

الفصل الثالث:
العقيدة الإستراتيجية للمقاومة العراقية



obeikandi.com

1 - أهمية المقدمات السياسية في انبثاق الجيل الثاني للمقاومة العراقية

(إن المقدمات الصحيحة قد تؤدي إلى النجاح، لكن المقدمات الخاطئة تفضي حتماً إلى الفشل....).

يستطيع أي باحث في تجارب الشعوب وهي تقاوم العدوان والاحتلال، أن يتلمس بعض المفاتيح ويشق بعض القوانين والشروط والمعادلات التي أدت بهذه التجربة إلى النجاح أو بتلك التجربة إلى التعثر والانكفاء، بل إن بعض هذه التجارب رغم خصوصية سؤا كل منها، قد شهدت في نفس النموذج تلكؤاً وإخفاقاً إلى حد إخمادها في مراحل مبكرة، ثم ما لبثت أن نهضت من تحت الرماد وانتصرت، بعد أن وضعت يدها على عناصر ضعفها، لتنتزع في خاتمة المطاف استقلال شعوبها المقهورة وحررتها، وكثيرة هي العوامل والشروط التي تتطلب مراجعتها في هذا الصدد، فطبيعة القيادة، والحاضنة الشعبية، والدعم الخارجي هي عناصر لا بد منها و غاية في الأهمية وينبغي الوقوف عندها، لكننا سنركز على أهمية وحاكمية شرط، هو بمثابة مفتاح أساسي لاغنى عنه في أي نموذج مقاومة يراد أن يكتب لها النجاح، ذلك هو شرط توفر الفكرة والرؤية السياسية الواضحة، التي تمثل بوصلة المقاومة بكافة أشكالها في بحر الصراع ومتغيراته المتقلبة، وبدونها تصبح المقاومة بطولة ورومانسية ومضيعة للجهود والدماء.

تشير أدبيات المقاومة، إلى أن الموجة الأولى من تجربة الشعب الفيتنامي في المقاومة (1880 - 1900)، كان نصيبها الإخفاق والفشل، بل وتم إخمادها كلياً من قبل الاحتلال الفرنسي، ويعزو « هوشي منه» قائد مقاومة الشعب الفيتنامي لاحقاً، في معرض تحليله لأسباب هزيمة الشعب الفيتنامي في المرحلة الأولى، إلى أن هذه المقاومة قد تم قيادتها بأيدولوجيا تقليدية (كونفوشيوسية - فلاحية)، إضافة إلى عدم وجود قيادة

مركزية موحدة، شدة القمع الاستعماري، والدور السلبي للكاثوليك والأقليات الأخرى. يضيف «هوشي منه» لقد كافحنا وضحينا بأنفسنا في سبيل الاستقلال الوطني والحرية، وإذا كنا فشلنا، فليس مرجع ذلك إلى قوة الاحتلال، وإنما فقط لأن الظروف لم تكن ناضجة، ولأن مواطنينا لم يعملوا في البلاد بأسرها بقلب واحد وعقل واحد. لم يكن قادة المرحلة الأولى من مشايخ الكونفوشيوسية يفتقرون إلى الوطنية والدعم الشعبي أو إلى الإرادة، بل كانوا يفتقرون بصورة رئيسة إلى أفكار حديثة تتكيف مع العصر وتستجيب إلى متطلباته، لقد ناضل هؤلاء القادة بعقلية الحنين إلى ماضي لن يعود، عقلية جعلتهم بلا آفاق مستقبلية.

في فييتنام عندما انهار المجتمع ورغم التضحيات الجسام في مواجهة الاحتلال، لم يتم التحسر على الماضي، بل تمت مواجهة الحقائق كما هي، وصياغة التساؤلات الكبرى كمقدمة لحل التناقضات، وكان ذلك يجري بالدرجة الأساس على مستوى النخب الواعية.

لقد حفزت الانتقالة الجديدة في نمط التفكير التقليدي الكونفوشيوسي إلى نمط التفكير المستقبلي والحديث، ومن موقف الإحباط الكامل واليأس العميق والعزوف نحو الاستسلام تارة والتصالح مع الاحتلال تارة أخرى، إلى بداية انطلاقة جديدة وخط شروع لإنجاز النصر الفيتنامي التاريخي، بعد أن تم حل معظم التناقضات والإجابة على جميع التساؤلات بكل وضوح ومصداقية، لقد حدثت جراء ذلك في الحقيقة انتقالة نوعية في نفسية المقاتل الفيتنامي وفجرت طاقاته الكامنة، انتقالة قائمة على الثقة المطلقة في المستقبل وبعثية الانتصار، كما اكتسبت الأجيال الجديدة زخم المبادرة والهجوم بدل الإحباط واليأس، ولكنها هذه المرة بصورة منظمة ووفق برنامج ومنهاج سياسي واضح الطريق والمعالم، لقد كانت الأسلحة الفكرية الحديثة هي المطلوبة في تحقيق هذه الانتقالة قبل الأسلحة المادية التقنية.

بخصوص تجربة المقاومة العراقية، من الواضح أن هذه المقاومة قد خاضت صراعاً عسكرياً ضارياً في المرحلة السابقة، ولكنها في نفس الوقت وبعد أكثر من ثمان

سنوات أصبح لزاماً عليها أن تخوض صراعاً سياسياً واجتماعياً لا يقل ضراوة .
لقد أنجزت المقاومة العراقية بما لا يقبل الشك إنجازاً عسكرياً هائلاً ضد القوات الأمريكية المحتلة، إلا أن هذا الإنجاز ظل إنجازاً بساق واحدة، فقد وجدت فصائل هذه المقاومة وبعد انخفاض مستوى عملياتها العسكرية ، نفسها في حالة من الفراغ والحيرة، نتيجة عدم امتلاك إستراتيجية مستقبلية متكاملة لإدارة الصراع، يتيح لها عنصر المناورة في الإمكانيات السياسية والإعلامية لتعويض النقص الحاصل على المستوى العسكري، وزاد وعمق من هذه الغربة إن صح التعبير طبيعة هذه الفصائل وخلفياتها وجذورها العقائدية أو التاريخية المتباينة .

إن العلة الرئيسة التي رافقت تجربة عمل فصائل المقاومة العراقية في المرحلة الأولى، تكمن في كيفية توظيف قيم الإسلام السامية، والخزيرين النقي والفطري لها في ذاكرة العراقيين الذي كان له الفضل الأول في قدح زناد المقاومة بوجه الاحتلال الأمريكي، في وقت لم تكن فيه أي من الأحزاب العقائدية التقليدية مهياًة أو حتى لديها القدرة على ذلك، هذه القيم كانت طيلة المرحلة الأولى كفيلاً بهزيمة الاحتلال الأمريكي عسكرياً، وكانت المعادلة السائدة طيلة سنين هذه المرحلة (الاستشهاد في سبيل الله = قتل العدو وكسر إرادته)، ولكن هذه المعادلة عجزت فيما بعد ولا تزال عن القدرة في طرح بديل شامل وعصري حديث لملء الفراغ أو إدارة متغيرات الصراع اللاحقة بصفحاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى القانونية، سواء في المناطق التي كانت تديرها هذه الفصائل أو خارجها فيما بعد .

من هنا نشأت في هذه المرحلة الحرجة علامات استفهام كبيرة يأتي في مقدمتها تساؤلاً مركزياً لا يمكن تجاهله، ويشكل تحدياً ماثلاً أمام فصائل المقاومة العراقية، ماذا لو انطلقت موجة ثانية من المقاومة يقودها جيل يكتوي يوماً بنار المعاناة التي وصلت حدوداً لا تطاق ولا يمكن تحملها، قد تنذر بأسوأ العواقب، هل ستقاد بنفس القوانين السابقة ونفس المعادلات، التي افتقرت إلى معايير الإستراتيجية والتخطيط الشامل، أليست هناك مخوفات من احتمال تحول العراق حيثما خفت قبضة الاحتلال أو زالت كلياً،

إلى تنور من العنف المنفلت، أو إلى ما يشبه إمارات الحرب، يصعب السيطرة عليها، ويسهل كما حصل في المرحلة الأولى اختراقها و توجيهها والتحكم فيها من هذا الطرف الدولي والإقليمي أو ذلك لتأخذ بعداً طائفيًا وعنصرياً.

ورغم اختلاف التجربتين العراقية والفيتنامية وخصوصية كل منها، ولكن لم تكن قوانين وسياقات عمل المقاومة الفيتنامية والتي كانت أحد أهم أسرار انتصارها، لتسمح في أي حال من الأحوال بحمل السلاح، إلا لمن اجتاز تأهيلاً سياسياً يؤهله لمعرفة أهداف هذا العمل، وكانت لا تنفذ أي عمليات قتالية في مناطق ليست فيها للمقاومة قواعد سياسية مسبقة، وكانت هناك «مفارز سياسية» تجوب القرى والأرياف والسهول وتعيش وسط الفقراء والفلاحين تتفهم معاناتهم وتنفس هوائهم، تقنع الناس بعدالة قضيتهم، وتجنب عن تساؤلات المواطنين قبل أن تكبر، وتشرح لهم الدوافع والأهداف السياسية، وتعمل هذه المفارز السياسية على حل أية تناقضات قد تنشأ في عقول الجماهير.

في التجربة الفيتنامية تأصلت بحكم الخبرة الطويلة في مقارعة الاحتلال قاعدة ثابتة في العمل الميداني، تتمثل هذه القاعدة في تهيئة عمل سياسي دعائي نفسي محكم قبل المباشرة بأي فعل عسكري قد لا يحظى برضا الناس، كانوا يكسبون قلوب وتعاطف هذه الجماهير قبل أن يستولوا على عقولهم، فواجب هذه المفارز السياسية كان يتلخص برفع درجة الاتقاد سياسياً وبالتدريج وسط الجماهير لإيصاله في نهاية المطاف إلى العمل المسلح، ولم يكن القائد السياسي في أي منطقة أقل أهمية من القائد العسكري في نفس المنطقة، فأحدهما يكمل الآخر، ففي النهاية هذه الشعوب هي الغاية والوسيلة، وهي من يصنع التاريخ لأنها المعين الذي لا ينضب لضمان استمرار المقاومة.

في التجربة العراقية وهنا تكمن خصوصيتها، انبثقت المقاومة العراقية بصورة عسكرية صرفة، ولم يتهياً لها أن تستكمل مقومات جناحها الثاني الذي كان ينبغي أن تطير به، ألا وهو الجناح السياسي، وقد شكل هذا النقص أحد أهم مقومات ضعفها على مستوى الإنجاز الإستراتيجي، حتى عندما وصلت المقاومة إلى ذروة أدائها العسكري الذي لم يتصله أي تجربة مقاومة أخرى في العالم، خاصة في عامي (2006 - 2007)، حيث

كانت القوات الأمريكية المحتلة تتعرض باعترافها إلى أكثر من 1100 عملية يومياً. لاشك أن المرحلة الحالية تمتاز بأنها مرحلة حرجة وانتقالية على مستوى تطور فكر وعمل المقاومة العراقية بل ومستقبلها، وتقع على عاتق النخب السياسية الوطنية بصورة أساسية مسؤولية تأمين عبوراً آمناً وسلساً إلى المرحلة القادمة وذلك من خلال بلورة وتشكيل وعي ومنهاج سياسي واضح يستجيب لمتطلبات الشعب العراقي ويستوعب جميع المتغيرات .

إن المشكلة الأساسية والمأساة لا تنحصر في حقبة الانحطاط التي يعيشها المجتمع العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي فحسب، بل هي سابقة له، وستبقى مرافقة ومستمرة حتى بعد إزاحة هذا الاحتلال، ما لم نتمكن فعلاً من وضع يدنا على مواضع الجروح العميقة والغائرة في عقولنا قبل أجسادنا، وأن نضع منذ الآن الأسس الكفيلة ليس بتحرير الأرض وإنما تحرير أنفسنا والعقول من أوهام وتراكم العقد والتشوهات ، والانطلاق من خلال تقاليد عمل سياسي جديدة نحو صناعة المستقبل والثقة المطلقة به.

من جهتها، على النخب السياسية والفكرية الوطنية، أن تباشر دون إبطاء بأخذ زمام المبادرة بيدها وبعقولها ، لوضع لبنات منهاج وخطاب سياسي ملائم يتسم بالعقلانية والواقعية، وطرح رؤية مستقبلية واضحة المعالم والطريق، بالاستناد على أهم إنجازين تحققا في المرحلة الأولى من عمر المقاومة، وهما دحر القوات العسكرية الأمريكية، والإنجاز الثاني الكبير هو استعادة الشعب العراقي بكافة شرائحه لوعيه الوطني وإسقاطه لمشروع الفتنة الطائفية والعرقية .

وليس من المتوقع أن تلقى هذه الأفكار الجديدة والحديثة عند طرحها التأييد والقبول في بادئ الأمر، وعند ذلك على هذه النخب أن تتحلى بالصبر ولكن أيضاً بالإصرار والعناد والمثابرة على تشكيل وتكريس هذا الوعي الجديد، وطرح برنامجاً سياسياً جديداً للمقاومة ينسجم مع المرحلة القادمة من الصراع التي من الواضح أنها ستختلف فكراً وأهدافاً وطبيعة عن المرحلة الأولى .

لن تكون هذه المهمة يسيرة كما يتصورها البعض، فعلى هذه النخب أن تشق طريقها بصعوبة وسط ثلاث أنماط سلبية من التفكير سائدة اليوم في الساحة السياسية العراقية، النمط الأول هو أفكار القرون الوسطى الظلامية والمتخلفة وثقافتها الفرعية التي باتت تتحكم على المستوى الاجتماعي والسياسي بمصائر ومقدرات ملايين العراقيين وتشكل وعيهم التاريخي، النمط الثاني السلبي المتمثل بنفايات الاحتلال السياسية والأفكار الغربية المستوردة وديمقراطيته الزائفة التي تشكل اليوم فلسفة نظام حكم ما بعد الاحتلال بكافة هياكله وصفحاته السياسية ومنظومات قيمه، النمط الثالث والأخير الذي ينبغي تجاوزه هو نمط الأفكار الرومانسية الحاملة والمغلقة إما بقوالب جامدة أو ضيقة، لا تلبث أن تتكسر على صخور الواقع، ومن المفارقة أن هناك شبه تحالف ما بين النمطين الأول والثاني.

لا يمكن لأي باحث موضوعي في الشأن المقاوم إلا أن يقيم العمل المسلح في تجربة مقاومة أي شعب ضد العدوان والاحتلال، على أنه رأس الحربة في تحرير هذا الشعوب وسعيها لنيل استقلالها وسيادتها، فهو وحده كفيلاً باستنزاف العدو وإنهاكه وضمنان عدم استقراره وجعل بقاءه فترة طويلة أمراً مستحيلًا، على أن يكون هذا العمل المسلح مقيداً بإطار سياسي واضح، وأهداف سياسية معلومة، فجوهر القوة يكمن في أصل الفكرة والهدف التي تقف خلف السلاح وليس في السلاح نفسه، ففي نهاية المطاف لا قيمة للعمل العسكري إلا في حدود تأثيره السياسي والإعلامي والنفسي، فالعمل المسلح ليس أكثر من وسيلة وليس غاية بحد ذاته، وفي حالة بقاءه وسيلة وهدف في آن واحد، عندئذ سوف يخرج من نطاق مفهوم المقاومة، لأن هذه المقاومة ستغدو بدون بوصلة سياسية، وقد تخطأ أهدافها فتصيب أصحابها وأصدقاءها وأبناء شعبها الذين حمل السلاح باسمهم ولحمائهم، وستكون أكثر عرضة للبيع والشراء والمتاجرة من أطراف خارجية وداخلية. ولنا أن نتصور تحقيق إنجاز عمل عسكري لوحده دون أن ترافقه أية أهداف أو تصورات أو رؤى سياسية واضحة، فكيف سيكون شكل المستقبل ٥.

2 - لائحة الحقوق الثابتة والأساسية للشعب العراقي

وضعت هذه اللائحة من قبل عشرات المختصين من كفاءات عراقية وطنية مستقلة وهم سياسيين ودبلوماسيين وقادة عسكريين ورجال دين وأكاديميين وقضاة وتمخضت بنود هذه اللائحة بعد حوارات استمرت لمدة عام كامل، وتعد هذه اللائحة بمثابة عقد سياسي وطني أولي:

البند الأول :- العراق وطن العراقيين جميعاً، بدون أي تمييز على أساس الجنس والعرق والدين عليهم واجبات ولهم حقوق بمقتضى القانون .

البند الثاني:- العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والوطن العربي الكبير .

البند الثالث :- العراق وحدة إقليمية واحدة، أرضاً، وشعباً، غير قابلة للتجزئة بحدوده الدولية ووفقاً لتقسيمات محافظاتة الإدارية النافذة قبل الاحتلال، ويحرم أي تشريع يمس بهذه الوحدة .

البند الرابع :- للشعب العراقي وقواه الوطنية أربعة أهداف مركزية :- 1 - الاستقلال السياسي، والعسكري، والاقتصادي، والاجتماعي، 2 - وحدة العراق أرضاً وشعباً، 3 - الحفاظ على هوية العراق العربية والإسلامية، 4 - إقامة نظام وطني ديمقراطي، دستوري، تعددي، يؤمن بالحرريات العامة وحقوق الإنسان ويتحقق فيه الحكم الذاتي الحقيقي لشعبنا الكردي في العراق.

البند الخامس :- مقاومة الاحتلال الأمريكي والنفوذ الأجنبي، بكافة أشكالها واجب وطني وهي حق مشروع ومكفول بموجب القانون الدولي يجسد إرادة وشرف واعتزاز جميع العراقيين .

البند السادس :- نبذ الإرهاب بأشكاله كافة، ويعد استهداف العراقيين الأبرياء جريمة تحت أي ذريعة أو وصف أو مسمى .

البند السابع :- تشريع قانون لتجريم المحاصصة الطائفية والعنصرية يعاقب بموجبه كل من يتبناها أو يروج لها .

البند الثامن :- الدستور النافذ بعد الاحتلال لا يفي بمتطلبات الشعب العراقي الوطنية ولا يمثل إرادته الحرة، لذا ينبغي إعادة كتابته وفقاً لمصلحة الشعب العراقي ومن منظور وطني .

البند التاسع :- تداول السلطة سلمياً وبانتخابات تشريعية نزيهة، ورفض كل أشكال الاستبداد والفردية والدكتاتورية .

البند العاشر :- اعتماد المواطنة والكفاءة والإخلاص للوطن معياراً لتكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق، بدون تمييز على أساس الجنس والعرق والدين .

البند الحادي العاشر :- الاحتلال حالة مؤقتة في القانون الدولي غير شرعية وغير قانونية ينبغي إبطال آثاره على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والقانونية.

البند الثاني عشر :- السعي من أجل إقامة دولة مدنية متقدمة عادلة وقوية تنبثق عنها حكومة تنصرف واجباتها حصراً في تنظيم العلاقات بين الأفراد وتوظيف كافة سلطاتها لخدمة الشعب وصيانة حريته وأمنه وكرامته .

البند الثالث عشر :- القوات المسلحة بعقيدتها الوطنية حامية للوطن وصمام أمان وحدته الوطنية بعيداً عن المحاصصة الطائفية والعرقية والاصطفافات الحزبية .

البند الرابع عشر :- مطالبة الولايات المتحدة والأطراف التي شاركتها في احتلال العراق بكافة الوسائل السياسية والقانونية لدفع تعويضات للعراق والعراقيين مادياً ومعنوياً عما لحق بهم من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان .

البند الخامس عشر :- العمل على توثيق أوامر العلاقة شعبياً ورسمياً على الصعيد العربي والإسلامي والدولي على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، وبما يحقق مقاصد وأهداف هذه اللائحة .

البند السادس عشر :- المصالحة الوطنية - تكريم عوائل شهداء المقاومة العراقية، إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين وتعويضهم عن الأذى المادي والمعنوي، وضمان عودة وتعويض جميع المهجرين والمهاجرين وإعادة حقوقهم المسلوبة.

البند السابع عشر :- ثروات العراق وفي مقدمتها النفط والغاز والمياه ثروة وطنية غير قابلة للتصرف والتجزئة .

3 - الإعلام والعناصر الثورية للمقاومة الإلكترونية

لم يشهد عنصر من عناصر القوة في حقل الصراعات الدولية تطوراً متسارعاً كما يحصل في ميدان الثورة المعلوماتية والاتصالات، وفي سياق هذا التطور كما هو شأن أسلحة القتال قد يحقق التفوق التكنولوجي فيها أرجحية لطرف على الطرف الثاني في ميزان الصراع، فالإعلام الدقيق قد يفوق في خطره الميدان، ورب جيش ربح معركته في الميدان وخسرها في الإعلام، ورب جيش خسرها إعلامياً قبل أن يخوضها فعلاً في الميدان⁽¹⁾.

وتتصف الوسائل المادية بأنها محدودة قليلة الحجم، ولكن المجال النفسي وكيفية التأثير في إرادة وإدراك الخصم والصدى يشكل معيلاً لا ينضب من القوى قادر على تقديم مصادر معنوية ومادية هائلة ليس في وسط الشعب الذي يخضع للاحتلال بل يتعداها إلى الشعوب في عقر دار جيش الاحتلال، وهكذا يمكن تعويض الضعف المادي بالتأثير المعنوي وهذا أحد أهم مبادئ الإستراتيجية غير المباشرة.

يعد الإعلام والثورة الاتصالية في هذه المرحلة من تاريخ تطور الصراعات سلاحاً فتاكاً إذا ما أُجيد استخدامه، فهو يصب مباشرة من حيث التأثير في جوهر

(1) كان تأثير بث الصور الأولى لدخول الدبابات الأمريكية إلى ساحة الفردوس وسط بغداد وإسقاط تمثال الرئيس العراقي في يوم 9 نيسان 2003 بالغ الأثر، خاصة وأن دوائر التخطيط الإعلامي والحرب النفسية قد اختاروا هذا الموقع بعناية فائقة لأن هذه الساحة تشرف عليها فنادق رئيسة في بغداد حشرت فيها جميع وسائل الإعلام والمراسلين الحربيين (وعلى بعد مئات الأمتار فقط) ومصوري الفضائيات التي كانت تنقل هذه الصور مباشرة ولحظة بلحظة، ولم يكن أحد يعلم أو يعبأ بأن القتال كان يجري على أشده في مناطق عدة من بغداد وبقية مدن العراق وخاصة الجنوبية وكانت القوات الأمريكية تتكبد فيها خسائر كبيرة والتي لم يتسن للإعلام أو لم يسمح له من نقل وقائع هذه المعارك، وكان التأثير الرئيس والنفسي للصور الأولى لهذه الدبابات وهي في مركز بغداد قد ترك أسوأ الأثر على معنويات الجيش العراقي والشعب في حين كانت محافظات جنوبية لا تزال تقاتل بضراوة ولم تسقط ولم تتجرأ قوات الغزو الأمريكية حتى على دخولها، وكانت فيالق عسكرية كاملة للجيش العراقي النظامي في شمال العراق لم تصطدم أصلاً بأية قوات أمريكية وتفككت دون أن تطلق رصاصة واحدة.

مبدأ الصراع القائم على أنه تنازع إرادات قبل أن يكون صراع معدات وأدوات، فالمجال النفسي هو المجال القائد الأساسي الذي تتجابه فيه الإرادات، لذا من الضروري في هذا النمط من المقاومة الإعلامية الاستناد إلى علم النفس لغرض استثارة قوى مادية بفضل هذه القوى المعنوية، وينبغي الحصول على نتائج نفسية وهكذا بالتناوب، ونظراً لتيسر ورخص أدوات وأسلحة نمط المقاومة الإعلامية فإنه يعتبر أحد أشد الأسلحة فتكاً وتأثيراً في العصر الحديث بالنسبة للأطراف الضعيفة لتجسير الفجوة في فرق التفوق المادي والعسكري الذي يتميز به الخصم واستعادة التوازن معه، وهذا تماماً ما ينطبق على معادلة صراع المقاومة مع الاحتلال باعتبارها الطرف الأضعف مقارنة بإمكانات الجيوش والدول، فعناصر كالمسافات في مفهوم المكان، والسرعة في مفهوم الزمن اكتسبت مضامين ثورية جديدة وأصبح التحكم فيها أمراً متيسراً لصالح المقاومة إذا ما خضع الإعلام والاتصال لمنهجية وإستراتيجية متكاملة .

باتت المقاومة الإعلامية لا تقل أهمية من حيث تطور التخطيط والتنفيذ عن الأنماط الأخرى من المقاومة العسكرية والسياسية والمدنية بل وتتناغم معها بحيث يمكن التعويض والمناورة بها لتعويض النقص الحاصل في أحد هذه الأنماط الذي قد يحصل لسبب أو آخر في مرحلة من مراحل الصراع الطويل .

تستند الإستراتيجية الإعلامية على قاعدة فكرية متينة فإذا كانت هذه القاعدة الفكرية متخلفة وسيئة فلا قيمة عندئذ لأية إستراتيجية إعلامية، فمن الضروري امتلاك الإستراتيجية الإعلامية لفكرة سياسية ملائمة كل التلائم مع مزاج ورغبات السكان وتنسجم مع تطلعاتهم، ثم تترجم هذه الأفكار من خلال الوسائل إلى أنماط وصيغ مبسطة فالأعمال المادية ضد الاحتلال يجب أن تكون نوعية بحيث تحسب مسبقاً وفق تأثيرها ومردودها النفسي لا وفق نتائجها المادية .

في السابق كانت مهمة الدعاية وسط صفوف الخصم ونشر الوعي والثقافة في وسط الجماهير مهمة عسيرة جداً، وعادة ما يتحمل هذا العبء شرائح خاصة من المثقفين والمتعلمين الذين يجوبون المدن والقرى والأرياف كمندوبين للاتصال بالسكان

لإقناعهم بعدالة قضيتهم وإقناعهم بضرورة التضحية من أجلها .

في عصرنا الحالي حيث يوصف العالم بأنه قرية صغيرة أصبح بالإمكان الوصول عبر الكثير من وسائل الاتصالات المرئية والمقروءة والمسموعة السريعة إلى أماكن العمل وتجمعات السكان القاصية وغرف النوم والمقاهي والقرى النائية في آن واحد لإيصال المعلومة والفكرة المدعومة بصور لحظية لا تبقي للشك مجال فتعطي أثراً فعالاً وإدراكاً مباشراً وسريعاً وعميقاً ، ومن تجليات ثورة الاتصالات في الاستفادة من تغيير محتوى الزمان والمكان القدرة على تمكين أو اصر العلاقات بين قوى التحرر وعقد المؤتمرات -عن بعد - بصورة مرئية لإدارة الحوارات وإنضاج الرؤى اللازمة للقوى والتيارات والشخصيات وتبادل الآراء بغض النظر عن أماكن التواجد وتصل القدرات الثورية لثورة الاتصالات والمعلومات إلى حد تصميم ثورات كاملة للشباب عبر الفضاء الافتراضي وتحقيق تواصل تام بين مجاميع، ثم تحويل كل ذلك إلى الواقع المادي الحقيقي مصحوباً بزخم نفسي شديد تتوقف أمامه أية قدرات مادية أو عسكرية مضافاً إلى ذلك القدرة على التواصل مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية بل وعقد اتفاقيات ومذكرات تفاهم وتحالفات ما بين أكثر من وسيلة إعلامية لإدارة الصراع الإعلامي ضد إستراتيجية الاحتلال .

هذه القدرة التي تصل حد الخيال والسحر والتي تشكل فعلاً سلاحاً نفسياً فتاكاً لا يمكن إلا لشريحة متمرسه ومتخصصة تقنياً وسياسياً وإعلامياً الاستفادة منها وتوظيفها باتجاه خدمة المقاومة وأهدافها، لأنها في الحقيقة قدرة سريعة الحركة متجددة ولا يمكن للحاق بها وقد تكون سلاحاً فتاكاً ولكن ذو حدين، وربما يؤدي تجاهلها وعدم الاهتمام بها إلى إعطاء تأثير معاكس في كسر معنويات وإرادة المقاتلين والشعب في آنٍ واحد وتقلص من مساحة المتعاونين والمتحمسين مع مشروع المقاومة.

تقوم الإستراتيجية الإعلامية الفعالة على ثلاثة ركائز أو حلقات مترابطة يكمل

بعضها البعض :

أولاً - امتلاك فكرة سياسية واضحة تمثل إرادة الشعب وتنسجم مع تطلعاته

وتلتصق بحالة المعاناة والحرمان التي يعاني منها، ويجب انتقاء الفكرة والكلمة بعناية فائقة وتحويلها إلى مقاطع بسيطة وواضحة يمكن فهمها وكذلك اختيار التوقيت المناسب لتحقيق تأثير نفسي إيجابي يعزز من معنويات الصديق ويؤثر سلبياً على الخصم . فالحفاظ دائماً على الأمل بالتغيير يتم من خلال وجود قاعدة نفسية جيدة البناء يكون المستقبل المنشود من خلالها براقاً واضحاً وجذاباً يبرر العمل الدؤوب وتقديم التضحيات من أجله، والحقيقة أن امتلاك مثل هذه الفكرة لا يمكن أن يتحول إلى قوة كافية لغرض التأثير ما لم ترتبط عادة إما بواعز ديني أو عنصري أو حزبي، وبالتالي فإن خلق مثل هذه الفكرة الجذابة الجامعة على مستوى الواعز الوطني والتقدمي والتحرري كبوصلة للإستراتيجية الإعلامية والتي تشكل حجر الزاوية يعد تحدياً جدياً يحتاج إلى جهد سياسي ونفسي كبير قائم على دراسات وإحصاءات لقياس الرأي العام.

في المقابل تهدف الإستراتيجية الإعلامية إلى تثبيط معنويات الخصم من خلال حرمانه من أي أمل في النجاح وزرع الملل في صفوفه - إستراتيجية الإنهاك بالملل - والإصرار على أن تصميم المقاومة لا يتزعزع، وثقتها بالنصر أكيدة وحتمية ومحسومة، وأن الحسم لا يحتاج إلا إلى الوقت أما نتائجه فمضمونة، وعدم القبول بأية حلول وسطية مع الاحتلال بوصفه وضعاً شاذاً وطارئاً لا ينبغي الإقرار به وبواقعه وبآثاره المفروضة بقوة السلاح على إرادة الشعب.

تغطي تطورات ما بعد الاحتلال وتستجيب لتساؤلات المواطنين وتشكل قاعدة قيمية وطنية مناهضة في مقابل منظومة قيم الاحتلال السلبية التي يرغب في تكريسها وتجديرها في المجتمع.

ثانياً - تشكيل فصائل إلكترونية : وهم شريحة من قيادة الرأي ورموز المقاومة الإعلامية سواء كانوا من التقنيين أو المسؤولين عن التخطيط والتنفيذ، ويمثلون بكافة اختصاصاتهم الحلقة الأخطر في ركائز الإستراتيجية الإعلامية التي تربط ما بين حلقتي الفكرة والوسيلة، وتتوقف على مستوى قدرتهم نتائج الصراع الإعلامي ومعرفة مدى التأثير، فأحياناً قد تتاح الوسائل وهي فعلاً متيسرة وتتاح الفكرة الأساسية ولكن

تفتقر الإستراتيجية الإعلامية إلى المضمون والعتاد اللازم لتحويل الأفكار إلى منصات تأثير واضحة لإطلاق هذه الأفكار، وقد تكون مقاومة ما منتجة جيدة على مستوى الميدان ولكنها مسوقة فاشلة على مستوى التأثير واستثمار الفعل الميداني لديمومة حماسة المقاومة والحفاظ على مستويات عالية من التأثير النفسي والمعنوي الذي يهدف إلى ضمان المطاولة والنفس الطويل الذي يشكل أهم ميزة لدى المقاومة وجوهر سر الفوز في الصراعات ذات الطبيعة الطويلة والإستراتيجية.

ويتحتم اختيار هؤلاء القادة بعناية فائقة وتطوير مهاراتهم، فبإمكان شخص موهوب منهم أن يحقق نتائج باهرة على مستوى شل الخصم إلكترونياً واختراقه وتحطيمه⁽¹⁾، إن واحدة من أهم معالم نصر أي مقاومة على الاحتلال كانت تتم عندما تتجح هذه المقاومة في نقل المعركة إلى داخل عقر دار الاحتلال والتأثير في الرأي العام الذي يضغط بدوره على إدارة الاحتلال، وهذا ما نجحت فيه المقاومة الفيتنامية مع

(1) موقع ويكيليكس Wikileaks، الاسم جاء من دمج كلمة «ويكي» والتي تعني الباص المتنقل مثل المكوك من وإلى مكان معين، وكلمة «ليكس» وتعني بالإنجليزية «التسريبات». تم تأسيس الموقع في يوليو 2007 من قبل مجموعة صغيرة من الأفراد وبدأ منذ ذلك الحين بالعمل على نشر المعلومات وخوض الصراعات والمعارك القضائية والسياسية من أجل حماية المبادئ التي قام عليها، وأولها «صدقية وشفافية المعلومات والوثائق التاريخية وحقوق الناس في خلق تاريخ جديد». وانطلق الموقع بداية من خلال حوار بين مجموعة من الناشطين على الإنترنت من أنحاء متفرقة من العالم مدفوعين بحرصهم على احترام وحماية حقوق الإنسان ومعاناته، بدءاً من قلة توفر الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والقضايا الأساسية الأخرى. ومن هذا المنطلق، رأى القائمون على الموقع أن أفضل طريقة لوقف هذه الانتهاكات هو كشفها وتسليط الضوء عليها. أدى قيام موقع ويكيليكس الإلكتروني بنشر ما يقارب ثلاثة ملايين وثيقة سرية مسربة من وزارة الدفاع الأمريكية البنثاغون حول حربي العراق وأفغانستان، وتهديده من نشر ملايين أخرى من هذه الوثائق إلى ما يشبه الإعصار الذي أصاب وصعد الأنظمة الرسمية، فالوثائق باللغة السرية وعادة ما يكشف عنها بعد عشرات السنين تم نشرها على شكل طوفان ليعزز من تبدل طبيعة توازن القوة بدلالة التأثير فيبعد أن كان الصراع يجري بين الدول حصراً لعدم قدرة أي طرف من الارتقاء إلى مستوى مواجهة هذه الدول فإن هذه الموازين قد تبدلت بفعل القدرة التكنولوجية التي ضاعفت وأضعفت الكثير من عناصر القوة فأصبحت هناك ظاهرة ومعادلة جديدة لا تزال بعد في بداية تبلورها وهي الفرد مقابل الدولة أو الفاعلين من غير الدول (أشخاص - ومجموعات) (non-state actors) ولعل ظاهرة وثائق ويكيليكس تأتي أحد تجليات هذا التبدل الجديد في الموازين الذي تتيح القدرات اللامتناهية لمهارة الفرد الممزوجة بقدرة تكنولوجيا الاتصالات، الحقيقة أننا أمام عصر تتبدل فيه ليس مفاهيم الزمان والمكان فحسب بل مفاهيم أخرى كانت فيمضى حكراً على الدول مثل مفهوم السيادة ومفهوم الدبلوماسية السرية.

الأمريكيين والمقاومة الجزائرية مع الاحتلال الفرنسي كما تمكنت المقاومة العراقية من دحر العدو وتدمير معنوياته وزيادة مساحة اشتعال المقاومة ونقل المعركة من ميدانها في العراق إلى داخل الولايات المتحدة وانقسام دوائر صنع القرار فيها حول جدوى الاستمرار، كما نجحت المقاومة العراقية في التأثير والتحكم بنتائج الانتخابات من خلال حجم الخسائر وتدمير معنويات الجنود، وكذلك نجحت المقاومة الفلسطينية في حرب غزة من تحريك الرأي العام العالمي وتعبئته ضد الكيان الصهيوني وفضح جرائمه مباشرة مما شكل ضغطاً دولياً هائلاً على الجيش الإسرائيلي لوقف عدوانه .

إن الحاجة إلى طلائع وكوادر إلكترونية أصبح أمراً لا يقل خطورة لأي حركة مقاومة في عملها اليومي ميدانياً، فالأعمال المهمة والنوعية للمقاومة لا قيمة لها إذا لم يجر استكمالها إعلامياً ونفسياً من خلال هذه الفصائل المتخصصة.

ثالثاً - وسائل تنفيذ الإستراتيجية: في مراحل مبكرة من تجارب الشعوب في مقاومة الاحتلال والاستعمار كانت الوسائل المتاحة للمقاومة الإعلامية تتصف بالبساطة ولا تتجاوز الاتصال المباشر بالجماهير وما ينطوي عليه من مخاطر جمة لا توازي أحياناً حجم ومستوى التأثير وكذلك توزيع النشرات والمنشورات وفي أفضل الأحوال كانت الإذاعات في الأدغال تؤدي دوراً محورياً رغم محدودية مستخدمي المذياع آنذاك، إما في ظل ثورة الإعلام والمعلومات ووسائل الاتصال الحديثة فإن شبكة من الوسائل لم تعد محدودة وأصبحت متيسرة وسهلة الحصول عليها، ولم تعد المعضلة والتنافس في الوسائل بل بالقدرة على اللحاق بملايين المعلومات التي تضخ كل ثانية، وكيفية تصنيفها وتحويلها من معلومات إلى نظام معرفي يمكن تسويقه للتأثير بمنظومة القيم السائدة وقيادة الرأي العام وتوجيهه عن بعد .

تتراوح وسائل التأثير في الرأي العام المسموعة والمقروءة والمرئية ما بين القنوات الفضائية والصحف والمجلات والإذاعات وأخطرها على الإطلاق طاقات وقدرات شبكة الإنترنت التي أنشأت في الأصل لأغراض عسكرية صرفة⁽¹⁾ وتمثل ثورة حقيقية خلاقة

(1) بدأت شبكة الإنترنت العالمية في أواخر الستينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية كمشروع معمول من قبل وزارة الدفاع الأمريكية وذلك لأغراض عسكرية صرفة وكانت تطبيقات الشبكة حتى نهاية عقد الثمانينات تطبيقات

ومتجددة في الاتصال عن بعد وتحويل العالم حقاً إلى قرية صغيرة. حققت هذه الشبكة في بعض الأحداث العالمية الأخيرة قفزة في التأثير بالرأي العام عندما كانت الأحداث تتقل باللحظة عبر شاشات الفضائيات وكأن العالم برمته حاضراً في مسرح وميدان العمليات أو المظاهرات، كذلك لا يمكن إغفال الثورة المتجددة في صناعة الهواتف الشخصية والمحمولة التي بالإمكان من خلال الأجيال المتطورة منها اختصار كافة وسائل الإعلام المذكورة أعلاه في هذه الهواتف النقالة وهي بحجم تتسابق الشركات العالمية لاختصاره بأقل من حجم لعبة الكبريت .

تتبع أهمية الدعاية والإعلام كونهما مقدمة حقيقية لتشكيل الوعي السياسي وتأسيس قواعد لانطلاق العمل السياسي، فالآلة الإعلامية الأمريكية أنتجت وسوقت مئات الأفلام وفبركت عشرات الحقائق لغرض التأثير في الرأي العام الأمريكي ودفعي الضرائب لشيطننة هذا النظام السياسي أو ذاك حسب متطلبات السياسة الخارجية الأمريكية ومصالح محاور الصناعة العسكرية - النفطية، ومنذ انتهاء الحرب الباردة وقعت السياسة الخارجية الأمريكية في مأزق فهي لا تستطيع التحرك من دون (صناعة عدو) بمواصفات أممية ومنذ ذلك الحين دأبت الآلة الإعلامية الغربية على ربط الإسلام بالإرهاب، فلا يخلو فلم أو مسلسل أمريكي من الإشارة ضمناً من خلال الملابس أو الإشارة صراحة عن علاقة الإرهاب بالعرب والمسلمين، وعلى الرغم من بشاعة جرائم الاحتلال الأمريكي في العراق إلا أن الآلة الإعلامية الأمريكية تعمل على قدم وساق على تصوير جنود الاحتلال في العراق على أنهم محررين وضحايا الإرهاب.

إن إستراتيجية المقاومة الإعلامية لا يمكن لها أن تعيش في الفراغ وكأنها

خاصة بالمجال الأكاديمي ولخدمة أغراض ومشروعات البحث العلمي لصالح الأمن الإستراتيجي للولايات المتحدة وحلفائها، ولقدرتها على ربط عشرات الآلاف من الشبكات المختلفة، فقد تطورت كشبكة عالمية توفر تطبيقين رئيسين هما البريد الإلكتروني والمعلومات الإلكترونية . لقد شكلت شبكة الإنترنت تنويجاً لاندماج مكونات الكمبيوتر والبرمجيات والاتصالات كما أنها اليوم تمثل قلب التحولات الجارية في عصر الانتقال الفوري للمعطيات غير المادية وتوسيع الاتصالات والشبكات الإلكترونية حيث أصبحت الطرق السريعة للاتصالات عبر الإنترنت تقوم بما قامت به السكك الحديدية في العصر الصناعي. لمزيد من التفاصيل انظر : خالد المعيني، الحافز الجديدة - التكنولوجيا وأثرها على عناصر القوة في العلاقات الدولية، دار كيوان للنشر، ص: 167 .

مقطوعة وبمعزل عن بقية الأنماط الأخرى من المقاومة وخاصة العسكرية والسياسية كإستراتيجيات فرعية، فهناك حاجة ماسة للتناغم مع بقية الأنماط في إطار الإستراتيجية الشاملة وهي بذلك إنما تستمد حيويتها وديمومتها من ارتباطها أفقياً ببقية أنماط المقاومة وتبادل الأدوار معها وعمودياً من خلال الالتزام بيوصلة وحدود الأهداف السياسية العليا للإستراتيجية الشاملة في إدارة الصراع ضد الاحتلال. ومن المهم في تصميم الإستراتيجية الإعلامية إشاعة ثقافة جديدة ومفاهيم جديدة وسط المجتمع خاصة تلك المتعلقة بمفهوم الأمية، فالأمية في عصرنا الحالي لم تعد الأمية الأبجدية المتعلقة بمعرفة القراءة والكتابة كما تم التعارف عليها في منتصف القرن الماضي وإنما يقصد بها الأمية الإلكترونية ومعرفة استخدام وسائل الاتصال الحديثة والتكيف معها وفي مقدمتها الإنترنت، والتركيز في هذا الخصوص على استيعاب طاقات الشباب وخاصة شريحة الطلبة ذات الطاقات الخلاقة والمتفجرة والمندفعة ذاتياً إلى المستقبل، وإعداد ما يلزم من قبيل المسوحات والإحصاءات اللازمة للتعرف على ميولهم واتجاهاتهم ومنظومة القيم السائدة في أوساطهم لضمان الانسجام والتعشيق مع طريقة تفكيرهم قبل التوهم بالتأثير فيهم، هذه الشريحة هي من أكثر شرائح المجتمع تقبلاً وشغفاً بتطورات العصر ومنتجاته وخاصة الإلكترونية وأكثرها رغبة في التغيير لأن هذه الشريحة الوحيدة التي تملك الحاضر والمستقبل .

4 - الحروب غير المتماثلة

ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الصراع يمثل سمة جوهرية من سمات العلاقات الدولية وأنه كالمادة لا تفنى ولكنها تتحول من حالة إلى أخرى، والدول في سعيها المستمر لامتلاك مقومات القوة القصوى، قد تصل في ذلك إلى مديات متقدمة في حيازتها، إلا أن هذا التقدم وفي كل مراحل تاريخ القوة عادة ما يحمل بين طياته عوامل وبذور ضعفه ومقاومته، وفي النظام السياسي الدولي الراهن تهيمن الولايات المتحدة كقوة عظمى على مثلث القوة العالمي بأضلاعه الثلاثة العسكري والاقتصادي والتكنولوجي، فلم تعد هناك دولة يمكنها أن تشن حرباً تقليدية أو غير تقليدية ضد الولايات المتحدة، ومع ذلك فإن الأمن القومي لأعظم قوة بات مهدداً بنوع مختلف من التحديات وهو ما يطلق عليه بالحرب غير المتماثلة (Asymmetrical War)⁽¹⁾. يتمحور جوهر هذا النمط الجديد من الحروب حول التشديد على فكرة الغموض أو اللايقين وتتلخص أهمية هذه الفكرة في عدم إمكانية تحديد ماهية العدو بجلاء وأين هو ميدان المعركة، إن الحرب غير المتماثلة إنما تدور في بيئة غامضة يمثل الشك وصعوبة التنبؤ سمة أساسية فيها⁽²⁾. ميزة هذا النمط من الحروب تكمن في أن المقاومة وهي الطرف الأضعف فيها تتقمص دور الخطر الغامض، فمحاولة اللحاق والتنبؤ بسلوك المقاومة قد يتحول لدى الطرف الأقوى المنظم إلى نوع من جنون الارتياب حيث تتشكل حولها هالة من الشك والغموض لتصل إلى حالة من (اللايقين) التي عادة ما تترك أكثر المخططين مراساً. فهل هي منظمة حقيقية و

(1) محمد عبد السلام، «الحرب غير المتماثلة بين الولايات المتحدة والقاعدة»، السياسة الدولية، العدد 14، القاهرة، يناير 2002، ص: 102 .

(2) توماس كوبلاند، ثورة المعلومات والأمن القومي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية، سنة 2003، ص: 90 .

ما هو حجمها و أين تتواجد وهل هي تنظيم عسكري أم هي فكر ومنظومة قيمية وحركة شعبية .. تساؤلات متعددة الأبعاد سياسياً وعسكرياً ونفسياً هذه الأبعاد تجعل من مفهوم النصر وشكله أمراً غير واضح ويختلف عن الحروب التقليدية والنظامية، إنها حرب بين طرفين غير متكافئين تماماً، وتمثل التفاف واضح على قوة الخصم وقدراته يتم تفاديها وتحويلها إلى نقاط ضعف، ففي حين أنه من المرجح أن تتجح المؤسسة العسكرية الأمريكية المتفوقة على سبيل المثال في مواجهة أي مؤسسة عسكرية تقليدية لدولة أخرى فيما يخص التكيف مع التقنيات الجديدة، فإن المستقبل ربما يكون من نصيب الأطراف التي لا تتبع لدولة، وجهات ليس لها صفة دولية أو حكومية قد تسهل لها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية إمكانية الحصول على أسلحة، ربما تكون رخيصة وعالية التقنية، تستطيع بها تحييد القدرات المتفوقة لجيوش دول عظمى فكيف يمكن أن تشن دولة حرباً على أطراف ليسوا لاعبين دوليين ويختبئون في ثنايا دول صديقة وحليفة ففي الوقت الذي تنصرف فيه علاقات الطرف الأقوى مع مستوى الحكومات والنخب ورجال الاقتصاد حيث يتم التغلب على المشاكل الناشئة مع هذا المستوى عن طريق التفاوض والاتفاقيات والمؤسسات، إلا أن الطرف الأضعف في الصراع عادة ما يعمل في المستويات الأدنى - الجانب الشعبي - فيوظف عوامل التذمر والحرمان والاضطهاد والجوع لصالحه⁽¹⁾.

لقد ارتقى هذا التهديد وانتقل من مرحلة خطف الطائرات، واحتجاز الرهائن، واستخدام المتفجرات العادية إلى مرحلة الهجوم المباشر بأساليب وأسلحة غير متوقعة ووسائل إلكترونية متطورة، وقد يصل الأمر إلى حد استخدام الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية، بهدف إحداث خسائر مادية وبشرية جسيمة⁽²⁾. هذه الأطراف أو المجموعات التي لا ينطبق عليها وصف دولة حيث لا إقليم لها ولا سكان ولا عقد قيادة، سيكونون أعداء غير تقليديين من نوع جديد حيث يتمتعون بالمرونة وبالترابط الشبكي لا

(1) زلماي خليل زاد وجون وايت، الدور المتغير للمعلومات في الحرب، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 53 سنة 2004 الإمارات العربية المتحدة، ص: 36 .

(2) السيد أمين شلبي، الإرهاب الدولي - المصادر والإشكاليات، السياسة الدولية، العدد 162، القاهرة، سنة 2002، ص: 127 .

تحكمها هياكل تنظيمية محددة، ولا تعمل في إطار نسق عسكري واضح، ولا يمكن توقع أفعالها أو ردود أفعالها، ولا تدور عملياتها على مسرح محدد وهو سياق مختلف تماماً عن السياق التقليدي للحرب. وسيمثلون أكبر التحديات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية في المستقبل وليس الأعداء التقليديين. ففي الوقت الذي يمكن لهذه المجموعات الشبكية من استخدام إجراءات لا تصل إلى حد الحرب التقليدية، مثل شن هجمات باستعمال أشكال شبكية متلائمة مع عصر المعلومات، حيث تستطيع مجموعات صغيرة ومتباعدة أن تربط نفسها وأنشطتها شبكياً وتنسيق أعمالها عبر الإنترنت فإن الطرف الثاني - الدول - لا يزال يعتمد على هياكل هرمية سلمية لا تتناسب ولا تجيد التعامل مع هذه الشبكات ذات الطرد المركزي⁽¹⁾.

وتبعاً لذلك يمكن وضع تعريف لمفهوم الحرب غير المتماثلة بأنها محاولة طرف ضعيف أن يلتف حول قوة طرف قوي ويستغل نقاط ضعفه معتمداً في ذلك على وسائل مختلفة بطريقة كاملة من نوع العمليات التي يمكن توقعها، وعدم التماثل يعني أن يستعمل الطرف الأضعف طاقة الحرب النفسية وما يصاحبها من شحنات الصدمة والعجز لكي ينتزع في يده زمام المبادرة وحرية الحركة والإرادة، وبأسلوب يستخدم وسائل مستحدثة وتكتيكات غير تقليدية وأسلحة وتكنولوجيات جرى التوصل إليها بالتفكير في غير المتوقع وغير المعقول، ثم تطبيقه على كل مستويات الحرب: من الإستراتيجية إلى التخطيط إلى العمليات، فمهما طورت منظومة الاحتلال من أساليب لردع المقاومة فإن الأخيرة بسبب مرونتها العالية وهامش ابتكارها غير المحدود تستطيع أن تغير بسرعة هائلة غير متاحة لدولة الاحتلال من تكتيكاتها وبمجرد نجاح تكتيك فإنه يصبح أسلوباً قديماً لا يمكن الرجوع إليه لحرمان الاحتلال من السيطرة عليها والقدرة على فهمه وحشره في زاوية الحيرة والشك.

ولتحقيق ذلك تعتمد المقاومة لمضاعفة قوتها وتحقيق أقصى أهدافها مقارنة بمواردها المحدودة إلى اعتماد بعض الأساليب:

(1) توماس كوبلاند، ثورة المعلومات الأمن القومي، مصدر سبق ذكره، ص: 92.

استغلال الحيز النفسي والتعبوي واستثمار خزين الذاكرة الوطنية والدينية والثقافية كمحفزات ضد الاحتلال وتحويلها إلى أسلحة فتاكة جداً.

العمل في المناطق الآمنة حيث تضعف قبضة الاحتلال أو خارجها، أو في المجال الافتراضي الذي تتيحه الثورة الاتصالية .

استخدام هجمات رمزية مصحوبة بدعايات كبيرة تجتذب الأضواء وتثير ردود أفعال الاحتلال فيعمد إلى الانتقام من السكان.

إطلاق العديد من التحديات الصغيرة قليلة الكلفة وضيقة النطاق لاستنزاف طاقة الاحتلال ودفعه إلى تشتيت جهوده على أوسع مدى وفي مناطق نائية.

اعتماد الإعلام كأساس في دالة التأثير، والفعل العسكري مجرد أداة لتحقيق النتيجة الدعائية بمعنى تصميم الفعل العسكري بحدود تأثيره الإعلامي والنفسي.

في هذا الإطار، فإن الحرب غير المتماثلة شكل غير تقليدي تماماً من الحرب، لا يستخدم الطرفان فيه نفس الأدوات أو إستراتيجيات القتال ولا يخضع لمعايير التوازن السائدة، فحسب ذلك التصور لا يوجد مسرح عمليات يلتقي فيه المقاتلون بأية صورة، ويستخدم كل طرف أسلحة غير متماثلة، وقد لا تكون هناك علاقة بين الفعل ورد الفعل فيها، كما أن الخطط المستخدمة فيها خارج نطاق التصور، حيث لا يوجد تقيد بمبادئ الحرب وإنما بأفكار تنتج عن مصادفات يتم تحويلها لخطط مدروسة، وتحيط بعملياتها أقصى درجات المخاطرة، ويتم كل شيء بسرية تامة، ويختلط فيها ما هو مادي بما هو نفسي⁽¹⁾.

شكل الهجوم على الولايات المتحدة في 11 أيلول 2001 النموذج المثالي الأول للحرب غير المتماثلة في مطلع القرن الحادي والعشرين، وشكل ذلك نقطة تحول في النظام الدولي، حيث أصبح هذا النمط من الحرب واحداً من الأشكال الرئيسية، إن لم يكن الشكل الرئيس - للصراع المسلح على الساحة الدولية، فلم يعد هذا النوع من الهجمات شكلاً ثانوياً من أشكال الصراع، ولم يعد مجرد أداة من أدوات الصراع المسلح، ولكنه

(1) محمد عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص: 103 .

أصبح شكلاً مستقلاً بذاته، بل ربما جاز القول أنه أصبح بديلاً للحروب التقليدية التي ستجري على منوالها الصراعات في المستقبل⁽¹⁾.

مثلت هجمات 11 أيلول 2001 مأزقاً عسكرياً حقيقياً للولايات المتحدة فعلى الرغم من قوة الولايات المتحدة الهائلة في المجال العسكري⁽²⁾، إلا أن إستراتيجيتها العسكرية والخطط القتالية ومنظومات التسليح الرئيسة للولايات المتحدة مصممة في أغلبها لخوض صراعات مشابهة للحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، ولكنها غير قادرة على خوض غمار حرب من هذا النوع غير المتماثل⁽³⁾.

إن الحرب غير المتماثلة بمفهومها المستقبلي ليست سوى حرب عصابات قد امتزجت بالمديات اللامتناهية للقدرة التي تتيحها الاندماجات التكنولوجية في ميادين الاتصالات والمعلومات والحاسبات، لم تعد معظم الدول العدة لمواجهة مجالات للصراع يمكن أن تخوضها مجاميع مجهولة صغيرة في عدة جهات لمواجهة مجالات التهديدات ضد الفضاء الإلكتروني للمعلومات الخاص بالدول المتقدمة إلى إمكانية أن تؤدي إلى تدمير وتعريض اقتصادها القومي للاضطراب نتيجة وقوع هجمات على البنية التحتية المعلوماتية، فمع ازدياد اعتماد هذه الدول على تقنية المعلومات في أنظمتها العسكرية، تصبح أكثر عرضة لحرب المعلومات أثناء العمليات، وبسبب الثورة في الشؤون العسكرية تصبح أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات والحوسبة والاستخبارات

(1) ستيفان هالبرد وجوناثان كلارك، مصدر سبق ذكره، ص: 406.

(2) أحمد إبراهيم محمود، «الإرهاب الجديد: الشكل الرئيس للصراع المسلح في الساحة الدولية»، السياسة الدولية، العدد 147، القاهرة، يناير 2002، ص: 45.

(3) المصدر نفسه، ص: 47. (تتميز ما يسمى بشبكات الإرهاب الدولي الجديدة في أنها تأخذ صورة شبكية Networked وليست تدرجية Hierarchical مثل تجربة شبكات الإرهاب التقليدية التي كانت تعمل من خلال سلسلة قيادة محددة، حيث تحولت بموجب خصائصها الجديدة إلى شبكة من الخلايا الخفية المنفصلة التي يربطها أسلوب خاص في الاتصال من أجل ضمان أقصى مرونة هجومية ممكنة، وأيضاً من أجل تحقيق أمنها الخاص من خطر القوة المضادة. وطبقاً لهذا النوع من التنظيم ليست هناك في الحقيقة حاجة لأن يصدر أحد أمراً لأحد. لمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، سنة 2005، ص: 81.

زلمي خليل زاد وجون وايت، مصدر سبق ذكره، ص: 34.

والمراقبة والاستطلاع وهي عصب هذه الثورة، في خطر من أن تسدد لها ضربة تحد من قدرتها وتشلها، إذا قام عدو أضعف بالتشويش على خطوط الاتصال التي تربط القوات في شبكة واحدة⁽¹⁾.

سوف تسمح نظم التقنية المتقدمة في نظم الاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية وكذلك القوة الكامنة في شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) للدول أو الأطراف دون مستوى الدولة، أفراد أو جماعات بما فيها التي تعيش في مناطق نائية، أن يكونوا أطرافاً معلوماً يتبين يستعملون المعلومات للولوج إلى الشبكة العالمية والقيام بجولات افتراضية في القواعد العسكرية على سبيل المثال، حيث أصبح بالإمكان استعمال المعلومات بعدة طرق، وبقدر كبير من الأهمية والمرونة كأداة لدعم عملياتهم، لقد سهل ذلك لهذه الأطراف التعبئة والتجنيد والتدريب بل وجمع التمويل اللازم لعملياتهم وتشكيل خلايا نائمة في هذه الدولة أو تلك على امتداد العالم⁽²⁾. إن ثورة المعلومات تتحدى المنظمات الهرمية والبيروقراطية، إذ أنها تؤدي إلى تآكل الأفكار القديمة عن السيطرة المركزية التي تمثل الأساس في الوظيفة العسكرية، ومن الواضح أن الشبكات لها مزايا خطيرة الشأن فيما يتعلق بالتكيف والمرونة مقارنة بالبنى الهرمية المتصلبة للدولة عند التعامل مع بيئة المعلومات الجديدة. ولم تعالج معظم الدول لغاية الآن فعلياً المشكلة، أو حاولت أن تفكر في الكيفية التي سوف ترد بها في المستقبل على الأعداء المترابطين شبكياً الذين لا ينتمون إلى دولة.

في عالم المعلوماتية ستمكن مجاميع صغيرة من تصميم وصناعة أسلحة نووية وجرثومية بالاستفادة من الاستخدام المزدوج للمنتجات المصنعة لأغراض اقتصادية مدنية، حيث إنه من السهل في ظل المعلوماتية منع خصم من الاستفادة من أسلحة ذات تقنية قديمة نسبياً مثل الصواريخ وتوجيهها بدقة إلى الهدف المحدد، ويكفي من أجل ذلك إضافة جهاز استقبال ملاحي وقابلات جديدة وعناصر مكملة أخرى قد يكون من

(1) زلمي خليل زاد وجون وايت، مصدر سبق ذكره، ص: 34.

(2) توماس كوبلاندر، مصدر سبق ذكره، ص: 132.

الصعب تصورها حالياً ولكنها في المستقبل القريب سيكون ذلك متاحاً، باختصار فإن إضافة تقنيات جديدة من (الموجة الثالثة من نمط القوة الحديثة) متوافرة تجارياً لأسلحة (الموجة الثانية من نمط القوة التقليدية) القديمة تحولها إلى أسلحة ذكية بأسعار زهيدة وتجعلها في متناول الجيوش والأطراف الضعيفة⁽¹⁾.

تعد التهديدات الإلكترونية المتمثلة باستخدام أنواع مختلفة من الفيروسات البيولوجية وفيروسات الحاسوب والإدراك بمثابة تهديدات للأمن القومي للدول من نوع الحرب غير المتماثلة، حيث يهدف عدم التماثل إلى أن تتفادى الأطراف الأضعف مكامن قوة الدول العظمى⁽²⁾ وأن تستغل نقاط ضعفها وهذا ممكن بواسطة استعمال مجالات الفيروسات المختلفة، حيث تحاول هذه الأطراف خوض معارك حرب بيولوجية، ويمكن لهجوم بيولوجي أن يعوق على سبيل المثال اعتماد الولايات المتحدة على عناصر السرعة وخفة الحركة في أثناء القتال ويستغل عدم استعداد الولايات المتحدة الأمريكية المتصور لتحمل الكثير من الخسائر البشرية. كما يمكن أن تستخدم فيروسات الحاسوب في الحرب غير المتماثلة إذ يمكن الفيروس المرء من القفز فوق حقائق الجغرافية عبر البحار وزرعه في الحواسيب والتشويش على شبكات المصارف وأسواق الأوراق المالية ونظم توزيع الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية كما يعوض استعمال فيروسات الإدراك الاستعمال المادي للقوة بالتحرك بعيداً عن ميدان القتال الفائت التقنية والنفوذ إلى داخل النطاق الإنساني من خلال حقن الفيروسات التي تنتقل بالمحاكاة التي تتصف بالغموض والتعقيد، الأمر الذي يعقد من جهود صناعات السياسة في إقناع الرأي العام⁽³⁾.

هناك ثلاثة أنواع من الفيروسات ستشكل بلا شك مقتربات وآليات لحروب

(1) ألفن وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، سنة 1995، ص: 268-269.

(2) التعريفات الشائعة للفيروس 1. معنى قديم: السم، 2. العامل المسبب لمرض معد 3. شيء يسمم العقل أو الروح، وحالياً يعرف الفيروس بأنه أي عامل يحصل على معدات خارجية للاستنساخ ويستخدمها لكي ينتج نسخاً من نفسه. راجع توماس موبلاند، مصدر سبق ذكره، ص: 85.

(3) زلماي خليل زاد جون وايت، مصدر سبق ذكره، ص: 127.

وصراعات المستقبل:

- أولاً : الفيروس البيولوجي : أي مجموعة كبيرة من العوامل تحت المجهرية المعدية، التي تسبب العديد من الأمراض الخطيرة للإنسان أو الحيوانات أو النباتات .
- ثانياً : فيروس الحاسوب: برنامج للحاسوب يمكن أن يعدي برامج حاسوب أخرى بتعديلها لتكون نسخة متطورة منه .
- ثالثاً : فيروس الإدراك : عامل ينتقل للناس عن طريق المحاكاة، أي وحدة معلومات في العقل يؤثر وجودها في إعادة هيكليّة وقناعات العقول الأخرى .

5 - المقاومة العراقية ومعايير حركات التحرر الوطني

هناك خلط حاصل في تداول بعض المفاهيم في الشأن المقاوم العراقي، ويأتي في مقدمة ذلك تداخل مفاهيم المقاومة مع مفهوم حركة التحرر الوطني، وقد يصلح هذا الخلط في إطار التأثير الإعلامي والنفسي، أما على المستوى السياسي فإن معالجة هذا الأمر إنما تأتي استجابة لحاجة ماسة في هذه المرحلة لتشكيل وعي عميق في فهم منحنى تطور تجربة المقاومة في العراق، والمساهمة عبر جهود علمية سياسية جادة وورصينة في بلورة مفهوم واسع لتجربة هذه المقاومة الفريدة، يخرجها من مستوى المحلية إلى العالمية. ومن التخذق الفئوي ومحاولات حصرها في البعد العسكري رغم أرجحيته إلى رحاب مجالها الوطني، كي تصلح في نهاية المطاف كإطار واسع وحقيقي لقضية العراق وبديل مستوفي لكافة أركان المكافئ السياسي، يستطيع استيعاب كافة أشكال الحراك العراقي المقاوم والرافض والمناهض للاحتلال ومشروعه في العراق، وفي متطلبات تكامل وتناغم أشكال المقاومة العسكرية والسياسية والمدنية .

لم تكن كلمة المقاومة متداولة في أدبيات القانون الدولي ونصوص الاتفاقيات الدولية الواردة بشأن الصراعات والحروب، وإنما ورد مصطلح الميليشيات التي تسيّر خلف الجيوش كما ورد في بنود اتفاقية لاهاي عام 1907.

إلا أن مصطلح المقاومة قد ورد في اتفاقيات جنيف الثالثة سنة 1949 التي شرعت لأول مرة شروط تصنيف المقاوم في المادة 4 / أ - 2، ومن الجدير بالذكر هنا أن الدوافع الحقيقية لهذا التصنيف كانت تخص مصالح الشعوب الأوروبية حصراً، حيث شهدت معظم دول أوروبا حركات مقاومة ضد الاحتلال العسكري الألماني (فرنسا، يوغسلافيا....) ولأن أوروبا لم تتعرض لظاهرة الاستعمار، وهناك فرق بين الاحتلال وبين الاستعمار، فنجد أن حقوق الشعوب الأخرى التي كانت تتعرض في نفس تلك المرحلة لظاهرة الاستعمار الأوروبي لم تحظ بأي اعتراف رغم ورود نص عام حول حق الشعوب

في تقرير مصيرها في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، لكن هذه المادة بقيت غامضة دون تحديد الآليات⁽¹⁾.

جاء التحول النوعي في تطور مفهوم المقاومة من خلال دورات مؤتمر جنيف الدبلوماسي للعمل على إنماء وتطوير قواعد القانون الدولي الإنساني، المطبق على النزاعات المسلحة هذه الدورات التي عقدت في جنيف بين عامي 1974 - 1977، والتي توجت بإقرار البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف، وتم التوقيع عليهما في 10 حزيران 1977، وكانت محطة فاصلة ومهمة في تطور القانون الدولي لتقنين تحريم حرب العدوان، وحق الشعوب في تقرير المصير، وغيرها من القضايا التي تحمي أفراد المقاومة المسلحة ضد المحتل، فاعترفت بمشروعية حق الشعوب في مقاومة الاحتلال والاستعمار واعتبار المنازعات المسلحة الناجمة عن نشاط حركات التحرير بمثابة نزاعات مسلحة دولية، وكان للاتحاد السوفييتي السابق والمنظومة الاشتراكية دوراً بارزاً في دعم حق هذه الشعوب في تقرير مصيرها، ودخول حركات التحرر الوطني إلى ساحة المنظومة الدولية وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لقد حولت بروتوكولات عام 1977 الإضافية والملحقة باتفاقية جنيف، حركات التحرر الوطني إلى لاعب رسمي معترف به في النظام السياسي الدولي وأضفت عليه أهلية وطنية كي تتمكن هذه الحركات من التفاوض باسم شعوبها.

يأتي هنا بيت القصيد في ضرورة التفريق بين مفهوم المقاومة (بمحتواها العسكري) الذي ورد تصنيفه وشروطه في اتفاقية جنيف الثالثة سنة 1949 وبين مفهوم حركة التحرر الوطني المستوفية لشروط تمثيل الشعوب المقهورة كما وردت عام 1977 في البروتوكول الخاص والذي يعطيها حق ومشروعية تمثيل شعوبها رسمياً في المحافل الإقليمية والدولية بما في ذلك التفاوض وتوقيع الاتفاقيات⁽²⁾.

(1) نصت المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة على: (ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة» وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي).

(2) د. حسن جوني، محاضرة قانونية في المؤتمر الثالث لدعم خيار المقاومة، بيروت، 20 شباط 2010.

لكن ما هي شروط حركات التحرر؟ فهناك فرق كبير بين حركات التمرد أو الميليشيات وبين حركات التحرر الوطني وفق القانون الدولي الذي يرتب طبقاً لذلك اعتبارات وانعكاسات سياسية ودبلوماسية، فحركات التحرر الوطني طبقاً للقانون الدولي بمثابة صيغة متقدمة ومتطورة لظاهرة المقاومة بعد أن تستوفي عدة شروط لازمة للتحويل إلى وصف حركة تحرر وطني، تماماً على شاكلة تجارب جبهة التحرير الوطني الجزائرية والمجلس الوطني الفلسطيني وجبهة التحرير الوطنية الفيتنامية مع خصوصية كل تجربة في إطار ظرفها الزمني والمكاني والاجتماعي والدولي ويمكن أن نلخص هذه الشروط كما يلي:

1. أن تكون هذه الحركات تحارب سلطة احتلال، أي واقعة فعلياً تحت الاحتلال، وأن يكون هدفها تحرير أوطانها من الاحتلال، وتقرير مصير شعوبها المقهورة، وعدا ذلك فإن هذه الحركات ضرب من ضروب التمرد.
 2. أن تكون معظم فصائل المقاومة المسلحة منظوية تحت إطار جبهة وطنية موحدة مستكملة لمنظومة القيادة والسيطرة إضافة لبقية المقومات السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية تشترك فيها معظم القوى والهيئات والشخصيات والأحزاب بغض النظر عن الاعتبارات الطائفية والعرقية ليتسنى لها تمثيل الشعب الذي تقاوم من أجله.
 3. تعرض هذه الجبهة برنامجاً ومنهاجاً سياسياً واقعياً يحمل في طياته مشروعاً نهضوياً متكاملأ لبناء الدولة المستقلة والحديثة .
 4. تحظى هذه الجبهة ومشروعها السياسي برضا والتفاف معظم شرائح الشعب الذي تناضل من أجل حريته واستقلاله وسيادته .
- وهكذا فإن قيمة القتال والعمل المسلح تكمن في حدود أهدافه السياسية النهائية، إن القتال بحد ذاته ليس أكثر من وسيلة ولا يمثل غاية الشعوب المغلوبة على أمرها، والقوة الحقيقية في حركات التحرر الوطني، إنما تكمن في أصل الأفكار والأهداف التي تقف خلف من يحمل السلاح ومدى وضوحها ونضجها وعقلانيتها وانسجامها مع تطلعات ورغبات الشعب وقدرتها للاندفاع إلى المستقبل .

باستكمال هذه الشروط ستحظى المقاومة بما لا يقبل الشك بفرصة أكبر لاستعادة روح المبادرة والمبادأة وتعطيها زخماً دافعاً جديداً إلى الأمام، ويمكن إجمال النتائج الإيجابية والفوائد الإستراتيجية الناجمة عن هذه الانتقالة في تطور حركة المقاومة العراقية الوطنية بما يلي :

1 - المساهمة في استعادة التفاف الحاضنة الشعبية مرة أخرى بعد تكرار فشل مشاريع الاحتلال السياسية وتساقط رموزها . وزيادة مساحة الأمل والثقة بالنفس للأجيال العراقية الناهضة والمتمردة على الاحتلال ومشروعه في العراق .

2 - يفتح بلا شك بوابات أوسع للعلاقات الخارجية والتمثيل في المحافل الدولية والإقليمية لانتزاع شرعية المقاومة العراقية، لأنها ستتيح حرية أكبر ومقبولية أكثر من قبل الأنظمة الرسمية والمنظمات الإقليمية والدولية في إمكانية التعامل مع ممثلين عن المقاومة العراقية في إطار حركة تحرر وطني بدلاً من التعامل خلسة مع هذا الطرف أو ذلك، نتيجة لعدم استقرار مرجعية سياسية وطنية موحدة ذات خطاب سياسي موحد .

3 - استثمار الفوز العسكري الهائل الذي أنجزته المقاومة العراقية في صراعتها ضد قوات الاحتلال واستكمال الهدف الجوهري من وراء خوض هذا الصراع والتمثل بالأهداف السياسية النهائية الواضحة .

4 - ضمان حقوق دماء شهداء وأسرى ومعتقلي المقاومة العراقية وعوائلهم طبقاً للقانون الدولي الذي يتعامل مع قتلى وأسرى حركات التحرر الوطني في ظل حالات الاحتلال المستوفية للشروط، كجنود نظاميين وأسرى حرب، الأمر الذي يرتب تعويضات مادية ومعنوية مستقبلية .

5 - ستكون هذه الخطوة بمثابة انتقالة نوعية وعميقة في مجرى ومنحنى الصراع، وسيكون لها انعكاسات إيجابية وتأثيرات مركبة في كافة جوانب العمل المقاوم، وستضع حداً لحالة التشرذم الذي تعاني منه ضفة القوى الوطنية المناهضة للاحتلال، كما إن هذه الخطوة ستكون كفيلة بإغلاق تجارة الدكاكين والأكشاك، التي تتاجر بدماء شهداء المقاومة وتطلعات الشعب العراقي من خلال طرح المشاريع الوهمية ذات الحمل الكاذب

بين الحين والآخر .

6 - ستيح هذه الخطوة قدر أكبر من المرونة وحرية الحركة والمناورة بالقدرات والإمكانات المتاحة لكافة الفصائل الكبيرة منها أو الصغيرة أو الناشئة حديثاً، من خلال التكامل والتعشيق وتركيز الجهود وتكثيفها في كافة الميادين .

7 - تؤسس هياكل تصلح لبناء دولة المستقبل من خلال استيعاب الكفاءات العراقية في كافة الاختصاصات السياسية والعسكرية والقانونية والعلمية.

في نموذج تطور تجربة المقاومة العراقية الوطنية عبر عدة مراحل، والتي انبثقت في البداية كرد فعل شعبي وطني وعفوي واسع ضد الاحتلال، لم يلبث أن تطور على هيئة مئات الفصائل والمسميات وكانت أقرب إلى ثورة شعبية ضد الاحتلال إذا ما قيست على أساس عدد العمليات العسكرية المنفذة ضد قوات الاحتلال في المراحل الأولى، ثم نضجت هذه الفصائل فتمخض عنها عدة جبهات واضحة المعالم والقيادات والبرامج، هنا تجدر الإشارة إلى أنه وبسبب استمرار حالة الاحتلال الأمريكي المباشر للعراق وعلى العكس من بعض حركات المقاومة في المنطقة، فإن طبيعة فصائل المقاومة العراقية تعد مستوفية لشروط ومعايير حركات التحرر الوطني ولكن بشرط إنجاز الحلقة الأخيرة من منحى تطورها، واستكمال الشروط الواردة أعلاه في المعايير الدولية من خلال إعلان الإطار والجبهة السياسية العريضة التي تستوعب الحراك المناهض للاحتلال بكافة أشكاله وألوانه .

مما تقدم فإن الدعوات المتكررة من قبل بيوت الخبرة والسياسيين والمفكرين بضرورة إنجاز مشروع متكامل للمقاومة العراقية والتثام معظم الفصائل المقاومة والقوى السياسية المساندة لها في إطار جبهة وطنية عريضة أو في مجلس سياسي وطني لها ما يبررها، وهي لا تأتي من باب الترف الفكري وإنما تأتي استجابة موضوعية واستحقاق حاكم لا غنى عنه، وضرورة لا يمكن لأحد أن يستمر في تجاهلها أو التكاثر والتغافل عنها، ولعله في استكمال هذه الشروط مع حصول متغيرات إيجابية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي التي تأتي في مقدمتها هزيمة القوات الأمريكية في العراق وانتصار

الشعب العراقي على ثقافة الاحتلال والأفكار الظلامية وهزيمته للفتنة الطائفية والعرقية، كفيلة بإنجاز المرحلة الأخيرة من تحرير الأرض والإنسان في العراق .

6 - المقاومة وآليات التعامل مع القوات الحكومية في ظل الاحتلال

تتجلى أهمية القوات المسلحة في كونها صمام الوحدة الوطنية في حالتها السلم والحرب، فهي حامية للدستور والسلم المدني وتمثل سور البلاد الخارجي الحصين في حين يقع على عاتقها في حالة الحرب حماية البلاد وصد العدوان الخارجي . وعندما تذكر الدول وعناصرها تأتي القوات المسلحة والجيوش في مقدمة العناصر الثالث لنشأتها ونعني بها الحكومات بعد عنصري الشعب والأرض، فالعدالة والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي والديمقراطية وكافة المفاهيم الإنسانية المتقدمة لا يتسنى لمجتمع ما تحقيقها ما لم تكن هناك قوة تحميها من العابثين والمتربصين والمغامرين، قوة تحمي القوانين وتضمن سريانها، تحمي الدستور وهو الوثيقة أو العقد الذي يتفاهم عليها أبناء المجتمع.

ويشكل الأمن بالمعنى الواسع، الوظيفة الأساسية للدول وتنشئ الجيوش لضمان حماية ووحدة وأمن مجتمعاتها والتصدي ضد أي عدوان يهدد ركائزها، وعندما تهدد الأخطار الدولة وتعرض إلى الاحتلال والغزو الأجنبي وتعجز عن مواجهته فلا مناص من اضطلاع الشعب أفراداً ومجاميعاً بمهمة استعادة السيادة والاستقلال وذلك من حقه فالأصيل ينبري إلى سد عجز الوكيل.

وعدا عن حالتها السلم والحرب فإن وقوع ظاهرة الاحتلال تعني من الناحية الواقعية عجز الجيش النظامي عن صد الغزو والعدوان الخارجي سواء كان هذا الاحتلال كلياً لعموم البلاد كما في حالتها الجزائر والعراق، أو جزئياً كما في حالتها في فيتنام وفلسطين ولبنان، وفي كافة الحالات وطبقاً لتكرار ظاهرة الاحتلال في العلاقات الدولية، فإن دراسة هذه التجارب تشير إلى أن إدارة الاحتلال غالباً ما تلجأ للتخفيف من وطأة ردة فعل الشعوب والتي عادة ما تتبلور على هيئة مقاومة، إلى تدمير وتشثيت الجيوش

الوطنية للبلاد المحتلة وخاصة تلك التي لم تستسلم، وعضواً عن ذلك يباشر الاحتلال بتجميع بعض الشرازم المتعاونة والمالية له والاستعانة بها في تنفيذ مهامه، يبدأ بتنظيمها وتدريبها وتسليحها لتشكيل ما يشبه النواة لقوات مسلحة محلية وفقاً لمقاساته وغاياته ومصالحه وأهدافه المتمثلة بأهداف الغزو أصلاً ولتكون هذه القوات متاريس بشرية وسداً يقف بين قوات الاحتلال وبين المقاومة الوطنية.

وفي نموذج احتلال العراق فإن الجيش العراقي الوطني قاتل القوات الأمريكية بضراوة ومطاولة منقطعة النظير وبصورة مستمرة منذ عام 1991 ولغاية الاحتلال الفعلي في نيسان عام 2003، رغم التفاوت الهائل في القدرات ما بين جيش يمثل القوة العظمى الأولى في العالم نووياً وعسكرياً وتكنولوجياً واقتصادياً وما بين جيش تقليدي حوصر وأنهك بحروب طاحنة ومغامرات غير محسوبة متواصلة استمرت لأكثر من ربع قرن نالت من إمكانياته وقدراته وتسليحه ومعنوياته (1).

(1) .بلغ تحشد قوات التحالف الأمريكي / البريطاني ضد العراق يوم 5 آذار 2003 على النحو التالي:

55000 جندي أمريكي من القوات البرية في الكويت، 45000 جندي أمريكي من مشاة البحرية (المارينز) المحمولين بالسميتات، 20000 جندي أمريكي من تشكيلات الفرقتين المحمولة جواً (101-82)، 62000 جندي أمريكي من الفيالق الخامس، 60000 جندي أمريكي من الفرقة المدرعة الأولى في ألمانيا وفرقة الخيالة الجوية من الولايات المتحدة، 450 طائرة أمريكية محمولة على متن خمسة حاملات طائرات عملاقة ثلاثة منها في الخليج واثنان في البحر الأبيض المتوسط، 90 طائرة تحملها حاملة الطائرات السادسة، 550 طائرة مقاتلة هجوم أرضي متمركزة في قواعد دول الخليج، 24 قاصفة عملاقة من طراز (B-52)، قاصفتين عملاقة طراز (XB-2، 12) قاصفة أمريكية عملاقة من طراز (B-52) في قاعدة (fair ford) البريطانية، 9 سفن صولة برمائية تحمل وحدات مارينز، 37 قاطعة أرض بحرية ضخمة وغواصات أمريكية يستطيع أي منها إطلاق صواريخ كروز بمدى 1800 - 2500 كم، 13 قاطعة بحرية أمريكية ضخمة بضمنها 5 غواصات قادرة على إطلاق صواريخ كروز، 12 قاطعة بحرية بريطانية ضخمة بضمنها غواصة واحدة. في المقابل لم تكن الفيالق والجحافل البرية العراقية تمتلك غطاءً جويًا، حيث توجد 150 طائرة مقاتلة موزعة على خمسة قواعد جوية وسط العراق (الجبانية، بلد، كركوك، حديثة، القيارة)، أربعة ألوية صواريخ مسيرة (فولكا وبيجورا)، بضعة آلاف من المدافع ورشاشات مقاومة طائرات، 9 زوارق قاذفة للطوربيدات في ميناء أم قصر، 70 طائرة سميتية.

دون الدخول بالتفاصيل عن تفاوت القدرات وأجيال ومديات الأسلحة وحجم القوة النارية ما بين الطرفين واستخدام أسلحة الليزر وإمكانيات الأقمار الصناعية وفي ظل منطقتي الحظر الجوي المفروضة على العراق منذ عام 1991 سواء شمال خط عرض 36 أو جنوب خط عرض 32 حيث بلغ مجموع الطلعات الجوية الأمريكية والبريطانية فقط منذ كانون الأول 1998 لغاية تشرين الثاني 2002 أكثر من 44 ألف طلعة جوية مسلحة، لقد أنهت هذه الطلعات وأنهكت جميع الرادارات وقواعد إطلاق الصواريخ وغرف عمليات الدفاع الجوي قبل بدء العمليات العسكرية يوم 20 آذار 2003. يمكن الاستنتاج من انفراد طيران =

دشنت إدارة الاحتلال في بداية عهد حكمها المباشر للعراق عام 2003 باتخاذ قراراتين كانا غاية في الخطورة، وتركت أسوأ الأثر على مستقبل العراق حيث تم بموجبهما تدمير صمامات الضبط الاجتماعي والتي خلفت جرائها الكثير من الفوضى وعمليات السلب والنهب والانفلات الأمني التي أعقبت احتلال بغداد، وبتشجيع ومساعدة مباشرة من قوات الاحتلال، فكان قرار حل الجيش العراقي بمثابة مقدمة لحل وتدمير الدولة العراقية ومؤسساتها الوطنية وإعادة بناء نظام سياسي وفق معايير جديدة على أساس دولة ضعيفة وهزيلة ومفككة وحليفة للولايات المتحدة الأمريكية.

القرار الأول هو قرار حاكم الاحتلال المدني بحل الجيش العراقي ذي الرقم 2 والصادر بتاريخ 23 أيار 2003، ثم قرار قوات الاحتلال ذي الرقم 91 والصادر بتاريخ 6 تموز 2004 والقاضي بدمج الميليشيات في القوات المسلحة.

بخلاف ادعاءات الحاكم المدني للاحتلال الأمريكي بول بريمر بأن الجيش العراقي كان من الناحية الواقعية قد حل نفسه بنفسه، كانت هناك لغاية يوم 9 نيسان 2003 أربعة فيالق لم تمس وهي الفيلق الرابع (العمارة) والفيلق الثاني (المنصورية) والفيلق الأول (كركوك) وأخيراً الفيلق الخامس (الموصل).

إن الأسباب الحقيقية المباشرة وغير المباشرة التي وقفت وراء قرار حل الجيش العراقي يمكن إجمالها كما يلي :

أولاً - الأسباب الدولية : يشكل ضمان أمن إسرائيل أحد أهم أهداف الاحتلال الأمريكي الإستراتيجية، وتاريخ الجيش العراقي يشير إلى خطورة هذا الجيش وعقيدته العسكرية على مستقبل الأمن الصهيوني، لذلك يشكل تدمير هذا الجيش واستبداله بقوات ذات عقيدة طائفية وعنصرية هدفاً صهيونياً لإخراج العراق من معادلة الصراع العربي الصهيوني كقوة عربية متوازنة مادياً وبشرياً .

ثانياً - الأسباب الإقليمية : وجود رغبات إقليمية للإخلال بمعادلة توازن القوة

=التحالف بالعمل في جميع الأجواء ليلاً ونهاراً ويتفوق جوي هائل وعلى مدار الساعة إلى أنه رغم قتال القوات البرية ببسالة ولغاية يوم 8 نيسان وخاصة في جنوب العراق إلا أن (السيادة الجوية) قد حسمت المعركة قبل وأثناء جميع أيام الحرب لصالح قوات الاحتلال الأمريكي دون منازع .

الموجة الثانية المقاومة العراقية وقواعد التحكم بالمستقبل

في المنطقة من خلال إضعاف دور العراق وتقزيم ثقله الإقليمي الموازن والمكافئ لهذه القوة والذي كان يمنعها سابقاً من الاندفاع باتجاه العمق العربي .

ثالثاً - الأسباب المحلية : حرضت أحزاب محلية ذات نزعات عنصرية انفصالية وكذلك أحزاب انفصالية طائفية على حل الجيش العراقي الوطني لأن وجوده يعقيدته السابقة يجعل من أحلامها في تقسيم العراق أمراً مستحيلًا لما لهذا الجيش من مراس وخبرة في الحفاظ على وحدة البلاد وتدمير كافة محاولات العصيان والتمرد المرتبطة بأجندات خارجية، إضافة إلى يقينها بأن بقاء هذا الجيش سيطيح في نهاية الأمر بها واستلام زمام الأمور من جديد في العراق ومحاكمتهم جراء تعاونهم مع الاحتلال الأجنبي.

خضع العراق منذ عام 2003 إلى احتلال استوفى كافة أركان العدوان طبقاً للقانون الدولي وانبثقت في مواجهته جراء ذلك وكرد فعل غريزي مقاومة شرسة شكل عمودها الفقري الكثير من ضباط ومنتسبي القوات المسلحة الوطنية كبدت القوات الأمريكية خسائر مادية وبشرية هائلة، وبعد فشل الاحتلال عسكرياً في العراق وانتحار مشروعه السياسي وعجز الميليشيات التي شكلت القوات الحكومية الحالية من فرض الأمن وافتقارها إلى معايير الجيوش الوطنية عقيدة وتجهيزاً وتدريباً، أصبحت جميع الأطراف تعي قيمة ودور الجيش العراقي الوطني كركيزة أساسية في حفظ الأمن والاستقرار وفي حماية حدود العراق.

إن ترتيب أولويات الأخطار التي تواجه العراق من احتلال أجنبي إلى تدخل ونفوذ إقليمي عبر الحدود وإلى تشرذم طائفي وعرقي وسيطرة تامة للمليشيات والمرتزة على مقدرات البلد .. كل هذه المخاطر تجعل من ملف الجيش العراقي ملفاً ساخناً في المدى القريب والمتوسط. بقي أن نعرف أن هذا الملف لا يمكن في أي حال من الأحوال أن ينفصل عن بقية الملفات الساخنة والتي تشكل حزمة مترابطة كالدستور والمصالحة الوطنية والمقاومة والتعويضات ورحيل قوات الاحتلال.

يعرف الباحثون العقيدة العسكرية بأنها (ظل السياسة في الميدان) وعادة ما يتم

بلورة العقيدة العسكرية استناداً إلى إستراتيجية الدولة وتوجهاتها السياسية، ولا يمكن أن يستقل بها الجيش بعيداً عن القرار السياسي، فعملية بناء الجيوش تكون مسبوقة بعملية لا بد منها وهي عملية اختيار الرؤية السياسية، فينشؤ عندئذ الجيش ليحاكيها في عقيدته السياسية ويترجمها إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية العسكرية التي تسترشد بها القوات المسلحة في الإعداد والتنظيم والتسليح والتدريب والعمليات التي تناط بها.

لم تكن العقيدة العسكرية للجيش العراقي الوطني بمؤسسته العريقة قائمة سابقاً على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية، وعلى العكس من ذلك نجد أن الأسس والمرتكزات السياسية التي أنشأت عليها القوات الحكومية الحالية تقوم على أساس تجزئة السيادة وتعدد الولاءات على حساب الولاء الوطني الموحد، فتم تقسيم هذه القوات على أساس طائفي وعرقي ابتداءً من فلسفة النظام السياسي الحالي الذي أشرفت على صياغته قوات الاحتلال الأمريكي التي تشير طبقاً للدستور الحالي في الباب الأول- المادة التاسعة- إلى ما يلي: (تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي بما يراعي توازنها وتمائلها...).

كما أن قرار تشكيل هذه القوات جاء بإرادة الحاكم المدني للاحتلال بعد قرار حله الجيش الوطني للعراق ليشكل نواة القوات الحالية من مجموعة الميليشيات الموالية والمتعاونة مع الاحتلال، كما يشير إلى ذلك قرار دمج الميليشيات المرقم 91 في 6 حزيران 2004 .

تنبثق فلسفة تدريب القوات المسلحة من أصل العقيدة العسكرية التي تمثل انعكاس لسياسة الدولة العامة وتوجهها وهذا ما ينسحب على التجهيز والتسليح، وفي حالة العراق فإنه من الضروري اشتقاق إستراتيجية ملائمة تتصف بالحدثة والتقنية العالية، لتجاوز الفارق الكبير الحاصل حالياً إزاء الأعداء التقليديين أو المحتملين ومواجهة الأخطار والتهديدات المركبة المتعلقة بتنامي قدرة أطراف داخلية ذات نزعة انفصالية والتي تتلاقى مع خطر وتهديد وأطماع خارجية.

إن ما يسمى تدريب القوات الحكومية الحالية لا يعدو عن تخبط وفوضى لا يستند

إلى أي فكرة أو أساس عسكري حقيقي ويفتقر إلى فلسفة موحدة، فهي موزعة على عدد كبير من مدارس التدريب التي تعود إلى جيوش وعقائد مختلفة: عراقية، وإيرانية، وأمريكية، وبريطانية، وأسترالية، وكندية، وأردنية، وقطرية، وإماراتية، وألمانية، وأوكرانية، وبولونية، وكل منها يدرّب حسب طريقتها النابعة من عقيدته العسكرية، مما أدى إلى افتقار هذه القوات الجديدة إلى قواعد تدريب واشتباك موحدة.

مما تقدم فإن القوات الحكومية الحالية لا تمتلك أية عقيدة عسكرية وطنية، كما أن الإستراتيجية السياسية التي تستند إليها مشوشة طبقاً لرغبة الاحتلال والأحزاب السياسية الحاكمة حالياً ذات النزعة الطائفية والعرقية.

آليات التعامل مع القوات الحكومية الحالية

تفتقر القوات الحكومية الحالية رغم الأعداد الهائلة والثروات التي صرفت عليها إلى مقومات الجيش الوطني والذي تعد أولى مهماته حماية أمن العراق وصيانة وحدة البلاد، فلقد أدى تشكيل نواته الأولى من الميليشيات وتعدد ولاءاته إلى انعدام الإرادة الوطنية إضافة إلى غياب الكفاءات العسكرية الحقيقية وتولي قيادة هذه القوات من قبل ضباط ممن تعاونوا مع الاحتلال أو طردوا سابقاً لأسباب أخلاقية ووظيفية أو ممن تم تزوير رتبهم العسكرية لصالح هذا الحزب أو ذاك في سياق ما بات يعرف بعمليات «دمج الميليشيات»، وإذا أخذنا بعين الاعتبار غياب وحدة القيادة والتدريب وانعدام كامل للتجهيزات والصنوف الساندة، فإن هذه القوات ليست مؤهلة للنهوض بأعباء الملف الأمني للعراق وحماية سيادته واستقلاله المنتهكة أصلاً بتواجد قوات الاحتلال الأمريكي.

وهنا يأتي التساؤل الكبير الذي يطرح نفسه حول كيفية تعامل الحركة الوطنية العراقية و المقاومة الوطنية مع هذه القوات والتشكيلات المتفرعة عنها والذي يتأرجح الإجابة عن هذا التساؤل عند الباحثين ما بين الترميم والترقيع والتسريح والتحييد.

فهل يتم تصنيف هذه القوات على أنها عدواً، أم من الأفضل تحييدها والمخاطرة

بتلقي صفعاتها، أم هناك سلوك آخر يمكن اتباعه خدمة لأهداف الحركة الوطنية العراقية؟.

في الحالة الأولى سيتحقق هدف العدو بالكامل وستكون طبيعة المعركة والقتال عراقية - عراقية مما يصب في نفس مسعى الاحتلال، وإذا قلنا بالحل الثاني وحده نكون قد مكنا المحتل من إنفاذ مشيئته لجهة استعمال مواطنينا لحمايته، فهل هناك حل ثالث؟

قبل الإجابة هنا يجب أن نطرح سؤال أساس : لماذا تطوع من تطوع في الجيش تحت الاحتلال؟ ولماذا قبل فيه؟

قلة هي النسبة التي تكون قد دخلت إلى القوات الحكومية بقصد خدمة المحتل ضد وطنها و ضد مواطنيها، لكن الأغلبية الساحقة من الأفراد الذين ينضوون في القوات الحكومية تكون حاجتهم أو محدودية علمهم و اطلاعهم هي التي قادتهم إليه . و على هذا الأساس علينا أن لا نصنف جميع من يعمل مع القوات الحكومية على أنهم أعداء، ونتجه إلى وجهة أخرى هي اعتبار الكثير منهم مضللين يمكن العمل عليهم و توعيتهم و يمكن التعاون معهم و التنسيق الميداني معهم عند الاقتضاء بعد التوعية، لذلك فإنه ليس من الحكمة استعداد هذه القوات المحلية لأنها قد تكون في المستقبل من حصة الشعب و الحركة الوطنية وليس ضدها.

وتعتبر هذه المهمة من المسائل الشائكة والمعقدة التي تواجه الوطنيين في البلد المحتل و التي تعترض سبيل المقاومة في مهامها . لذلك ينبغي اتخاذ المواقف بما يخدم الهدف الأساس و هو التحرير و طرد المحتل، و عدم الوقوع في فخ أو شرك ينصبه المحتل عبر تحويل وجهة الصراع أو قتال البدلاء أو أكياس الرمل البشرية التي يتخذها المحتل لحمايته⁽¹⁾. و على هذا الأساس يمكن أن تلجأ المقاومة في مواجهة القوات الحكومية المحلية التي ينظمها المحتل بالاعتماد على المبادئ التالية :

(1) الدكتور العميد أمين حطييط، قواعد وأصول تعامل القوى المسلحة النظامية المحلية والمقاومة الشعبية في مواجهة الاحتلال، دراسة منشورة في موقع مركز دراسات الاستقلال www.istqjal-cnt.com.

لعل همها عدم اعتبار هذه القوات عدواً، وتجنب الاحتكاك معها ما أمكن⁽¹⁾ وهذا يكون فعل إرادة ذاتية تلتزمها المقاومة بالتعميم على عناصرها وتنشئتهم على أساس أن ليس جميع جنود القوات المحلية هم أعداء بل إن قسم كبير منهم مضللون ولم ينخرطوا في هذه القوات خدمة للمحتل بل قادتهم إلى صفوفه إغراءات أو سوء تقدير. فيتم ابتداءً التوجيه المعنوي داخل المقاومة حتى لا تحقن النفوس كراهية وحقن ضد هذا القوات، حقد قد ينفجر في الميدان فينتج الضحايا في صفوف الفريقين ويفرح العدو الأساسي. وفي الميدان، يكون على المقاومة أن تتخب الأهداف التي تتجنب فيها مواقع ومراكز القوات المحلية قدر الإمكان، وتمتنع مطلقاً عن نصب الكمائن لعناصر هذا القوات، وتركز في عملياتها على العدو الحقيقي وهو الجيش الأجنبي المحتل. أما إذا وضعت المقاومة في مواجهة مع الجيش المحلي أثناء مدهامة أو مطاردة يقوم بها هذا الجيش لعناصر المقاومة ومراكزها (ينبغي أن لا يكون للمقاومة مراكز ثابتة ولا يكون لديها ما يدل على عناصرها وأماكن تواجدها من مظاهر فنجاح المقاومة مقترن بالمحافظة على سريتها كياناً وعملياتياً) فإذا وجدت المقاومة نفسها في مأزق المواجهة مع هذا الجيش - المحلي - فيكون عليها أن تتجنب الاشتباك وأن تتسحب بأقصى سرعة، وأن أقصى ما يقبل منها هنا هو المواجهة النارية المحدودة أو المشاغلة التي تمكنها من فك الطوق إذا طوقت والدفاع عن نفسها :

كما أن إدامة الاتصال والتواصل المدروس مع ضباط في القوات الحكومية لتنفيذ الاحتقان بينهم، والعمل على توعيتهم ما أمكن، وبهذا العدد تستطيع المقاومة أن تستعين ببعض القيادات والرموز العسكرية الوطنية المحلية للاتصال بعناصر من القوات المحلية وإبلاغهم أنهم ليسوا عدواً وأن معركة المقاومة ليست معهم فهم متضررون وطنياً من وجود المحتل كضرر الآخرين من المواطنين بما فيهم المقاومة. إن التوعية بالاتصال المباشر أو عبر الإعلام المدروس قد يمكن المقاومة من تحييد قسم مهم من هذه القوات

(1) في التجربة الفيتنامية كثيراً ما أدى عمل الاتصال والإقناع داخل صفوف القوات الحكومية إلى ما يشبه قواعد سلوك غير مكتوبة، فهذه القوات الحكومية المحلية التي تجبر للدخول إلى القرى والأرياف والتي تقع تحت سيطرة المقاومة تحمل أسلحتها على الأكتاف كدليل على نواياهم غير العدائية.

الحكومية.

على ضوء نتائج هذه المقدمات والاتصالات يمكن تصنيف القوات الحكومية إلى ثلاثة أصناف⁽¹⁾:

الصنف الأول: قوات بالإمكان تحييدها و تستجيب للاتصالات وتتفاعل معها وتتفادى قدر الإمكان اعتبار المقاومة عدواً لها.

الصنف الثاني: قوات تقتنع بالعمل ضد الاحتلال وتستعيد دورها الوطني وهي فئة تقتنع بعدالة قضية المقاومة و تندفع في اتجاهها، وهنا ننتظر من عناصر هذه الفئة من خلال التعاون التام إلى حد الانخراط في صفوف المقاومة إما عن طريق البقاء في القوات الحكومية و مساعدة المقاومة و هذا أمر جيد، أو الفرار من هذه القوات مع ما أمكن من السلاح و الذخيرة و الانخراط في صفوف المقاومة و هذا أمر يجب الانتباه له و الحذر في التعامل معه و إن كان في ظاهره أمر مهم⁽²⁾.

(1) . اعتبر قادة حركة التحرير الوطني الفيتنامية أن اعتماد خط سياسي صحيح وواضح كفيل بدفع الناس إلى تبديل معسكرهم. فهم يعتبرون غالبية جنود الجيش السايغوني العميل وقسوا ضعية الظروف ولا يمكن اعتبارهم أعداء، لذلك سمحوا للضباط والجنود العاملين في جيش سايغون أن يزوروا قراهم الواقعة في المناطق الخاضعة لسيطرة جبهة التحرير وخاصة في إجازاتهم ومناسبات عيد الميلاد ليتأكدوا من أوضاع عوائلهم. وقد أدى نشاط الاتصال والإقناع داخل الجيش الحكومي إلى ضمان تحييد أو تعاون أو هروب 160 ألف جندي وضابط من مجموع الجيش السايغوني البالغ 700 ألف.

(2) خلال سنتين الاحتلال الأمريكي رغم انخراط كثير من العراقيين في القوات الحكومية تحت إشراف قوات الاحتلال، إلا أن هناك سجلاً مشرفاً لعدد كبير من الجنود العراقيين الذين لم يتحملوا إهانة الاحتلال وانتهاكاته بحق أبناء الشعب العراقي فقاموا بتنفيذ عمليات مباشرة ضد هذه القوات، وفي ما يلي بعض هذه العمليات على سبيل المثال لا الحصر: في تموز 2007 فتح الجندي العراقي قيصر سعدي الجبوري النار على جنود أمريكيين كانوا معه في نفس الدورية في مدينة الموصل، بعد أن شاهدهم بضربون امرأة عراقية حامل وهي تستغيث، فاعتلى أحد العربات العسكرية القريبة منه فقتل ثلاثة أحدهم برتبة نقيب وجرح أربعة منهم. في حزيران 2008 أطلق أحد أعضاء المجلس البلدي في مدينة سلمان باك جنوب بغداد النار على جنود أمريكيين أثناء احتفال مشترك مما أدى إلى مقتل ثلاثة وإصابة أربعة، وفي تشرين الأول من نفس العام فتح جندي عراقي آخر في الفلوجة النار على جنود من المارينز الأمريكيين عندما شاهدهم يتحرشون بفتاة عراقية عمرها 17 سنة عند مدهمة منزلها، فقتل أربعة منهم. وشهد عام 2009 قيام ضابطا شرطة عراقيين بإطلاق النار على جنود أمريكيين فقتل جندي أمريكي، وفي أيلول 2010 قام الجندي العراقي الكردي سوران رحمن، صالح بفتح النار على جنود أمريكيين داخل قاعدة عسكرية قرب (طوز خور ماتو) في محافظة صلاح الدين فقتل جنديين أمريكيين وجرح تسعة. وفي كانون الثاني 2011 فتح جنديان عراقيان النار على جنود أمريكيين أثناء التدريب في معسكر الغزلاني جنوب الموصل فقتل اثنان من الجنود وجرحا ثلاثة.

الصنف الثالث: قوات حكومية تعتبر نفسها امتداداً وجزءاً لا يتجزأ من قوات الاحتلال وهذه الفئة تمعن في ارتباطها بالعدو وهم عادة قلة منحرفة، و تتشدد ضد المقاومة وتسيء معاملة الشعب، هذه الفئة الساقطة وطنياً وتعتبر الفئة الأخطر في القوات المحلية، وينبغي التعامل معها في حدود تأديبها ومنع أضرارها . ويجب تضيق دائرة هؤلاء ما أمكن خشية الإنحراف عن الهدف الأساس . ويجب أن يركز في المواجهة دائماً على تجنب القتال مع مجموعات، أو وحدات كاملة من القوات المحلية لأن أي جماعة أو وحدة يمكن أن تتضمن من العناصر أشخاص لا يضمرون للشعب و المقاومة عداً، أي يكونون من إحدى الفئتين الأولى والثانية⁽¹⁾ .

إن الإعلام الذكي، والاتصال المركز، يمكن في كثير من الحالات حمل بعض الوحدات على رفض القيام بمهمة ما أو على الأقل القيام بها بصورة شكلية لا تؤدي إلى تحقيق هدف المحتل. كما يمنعها أو يحد من شراستها في القتال أو انفكاكها عنه قبل الوصول إلى النتيجة التي يطلبها المحتل. لذلك ينبغي وضع ذلك في اهتمامات المقاومة والعمل على تنميتها .

(1) الدكتور العميد أمين محمد حطييط، نفس المصدر السابق.

7. المقاومة العراقية وبوابة العلاقات الخارجية

تتسم قضية العراق بصفة العالمية فهي ليست شأنًا محلياً أو إقليمياً لأنه من الواضح أن آثار ونتائج الصراع الدائر في العراق وما سيتمخض عنه سيتترك أثراً على تراتبية القوة في النظام السياسي الدولي، ويعزز من ذلك الموقع الجيو ستراتيحي واحتياطي العراق الهائل من البترول الذي يتجاوز 350 مليار برميل ليشكل بؤرة ومولد لاستمرار الصراع، وعلى كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية؛ وسترتب على ضوء نتائجه توازنات القوة ليس في المنطقة فحسب بل في التوازنات القادمة في النظام السياسي الدولي برمته، فالولايات المتحدة الأمريكية وهي القطب الأوحيد في العالم غزت العراق لأهداف تتعلق بالتنافس والصراع وضمنان بقاء القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً، فوجودها العسكري المباشر والتحكم بأكبر احتياطي للنفط يأتي في سياق قطع الطريق على الأقطاب الدولية الصاعدة التي تنافسها على قمة هرم النظام السياسي الدولي وفي مقدمتها الصين والاتحاد الأوروبي، وهذا ما دفعها لوضع اليد وبالقوة العسكرية وخارج الشرعية الدولية على أكبر احتياطي للنفط وأهم عصب للطاقة ذلك الذي يتربع على خزينه العراق.

وعند دراسة وتحليل الأقطاب الدولية وتصنيفها على معيار مثلث القوة الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي، يتضح أن الولايات المتحدة تسير في بداية انحسار مكانتها العالمية، وسوف يزاحمها قطبين دوليين على قمة هرم النظام السياسي الدولي خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، الاتحاد الأوروبي وهو في طريقه لاستكمال مقومات الوحدة، والصين بقوتها العسكرية وانفجارها الصناعي والاقتصادي والتكنولوجي، والأخطر من ذلك عقيدتها السياسية المضادة للولايات المتحدة. وكلما نضب النفط كسلعة إستراتيجية والذي يشكل عصب الطاقة في تنافس هذه الأقطاب كلما زادت مساحة أهمية العراق في حسابات هذه الأقطاب في سياق تنافسها أو صراعها مع

الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن تجارب الشعوب في مقاومة العدوان والاحتلال تشير إلى أن أهمية كسب تعاطف الرأي العام العالمي لا تقل عن أهمية كسب الرأي العام الداخلي والحاضنة الشعبية، وهذا ما تؤكدته التجربة الجزائرية والفيتنامية والفلسطينية، بل إن أحد أهم الأسباب التي تقف خلف انتصار جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية بعد عامل المقاومة المسلحة العسكري المتميز، هو تمكن الجناح السياسي للمقاومة من نقل المعركة إلى عقر دار الدولة الغازية، فالحجم الحقيقي للخسائر الأمريكية وبشاعة المجازر المرتكبة ضد الأبرياء قاد إلى مظاهرات عنيفة للشعب الأمريكي ضد الحرب مما شكل ضغطاً متزايداً على الإدارة الأمريكية لإنهاء الحرب، وتتوجت بالإطاحة بالرئيس جونسون والاضطرار إلى طلب التفاوض مع المقاومة الفيتنامية في باريس، إن أهمية هذا الجانب تكمن في طبيعة الأنظمة السياسية في الغرب عموماً وفي الولايات المتحدة خصوصاً، حيث تتيح الأنظمة الليبرالية لمواطنيها قدراً أكبر من الحرية الفردية السياسية والاجتماعية، سواء للتظاهر والاحتجاج المباشر أو التأثير والضغط على الحكومات من خلال الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني التي تحظى بأهمية استثنائية، ويتضاعف هذا التأثير والضغط في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتعلق الأمر بتمويل الحرب نفسها والتي تمول عادة من دافعي الضرائب أي المواطنين، وبالتالي فإن قدرة الإدارة على ضمان الرأي العام، الأمريكي يشكل عامل ضمان حيوي لاستمرار تدفق ميزانية الحرب، مما يدفع هذه الإدارات غالباً إلى ممارسة أقصى قدر من الخداع والتضليل والإغواء للرأي العام، بغية عزله عن حقيقة الذرائع والدوافع التي شنت من أجلها الحرب، لتحقيق مطامع لا علاقة لها بمصالح هذه الشعوب أو النتائج الكارثية والكلفة الباهظة المادية والبشرية والمعنوية التي تتحملها هذه الشعوب وتخلفها هذه الحروب.

ولا تقتصر أهمية السعي لكسب الرأي العام العالمي على التعاطف الشعبي بل تتعداها إلى انتزاع الشرعية القانونية طبقاً للقانون الدولي كحركة تحرر وطني طبقاً لميثاق الأمم المتحدة (المادة 51)، الأمر الذي يضع حكومات الاحتلال في مأزق وحرَج

كبير، حيث يشكل نجاح حركات المقاومة في اقتحام المحافل الدولية والمنظمات الإقليمية والمؤتمرات والاعتراف بها بمثابة منازعة على شرعية الحكومات المحلية التي نصبها المحتل.

لقد تكفلت الولايات المتحدة طيلة حقبة الحرب الباردة بقيادة شؤون الغرب وأوروبا المنهكة جراء ويلات حربيين عالميتين من خلال حلف الناتو وتوفير المظلة النووية بحجة التهديد السوفييتي، ولكن بعد انهيار المنظومة السوفييتية وحلف وارشو انتفت الحاجة من الناحية العلمية للحماية الأمريكية، وأدركت الولايات المتحدة بعد زوال الخطر الشيوعي أن أوروبا قد أصبحت أكثر استقلالية، لاسيما بعد تسارع خطوات توحيدها وتوسع دائرة أعضائها لتصل إلى أكثر من 25 دولة وأنها ستكون منافس جدي لطموحاتها، فكان احتلالها لمناجم النفط في العراق والخليج العربي . وإذا كانت أوروبا والعالم في حرب الخليج الأولى 1991 أكثر انضباطاً وانصياعاً لرغبات الولايات المتحدة كونها تتربع على هرم نظام دولي أحادي القطبية وفي حالته الصلبة، نجد أنها وبقيّة دول العالم أصبحت أكثر تمرداً واستقلالية، مما دفع الولايات المتحدة إلى غزو العراق عام 2003 خارج إطار الشرعية الدولية بعد أن عجزت عن إقناع الدول الكبرى وخاصة الصين وروسيا وفرنسا وألمانيا التي رفضت إعطاء أي غطاء لهذا الغزو واعتبرته احتلالاً غير شرعي.

شكل موقف الشعوب الأوروبية ضد الاحتلال والغزو والعدوان على العراق نقطة مضيئة في تاريخ هذه الشعوب وفي وعيها المتقدم والفطري المتضامن مع الشعب العراقي، بعيداً عن أحابيل السياسة ودهاليزها التي تخضع لاعتبارات أخرى كالمصالح والتحالفات وتوزيع المغانم والصفقات، وشكل الرفض الشعبي الهائل من خلال ملايين المحتجين والمتظاهرين الراضين للحرب ضغطاً متواصلًا؛ فحيدت كثيراً من حكومات هذه الدول لتمنعها من المشاركة في جريمة الغزو، بل إن هذه الملايين الغاضبة قد تظاهرت وعبرت عن غضبها في داخل عقر دار الدول التي قادت الغزو أو ساهمت فيه، فأسقطت وعاقبت كثيراً من هذه الحكومات وأطاحت بأخريين وتحاكم اليوم بعضهم ممن

غامروا بحياة أبنائهم وثروات أجيالهم، ومن المتوقع فيما إذا تكشفت بشاعة وحجم المجازر والجرائم التي ارتكبت بحق العراقيين أن يخضع المسؤولون الذين ارتكبوها إلى محاكمات دولية كمجرمي حرب من قبل شعوبهم قبل أن يحاكمهم العالم والعراقيين .

وفي هذا الصدد ثمة سؤال جوهري يرد عند التطلع والتخطيط إلى كسر الطوق السياسي والإعلامي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على قضية العراق عربياً وعالمياً ونجحت فيه إلى حد بعيد، حيث لا يرشح من قضية العراق اليوم على السطح سوى التفجيرات الإرهابية في الأسواق والتي تحصد الأبرياء، السؤال هو: هل إن المقاومة العراقية أنجزت ما عليها من مستلزمات النهوض بهذه المهمة والانطلاق لحمل قضية العراق خارجياً، وهل إن ملامح وحدود هذه القضية معلومة لديها لكي تعرض رسالتها أمام الشعوب والمنظمات والدول، وهل لدى أطراف الحركة الوطنية العراقية مؤسسات متخصصة واستراتيجية واضحة المعالم في حقل علاقاتها الخارجية ؟

إن مؤشرات المرحلة السابقة في هذا المضمار تؤكد للأسف غير ذلك، فهناك شبه إهمال وتخبط في إدارة حقل وصفحة العلاقات الخارجية رغم أهميتها الإستراتيجية في الصراع مع الاحتلال بحجة وجود حصار، والأمر عدا ذلك لا يعدو مبادرات إما شخصية أو حزبية ضيقة.

إن المستلزمات التالية لا تشكل سوى إشارات أولية لا بد منها لتسهيل عملية رسم خطة أكثر شمولية في حقل العلاقات الخارجية :

أولاً - في تجارب المقاومة الناجحة، عادة ما يتوفر شرط أساسي في نجاح علاقاتها الخارجية يتعلق في أن الدول والمنظمات لا تعترف إلا بحركات المقاومة التي ترتقي إلى وصف ومعايير حركات التحرر الوطني، وتم إبلاغ الكثير من الشخصيات والأحزاب الوطنية العراقية التي زارت أوروبا بضرورة تشكيل جبهة (Front) ، فالأمر عدا ذلك لا يعدو مبادرات إما شخصية أو حزبية ضيقة من قبل هذا الطرف أو ذاك حيث كثيراً ما تنتهي تأثير مثل هذه المبادرات والنشاطات بمجرد انتهاء اللقاءات والزيارات والمجاملات، ويشكل هذا النوع من النشاطات تشتيتاً للجهود وتضييعاً للإمكانات حيث

تفتقر إلى التواصل والعمل المؤسساتي طويل الأمد .

ثانياً - ينبغي التأسيس في حقل العلاقات للعلاقات الخارجية سواء مع الدول أو المنظمات عبر صياغة أهداف مشتركة وإستراتيجية يضعها متخصصون في هذا الحقل المهم وتستند على مسوغات ودراسات دورية للمتغيرات الدولية والإقليمية ووضع الخطط اللازمة لكيفية الاستفادة منها والنفاذ إلى ما بينها، وتأخذ بعين الاعتبار خصوصية ومصالح وسياسات كل دولة أو إقليم على حدة، والاستفادة في هذه الدراسات من خبرة سفراء العراق السابقين الذين خدموا في هذه الدول ويرتبطون بعلاقات حسنة مع المسؤولين فيها، وكذلك الجاليات العراقية المتواجدة وترتبط بعلاقات وثيقة مع منظمات المجتمع المدني، ويمكن لهذا الغرض توزيع هذه الاهتمامات على شكل دوائر: الدائرة العربية، دائرة تركيا وإيران، الصين وروسيا، أمريكا اللاتينية، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، ماليزيا وجنوب شرق آسيا مع التركيز على دائرتي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً - للتأثير في حكومات الاتحاد الأوروبي ينبغي الانتباه إلى معادلة تتحكم بعملية التأثير الفعال وآلية صنع القرار في هذه البلدان، فلكي تؤثر على حكومة ما في أوروبا عليك ابتداءً التأثير في الرأي العام والشعب الذي بإمكانه ممارسة التأثير والضغط ولكن عبر حلقة أخرى وهي منظمات المجتمع المدني (N.G.OS) التي تحظى في المجتمعات الغربية بأهمية استثنائية متزايدة كونها شريحة تتوسط ما بين الفرد من جهة والحكومة وممثلي البرلمان من جهة أخرى ولديها قدرة حقيقية وكافية على التأثير.

رابعاً - توخي الحذر في طبيعة وصيغة الخطاب السياسي الموجه، فالخطاب الديني قد يصلح لمخاطبة الجالية المسلمة في إسبانيا أو ماليزيا، ولكنه قطعاً لا يصلح في مخاطبة العقل الغربي والذهنية السياسية الليبرالية أو اليسارية في عقر دارها، بل قد يقود إلى نتائج عكسية في النظرة إلى قضية العراق ومستقبلها وفي خضم الصراع والتنافس المحتمل ما بين تيارات اليمين واليسار في بعض هذه البلدان، والتلاعب في خلط المفاهيم ما بين الإرهاب والمقاومة وخصوصية العامل الديني والطائفي في

العراق، ومحاولة كل طرف استثمار هذه القضية وتوظيفها لأغراض التنافس والفوز في الانتخابات .

خامساً - من المناسب أن يتخذ الخطاب السياسي نحو الغرب منحىً إنسانياً يتعلق بحقوق الإنسان، ومنحى آخر قانونياً يتعلق بالانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية الخطيرة التي جرت بحق الشعب العراقي، وكيفية إيجاد الوسائل والآليات الكفيلة بانتظام الدولي وكذلك التدمير الثقافي المتعلق بآثار العراق ومكتباته، وجرائم اغتيال العلماء والأطباء، وأخيراً الجانب الاقتصادي المتعلق بالنهب المنظم لثروات العراق وفي مقدمتها أكبر احتياطي للنفط في العالم وعصب الطاقة في القرن الحادي والعشرين والذي يشكل ثروة إنسانية وليست عراقية فحسب، وتعرض حالياً إلى النهب المنظم من قبل الشركات الأمريكية وتأثير ذلك على غلاء المعيشة والاقتصاد في أوروبا وتأثير ارتفاع أسعار النفط إلى خمسة أضعاف على أسعار الطاقة عموماً في أوروبا كنتيجة لاستمرار الاحتلال.

سادساً - ضرورة التنسيق المسبق للمعلومات التي يتضمنها الخطاب السياسي الذي تحمله الوفود، فقد حصل في بعض الوفود الوطنية التي زارت أوروبا أن يشير فيها أحد أعضاء هذا الوفد أو ذاك في كلمته أو محاضرتة على سبيل المثال إلى أن عدد القتلى من المدنيين العراقيين جراء الغزو قد بلغ طبقاً لدراسة جامعية أمريكية مليون قتيل، فيتفاجئ الحضور بعض الوفد الثاني على نفس المنصة يذكر بأن عدد القتلى من المدنيين العراقيين قد بلغ ثلاثة ملايين طبقاً لمصادر صحية عراقية، والحقيقة أن هذا التناقض والمبالغة في الأرقام دون الاستناد إلى الحقائق والوثائق يضعف المصداقية وينم عن عدم التنسيق.

سابعاً - تصدر مراكز الدراسات المتخصصة بالشأن العراقي المناهض للاحتلال على ندرتها الكثير من الدراسات والتقارير المتخصصة التي تعرف بقضية العراق وإنجازات المقاومة العراقية، ولكن من المؤسف أن تدور هذه المعلومات والتقارير في دوائر مغلقة لا تتجاوز العراقيين المعنيين بالقضية أنفسهم في حين لا يصل منها إلى دوائر التأثير الخارجي إلا القليل، ويعود السبب إلى قلة الإمكانيات وعدم وجود قناعة لدى

أصحاب القرار بأهمية وجدوى مثل هذا النشاط.

ثامناً - قيام مراكز الدراسات بمسوحات كاملة عن منظمات المجتمع المدني في دوائر العلاقات الخارجية المشار لها وتحديد تخصص وطبيعة عمل كل منظمة وطبيعة أهدافها ونشاطاتها واهتماماتها وكذلك عنوانها، إضافة إلى القيام بمسوحات للمنظمات الدولية وطبيعة أهدافها ونشاطاتها وتخصصها وكيفية الوصول إليها، بالإضافة إلى مراكز الدراسات المعنية والتي عادة ما تكون وظيفتها صياغة الخيارات وصنع القرار في السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك .

تاسعاً - لفرض تأمين انسيابية في التحرك الخارجي من المهم تأسيس منظمات عراقية واجهية مختصة بحقوقية وإنسانية وأخرى تتعلق بالطفولة والمرأة، وأخرى متخصصة بالثقافة والتعليم والآثار وحقوق السجناء، لكي يمكن التعامل معها من قبل أقرانها من منظمات المجتمع المدني في الغرب .

عاشراً - يعد إنشاء مكاتب سياسية متفرغة للعلاقات الخارجية من قبل أطراف الحركة الوطنية العراقية والاستعانة بمتخصصين لهذا الغرض وفتح قنوات للتواصل خارجياً سياسياً وثقافياً، استحقاقاً سياسياً ضرورياً، إلا أن الإشارة الأهم على طريق النجاح في هذا الحقل هو استمرارية التواصل، كما تمثل إمكانية فتح مكاتب للتمثيل لدى الدول أو المنظمات أقصى نجاح حتى ولو اتخذت هذه المكاتب في أول الأمر صفة وهيئة المنظمات الواجهية .

obeikandi.com

8 - تكامل المقاومة العربية والعلاقة مع حركات التحرر العالمية

في ظل تطورات النظام السياسي الدولي وتحولاته العميقة، وفي ظل تراجع وانحسار دور الوحدات السياسية لهذا النظام سواء كان على مستوى فاعلية الدول القطرية أو المنظمات الدولية، تبرز ظاهرة المقاومة كرديف لتمسك الشعوب بحقوقها وتعبيراً عن إرادتها الحرة .

إن المقاومة في القرن الحادي والعشرين ورغم تطابقها من حيث الجوهر مع حركات التحرر في النصف الثاني من القرن المنصرم، إلا أنها اليوم تتخذ أبعاداً ومفاهيماً أكثر شمولية واتساعاً من مجرد حصرها في الشق العسكري أو في مفهومها التقليدي في كونها حرب عصابات، أو اقتصارها فقط على مهمة طرد الأجنبي المحتل، فقد أصبحت اليوم بمثابة فن الشعوب في البقاء وإدارة الصراع والبناء في آن واحد .

ويأتي الوطن العربي من المحيط إلى الخليج على وجه التحديد ليشكل بؤرة الصراع العالمي والدولي وليكون في نفس الوقت مسرحاً للمقاومة والممانعة في القرن الحادي والعشرين، من خلال نماذج مشرفة لحركات المقاومة في فلسطين والعراق ولبنان ضد الاحتلال المباشر وحركات المقاومة المدنية التي اجتاحت المنطقة العربية للمطالبة بحقوقها المشروعة.

وفي الوقت الذي يشكل فيه الصراع والعدوان والاحتلال جوهر سياسة الدول العظمى والسمة الغالبة في طبيعة العلاقات الدولية القائمة على الاستغلال والظلم، وأمام ضعف وهشاشة دور الحكومات في حماية مصالح الشعوب وحقوقها المهدورة، فإن الكثير من الشعوب قد اتخذت من (المقاومة والممانعة) طريقاً لها وهذا المصطلح يعني الشعوب التي تقع تحت الاحتلال مباشرة وقد ينطبق على دولة أو حتى دول تؤمن بهذا المنهج وهذا الطريق لحفظ الحقوق.

ولكي ترتقي هذه المشاريع والتجارب إلى مستوى الخيار الإستراتيجي، عليها

معالجة جملة أمور فكرية وسياسية وحل بعض التناقضات، في مقدمتها تسويق وتكامل عمل هذه المقاومات وتقليص المسافات وتجسير الفجوات لإحداث انتقال نوعية على مستوى الفكر والوسائل والأهداف.

فليس من المتوقع أن يحصل تغيير إستراتيجي وحاد على مستوى منحى الصراع من خلال المواجهات العسكرية لوحدها، وقد تكون هذه الانتصارات العسكرية بمثابة رافعة للمشروع النهضوي ولكنها أبداً لن تكون بديلاً عنه إذا لم تستكمل أجنحتها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي على امتداد ساحة الوطن العربي من المحيط إلى الخليج العربي، ذلك لأن الفعل العسكري ليس فعالاً إلا بحدود نتائجه وتأثيره السياسي والنفسي.

وقبل أن نشرع بالمعوقات والمقترحات يمكن الإشارة إلى أن تكامل المقاومة الشعبية العربية لم يعد خياراً بل أصبح ضرورة للمشروع النهضوي العربي الحديث في ظل التحديات الدولية والإقليمية التي تهدد وجود وهوية وكيان العرب ككل دون استثناء. من هنا تتبع أهمية تكامل المقاومة العربية فكراً وثقافة وممارسة لتشكيل الأساس الذي لا غنى عنه عند التفكير في أي مشروع نهضوي عربي⁽¹⁾. وفي أدناه بعض النقاط التي تمثل المعوقات التي تحول دون المضي في مشروع تكامل المقاومة العربية تليها مقترحات وتوصيات بهذا الصدد:

أولاً : التحديات الخارجية ويمكن تصنيفها :

- تهديدات دولية مباشرة كالاحتلال الأمريكي في العراق، وغير مباشرة كالهيمنة على الأنظمة الرسمية والتواجد العسكري في الجزيرة و الخليج العربي .
- التهديدات الإقليمية وتأتي في مقدمتها بؤرة العدوان على العرب والمسلمين وهي الكيان الصهيوني الغاصب.
- الحصار المادي والدبلوماسي والعسكري والإعلامي.

(1) ورقة مقدمة من د. خالد المعيني تحت نفس العنوان إلى المؤتمر الثالث للتجمع الوطني لدعم خيار المقاومة المنعقد في بيروت ، شباط 2010.

ثانياً: عوامل القصور الذاتية

- غياب التنسيق والتكامل بين مشاريع المقاومة واختلاف قاموس المفاهيم والمصطلحات لديها.
- عدم وضوح الأهداف والأفكار وحيز حدود هذه الأهداف التي تتراوح ما بين محلية ضيقة أو أممية أو طائفية.
- الافتقار إلى الحاضنة الشعبية ودعم البيئة المحلية وتفاوت الإجماع السياسي المحلي على خيار المقاومة.
- وجود انقسامات داخلية وعدم تبلور المقاومة بشكل متكامل داخل ساحاتها.
- الانغلاق وعدم معرفة الآخر (بقية المقاومات العربية) بشكل كامل والذي كثيراً ما يؤدي إلى الجهل به والخوف منه.
- موقف النظام الرسمي العربي، ولغاية اليوم من غير المعروف هل تسيير مشاريع المقاومة للاصطدام بهذه الأنظمة أم إلى التفاهم والتنسيق والاحتواء.
- غياب مرجعية عربية رسمية واضحة تتبنى تجارب المقاومة العربية.
- حصار داخلي تفرضه المقاومات على بعضها من خلال الحصار الإعلامي لبعضها البعض، وتجاهل إنجازات المقاومة العربية في الساحات الأخرى.
- ضعف التنسيق الموحد مع الموقف الدولي وحركات التحرر العالمية.
- عدم اكتمال الرؤى السياسية والبرامج الوطنية والمرابحة في حدود الفعل والإنجازات العسكرية التي لا تشكل عاملاً حاسماً في طبيعة الصراعات الكبرى والشاملة.
- اختلاف وجهات النظر في عملية ترتيب أولويات المخاطر والتهديدات التي تهدد الأمن القومي العربي، فعلى الرغم من أن هناك اتفاقاً كاملاً على مستوى العدو الرئيس وهو أمريكا والكيان الصهيوني، فثمة تباين في الرؤى حول تقييم بقية أنماط التدخل والنفوذ الأجنبي والإقليمي.

المقترحات والتوصيات

- السعي من خلال عمل النخب الفكرية والسياسية ومراكز الدراسات على توحيد فكرة المقاومة والخطاب السياسي وتحديد الأهداف السياسية وإخراجها من مفهومها الضيق والمحلي إلى مفهومها الواسع ليستوعب مجالها العربي الأرحب، وتبني هذا النهج بمحتواه الجديد كخيار إستراتيجي للشباب العربي ليس في العراق ولبنان وفلسطين، بل للشباب العربي برمته الذي أسفر عن حيوية ونشاط وطاقت جبارة يجب أن ترتقي إلى مستوى الأهداف الإستراتيجية للمشروع العربي وأن لا تقتصر على مطالب إصلاحية خفيفة.
- تبادل الوفود والوفاءات واللقاءات الدورية من قبل متخصصين يمثلون هذه المقاومات وذلك لإزالة الشكوك واللبس والتشويه وحل التناقضات وإدارة اختلافاتنا بطريقة واعية للحيلولة دون وصولها إلى حد الخلاف.
- تشكيل لجنة مختصة من الباحثين لدراسة المشتركات ما بين مشاريع المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية (وحدة العدو/وحدة الهدف/ الترابط الجغرافي ووحدة المصير/ عدالة القضية...).
- السعي بربط منظومة الأمن القومي العربي بالمقاومة، فعجز الكثير من الجيوش العربية بات شبه مؤكد في مواجهة التحديات والحق بالتطورات التكنولوجية نتيجة تفاوت القدرات، مما يرتب حاجة ماسة لمفهوم مختلط جديد للعقيدة العسكرية العربية القتالية في القرن الحادي والعشرين. لأن ذلك كفيل بتأمين متطلبات الأمن الوطني والأمن القومي العربي وتحقيق نوع من التوازن والردع المحدود، ومثل هذه الأنماط من العقائد العسكرية تستجيب لمتطلبات الحرب غير المتماثلة (A symmetrical war).
- السعي إلى تشكيل مرجعية عربية رسمية واضحة تتبنى نهج المقاومة قولاً وسلوكاً، وتكون حاضنة لهذه المقاومة على الأقل في شقها السياسي وتقديم الدعم اللازم لها، لاسيما فشل وعجز النظام الرسمي العربي ممثلاً بجامعة الدول العربية عن الإيفاء بالحراك الشعبي وتوجهاته وإرادته.

9 - المقاومة المدنية وشرط استعادة الحاضنة الشعبية

تشير معظم تجارب الشعوب في المقاومة إلى أهمية الحاضنة الشعبية والمقاومة المدنية كشرط أساسي لبقاء وديمومة حركات المقاومة الوطنية، وتكاد هذه التجارب تتفق جميعاً رغم خصوصية كل تجربة منها على مسلّمة واحدة تتلخص في تلك المعادلة والعلاقة الطردية ما بين تصاعد المقاومة من جهة وبين سلامة نسيجها الشعبي من جهة أخرى، فالحاضنة الشعبية قبضة السيف بدونها يكون السيف بلا فائدة⁽¹⁾. وتعد إدارة الصفحة الاجتماعية في الصراعات الكبرى أمراً لا يقل تعقيداً وأهمية عن إدارة بقية الصفحات السياسية والعسكرية والإعلامية، على الرغم من تداخل هذه الصفحات وتشابكها مع بعضها بعضاً.

وتكمن أهمية هذه الصفحة في معادلة توازن القوى ما بين المقاومة والاحتلال في سباق كل منهما على ترجيح كفة الشعب لصالحه، فالشعب هو العنصر الحاسم في هذا الميزان، والشعب كحاضنة للمقاومة سلاح ذو حدين لا يمكن تركه، لذا نرى كلا طرفي الصراع يجتهد في إعداد إستراتيجية خاصة لضمان كسب هذا العنصر الفعال، أو على الأقل تحييده وربما إخراجه من معادلة القوة، ويسعى أي احتلال فور إنجازه الصفحة العسكرية مباشرة ليقوم بإنجاز الصفحة الاجتماعية بغية ضمان فك الحصار والعزلة التي تواجهها قواته بعد دخولها البلاد عنوة، فيحاول النفاذ من أية ثغرات عرقية أو طائفية أو عقد تاريخية لتفجير النسيج الاجتماعي من الداخل وتأليب السكان على بعضهم بعضاً بزرع الشكوك والمخاوف أو تعظيمها، أو من خلال تقديم وعود زائفة بالاستقلال الذاتي والحرية، الهدف من ذلك جمع أكبر عدد من الأنصار الموالين وتشكيل وحدات مسلحة خفيفة لتحويل طبيعة الصراع إلى نمط من الحرب الأهلية التي تحقق له فك العزلة،

(1) يشبه «ماو تسي تونغ» قائد انتصارات المقاومة الصينية، العلاقة بين الشعب والمقاومة كما يلي: (إن رجال المقاومة هم كالأسمك، والبحر الذي يتكاثرون فيه هو الشعب، وبدون البحر لا تستطيع هذه الأسماك أن تسبح).

وتتيح له قدراً أكبر من هامش المناورة والسيطرة وتخفيف الكلفة . ففي حين تصبح قوات الاحتلال وآلته العسكرية العمود الفقري لدعم القوات المحلية حديثة التشكيل والمالية له، فإنه يسعى ابتداءً إلى تأمين منطقة كاملة تحت التهدة النسبية، حيث يسيطر فيها الاحتلال مع حلفائه ويحاصر المناطق الأخرى المناوئة والرافضة للاحتلال، وعلى حدود هاتين المنطقتين يقود الاحتلال ما يشبه حرب عصابات لضمان زيادة اتساع الفجوة الشعبية، وتبرز هنا النظرية التقليدية « فرقة تسد » شبه قاعدة ثابتة في كافة تجارب استعمار الشعوب واحتلالها على مر التاريخ .

يهدف الاحتلال إلى توسيع المنطقة المهدأة لصالحه تدريجياً كبقعة الزيت، وتتضافر في ذلك عدة عوامل لعل في مقدمتها كثرة الجواسيس وشتى أنواع الدعاية التي يمارسها الاحتلال عبر التهريب أو الترغيب وشراء الذمم والدعاية السوداء لخلط جرائم الإرهاب والاعتداءات على السكان المدنيين وخطها بعمل المقاومة، وبث سموم اليأس والعجز والإحباط في نفوس الضعفاء والسعي لإقناعهم بعدم جدوى هذه المقاومة، وعادة ما يساعد على ذلك التعب والإجهاد الذي ينال السكان نتيجة تقادم الزمن، وقد يعزز من ذلك عدم وجود خطة محكمة للحفاظ على معنويات الحاضنة الشعبية وقلة تجربة المقاومة وعدم خبرتها في كيفية إدارة صفحة الصراع الاجتماعية، مقارنة بالطرف الثاني المتمثل في معسكر الاحتلال الذي توضع تحت تصرفه إمكانات الدولة المحتلة والاستعانة بعمقها وقدراتها المادية والمؤسسية لإدارة دفة هذا النوع من الصراع الذي يختلف من حيث طبيعته وأدواته عن طبيعة الصراع العسكرية والسياسية.

هذا ما تحاول إدارة أي نموذج للاحتلال تحقيقه بإصرار وشتى الوسائل بهدف عزل حركة المقاومة عن محيطها، وفي حال نجاح محاولات الاحتلال فإنه يكون قد أصاب مقتلأ في المقاومة وحقق إنجازاً لا يمكن الاستهانة به، فالشعب هو المعين الذي لا ينضب لموجات المتطوعين والمناصرين ذوي المعنويات العالية، وهو المجال الذي تذوب المقاومة وتختفي هي وسلاحها فيه عند الحاجة وتتحول من خلاله إلى شبح يقض مضاجع الاحتلال الذي يترأى له كافة أفراد الشعب كمقاومين فيصبح العدو كالثور

الهائج مغمض العينين، كما إن الشعب هو الممول الرئيس لديمومة حياة المقاومين ومعيشتهم، والأخطر من ذلك كله أنه يمثل الساتر الأمني والاستخباري المتقدم وصمام الأمان الحاسم في حرية حركة المقاومة وفعاليتها .

بالمقابل لا توجد حركة مقاومة إلا وتعي بالتجربة خطورة الحاضنة الشعبية، ففي كل الأحوال لا يمكن لأي مقاومة إلا أن تنبثق من رحم إرادة الشعوب، ولكن هذا الوعي يصطدم عادة بإرادة معادية وهي إرادة الاحتلال وسعيه الدؤوب لتخريب العلاقة ما بين الشعب ومقاومته، كما يتفاوت هذا الوعي بين تجربة وأخرى فقد يأتي في بعض التجارب نتيجة لطبيعة وخصوصية انطلاقها وعياً تلقائياً أو عفويّاً غير مدروس، ويفتقر إلى الترابط مع بقية عناصر الصراع النفسية والعسكرية والسياسية ولا يستند إلى تحليل سياسي دقيق لغرض تحديد التيارات والاتجاهات النفسية واتجاه تطورها، إضافة إلى عناصر أخرى قد تساهم في التأثير سلباً على تماسك الحاضنة الشعبية فأحياناً يأتي تشرذم فصائل المقاومة لينعكس بدوره على تشرذم القاعدة الشعبية وتشتيت ولاءاتها، وهذا موضوع آخر سيتم التطرق إليه لاحقاً يتعلق بأهمية تبلور قيادة مركزية لقيادة حركات مقاومة الشعوب وخاصة في المضمار السياسي ووحدة الأهداف .

يرد تساؤل نظري من خلال دراسة تجارب الشعوب في هذا السياق، مفاده هل سبق لتجربة مقاومة ما، ناجحة ومنتصرة، أن خسرت وفقدت حاضنتها بالكامل وكيف تمكنت من استعادتها؟ الجواب ابتداءً يكمن في تلك الحتمية التاريخية لانتصار الشعوب على الاحتلال مهما طال الزمان، ولكن الخصوصية والتفرد تكمن في تقليص عمر الاحتلال أو إطالته، وذلك يعتمد بالتأكيد على عدة عناصر مترابطة تشكل بمجملها جوهر مفهوم الصراع الذي يمكن تلخيصه بعبارة واحدة وهي أن الصراع عبارة عن تنازع للإرادات ما بين الشعوب وقواها الحية من جهة وبين الاحتلال وعدوانيته وحلفائه من جهة أخرى.

يتحدث أحد قادة مقاومة الشعب الفيتنامي بهذا الخصوص فيذكر بأنه (جاءت بعض السنين لم يكن مرحباً بنا قط في الوسط الشعبي، فكثرة الجواسيس، وعدم وجود خط سياسي واضح لمطالبنا كان يجرنا كثيراً ويحد من أي تجاوب شعبي معنا)، ثم

يرد في مكان آخر أنه (في عام 1959 منعت الحكومة الموالية للاحتلال الأمريكي في فييتنام المقاومة الوطنية الفييتنامية من أي اتصال بالشعب من خلال إصدار قانوناً ملصقاً في كل مكان ومكتوباً بأحرف كبيرة، فكل من يشتبه بميله إلى المقاومة أو يعارض الحكومة كان يسجن، هذا القانون كان يهدد بالموت أو الحبس طوال العمر كل من يعارض الحكومة طبقاً لقانون (10 / 59)⁽¹⁾، كان القمع يدار في درجاته القصوى بواسطة التنظيمات السرية والبوليس السري، أما على المستوى الاجتماعي، كانت خلايا التجسس بمعدل خلية لكل خمس أو ست عائلات مع وجود مسؤول يسجل تحركاتهم وخطواتهم وزياراتهم وأحاديثهم .

ابتداءً يجدر بنا القول إن المقاومة عندما تخسر حاضنتها الشعبية فليس من السهولة استعادتها لأن ذلك عادة ما يقترن بمصاعب جمة تتعلق بالعامل النفسي وكيفية التغلب على عوامل الشك والريبة المتركمة نتيجة التجارب السابقة واستعادة الثقة، فالشعب كالأرض إذا ما أهملت قد تتعب وتقل كفاءتها وتصبح زراعتها من جديد، ما لم تبذل جهود حثيثة وطويلة لإصلاحها وحرثها وتهيئتها قبل بذرها مرة أخرى .

وهنا يرد سؤال آخر، لا يتعلق بتجربة مقاومة ما فقدت حاضنتها، وإنما يتعلق بكيفية استعادة هذه المقاومة لحاضنتها مرة ثانية والتمكن من تعبئتها وقيادتها نحو

(1) ليس من قبيل المصادفة أن يصدر في العراق بعد احتلاله من قبل القوات الأمريكية عام 2003، قانوناً يشبه من حيث الشكل والمضمون قانون (59/10) في فييتنام، فالقانون الذي بات شائعاً اليوم في العراق تحت اسم (قانون 4 / إرهاب) ويقصد به قانون مكافحة الإرهاب المرقم (13) لسنة 2005.

وفي الوقت الذي لم يصدر فيه لغاية الآن في المجتمع الدولي أي تعريف متفق عليه لمفهوم الإرهاب، بعكس المقاومة كمفهوم محدد ومعرف طبقاً للقانون الدولي والذي تنص عليه الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وتعديله رقم (35) لسنة 2008 حيث ينص في مادته الثانية على إباحة الكفاح بمختلف الوسائل بما فيه ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي، فإن القانون العراقي (4 / إرهاب) وفي المادة الأولى منه يعرف الإرهاب بطريقة غامضة وعلى نفس منوال ما جرى في فييتنام، فجاءت بنوده لتحكم بالإعدام والحبس مدى الحياة لكل من (ارتكب، حرض، خطط، مول، مكن) عملاً إرهابياً ويحكم بالسجن المؤبد كل من (أخفى، أوى، تستر) على شخصاً إرهابياً، وإذا ما أضيفت إليه آلية المخبر السري، فإن المستهدف الأول والأخير من هذا القانون بكل تأكيد هو المقاومة الوطنية وكل الرافضين لمشروع الاحتلال، وليس الإرهابيين الذين يسرحون بكل حرية في ظل الاحتلال، والخلط بين المفهومين مقصود لحماية قوات الاحتلال الأمريكية . بل إن قانون حكومة الاحتلال تجاوز ذلك فتعتبر أن المقاومة عملاً مخللاً بالشرف .

النصر النهائي، وما هي القواعد والمفاتيح الرئيسة التي تتمكن فيها المقاومة من الحفاظ على محيطها وبيئتها الاجتماعية والشعبية؟

إن هذا الأمر بلا شك على درجة كبيرة من التعقيد والخطورة بحيث لا يمكن لجهة وحدها أن تدعي الإيفاء بمتطلباتها سواء كانت عسكرية أو دينية أو سياسية، فالعملية نتاج وحصيلة لجهود كافة هذه الأطراف ولكن عبر خطة منهجية وموضوعية تنفذ على شكل مراحل لا تقوم على العفوية وأسلوب رد الفعل، فكل عمل في هذا السياق يجب أن يخضع لتشخيص سياسي ملائم، يستطلع خصوصية الميول والمزاج العام لكل منطقة من خلال التحليل الاجتماعي والاقتصادي قبل أن يتم تصميم أية تصورات للعمل السياسي وتنظيم القواعد السياسية التي تعتبر شرطاً أساسياً للقيام لاحقاً بأية عمليات عسكرية .

يوضح المخطط التالي مراحل رئيسة متدرجة لكيفية التحرك في الوسط الشعبي علماً أن هذه المراحل متداخلة وتتغير حدودها من منطقة إلى أخرى طبقاً لكثير من العوامل الزمانية والمكانية:



يعد اللجوء إلى التحليل الدقيق لغرض تحديد التيارات والاتجاهات النفسية في المجتمع واحتمالات تطورها أمراً حاسماً لغرض ضمان مشروع ناجح للتحرك في الوسط الشعبي، فالطاقات الشعبية لا يمكن تعبئتها لإنجاز مهام جسام، ما لم يتم أولاً توظيف الميول والاتجاهات النفسية التي تحكم هذه الطاقات .

وتستدعي عملية التحليل ابتداءً، إقامة ما يشبه الورش ومختبرات للبحث الاجتماعي والاقتصادي تعمل من خلال مسجات ميدانية للتعرف على الواقع بدقة، على أمل التعشيق مع هذا الواقع من جديد، والتنبؤ والتحكم بمساراته المستقبلية، وعدم التفاجئ مستقبلاً بعوامل اضطراب ومسارات ليست في الحسبان. ويتم على ضوء هذه الدراسات والمتطلبات تصميم نوع وحجم الإستراتيجية الاجتماعية والأهداف التي يتم

المباشرة والتدرج بها.

إن النظريات الجاهزة في هذا المضمار لا يمكن لها أن تنجح، فلكل قرية أو مدينة أو منطقة خصوصيتها التي قد تختلف بنسبة معينة عن المنطقة المجاورة لها. وذلك نتيجة لاعتبارات تاريخية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ديموغرافية، لذا يجب عدم التسرع والمجازفة بتطبيق وتعميم نتائج تحليل ما، قد يكون ناجحاً في منطقة، لكنه ليس بالضرورة ينجح في منطقة أخرى. من هنا تأتي أهمية الاعتماد دورياً على نتائج التحليل لقياس توجهات الرأي العام ومزاجه وميوله والتعرف عن كثب على المتغيرات وسلم القيم التي غرته أو أثرت فيه بفعل منظومة الاحتلال الطارئة.

يشكل المجال النفسي معيناً لا ينضب من القوة القادرة على تقديم مصادر معنوية ومادية هائلة ومضاعفة، وهذه المصادر غير موجودة إلا في ثنايا الحاضنة الشعبية فهي خزان الطاقة، ولعل هذه الطاقة وهذا الاحتياط المضموم هو وحده كفيلاً بتعويض النقص والفجوة المادية للطرف الأضعف في معادلة القوى وتفاوت القدرات ما بين المقاومة والاحتلال، وهو الضمانة الوحيدة لتعديل كفة المقاومة وترجيحها إذا ما أُجيد تحصينها وتميئتها وكسب ثقته.

فالشعب لا يقبل بالفطرة والغريزة العيش في ظل سيطرة الاحتلال وعدوانه، ويمثل هذا الرفض الطبيعي الأساس المتيّن لامتلاك « قضية عادلة » وهي الدعامة الرئيسة للمطالبة التي لا تلبث قوى المقاومة والممانعة من بلورتها على هيئة مشروع وخط سياسي واضح يعبر ويتبنى مطالب شعبية واضحة المعالم، عند ذلك تكتسب حركة المقاومة صفة المشروعية طبقاً للقانون الدولي، لأنها تعبر عن إرادة الشعب الذي يمثل السيادة ومصدر السلطات.

ويكمن المفتاح الأساسي للاندماج وكسب ثقة الناس في العمل الجاد والمخلص والدؤوب لامتلاك قلوب الناس البسطاء وعقولهم وتحريرها قبل مسك الأرض وتحريرها، وهو أمر غير معقد فالناس في معاناتهم لا يحتاجون ولا يتعلقون ويثقون إلا بمن يقف معهم في محنتهم يتحسس معاناتهم اليومية ويشاركهم نفس الهواء، وعندما يتم كسب

قلوب الناس وعقولهم لن تتمكن قوة الاحتلال مهما بلغ بطشها من زحزحة هؤلاء الناس عن الثقة بمن يعيش وسطهم ويتبنى قضاياهم الملحة ويساعدهم في حياتهم اليومية . إن الشعوب التي تتعرض للاستبداد الديكتاتوري، ثم ظلم الاحتلال واضطهاد الميليشيات، تكون على طول هذا الخط قد قدمت بلا حدود الكثير من التضحيات، ولا يلتفت أحد إلى معاناتها، وكثيراً ما تفقد الثقة بأية طروحات نتيجة استهلاكها وتكرارها دون انعكاسات إيجابية ملموسة. في وسط هذه المعاناة تتجلى أهم مفاتيح الحاضنة الشعبية ، فبمجرد أن يتم عكس المعادلة بمعنى أن (المقاومة هي من يخدم الناس بدون مقابل وتتقادم الأخذ منهم) فإن هؤلاء الناس سيتحولون إلى خزان ثورة، ويمكن هنا الإشارة إلى بعض من هذه المفاتيح :

أولاً - تقديم الخدمات لهم وتأمين حياتهم وحماية أرزاقهم، وعدم تحويل مناطقهم إلى مناطق إفقار ومدن أشباح .

ثانياً - رعاية عوائل شهداء المقاومة، ومتابعة قضايا الأسرى وإطلاق سراحهم بكافة الوسائل وتأمين علاج الجرحى وضمان معيشة المعوقين .

ثالثاً - السعي إلى رفع مستوى معيشة الفقراء وتفقد أحوالهم دورياً والابتعاد عن ابتزازهم والتعالي عليهم، وإشاعة وتثبيت واجب تفقد المرضى والمشاركة في ماتم وأفراح الناس .

رابعاً - تخفيف الحساسيات وحل المنازعات قبل أن تتطور من خلال الوجهاء والمتخصصين وإشاعة روح التسامح والتواصل .

خامساً - العمل وفق مبدأ التكافل الاجتماعي وتأسيس جمعيات لهذا الغرض لإعانة المعوزين والمعدمين ورعاية عوائلهم .

سادساً - تدعيم وتأسيس مراكز صحية مجانية خاصة في القرى والأرياف البعيدة حتى وإن كانت على درجة من البساطة وتشجيع المتطوعين من الأطباء والطبيبات الشباب للخدمة فيها تحت الوازع الإنساني أو الوطني أو الديني.

سابعاً - الاهتمام بقضية التعليم وحماية المدارس، والحرص على كوادرها وخاصة

الشابة وتشجيعهم على تطوير أنفسهم وبذل مزيد من الجهود، وتوفير كل ما يلزم لاستمرار وظيفتها التربوية الوطنية .

ثامناً - الاعتماد على نماذج مشرفة ومتعلمة من الوسط النسوي للإشراف على رعاية المرأة والمساعدة في حل مشاكلها وتقديم المشورة والنصح، ويجب عدم إغفال خطورة هذا القطاع لأنه يمثل نصف طاقة المجتمع والموجه والمربي للنصف الآخر. ستكتشف المقاومة أن عواطف هؤلاء الناس البسطاء المتفجرة عبارة عن قوة نفسية هائلة من الممكن أن تتحول إذا ما أُجيد تعبئتها وقيادتها إلى قوة جبارة تدفع مشروع المقاومة بمراحل متقدمة إلى الأمام .

لقد حرث رجال المقاومة الفييتنامية الأرض مع الفلاحين البسطاء لمساعدتهم، وكانت لديهم تعليمات صارمة من قياداتهم بعدم تقبل أي شيء منهم دون دفع ثمنه، فكانوا يكفون أنفسهم بأنفسهم، لذا حارب السكان إلى جانبهم، وحملوا طوعاً وقناعة كافة المساعدات الممكنة والمعقولة، ونقلوا التجهيزات وزودوا المقاومين بالماء والطعام، واعتنوا بالجرحى وساعدوا في تهيئة مراكز الهجوم وأخفوا المقاومين، وحضرت المقاومة الكماثن وزرعت العبوات ضد الجيش الأمريكي تحت أنظارهم، ولم يكن ذلك ليتحقق لولا جهود مضنية وطويلة في كسب الحاضنة وبسبب عمل سياسي دؤوب ومدروس وخلاق .

إن روح المقاومة وفكرها لا يمكن أن تنبت أو تتجذر إلا في مناخ يتقبلها وبيئة مؤاتية وليست مجافية لها، ولكي تنطلق أية مقاومة وتضمن ديمومتها ومطاولتها، ينبغي أولاً التأكد من خلال الدراسة العميقة للميول والاتجاهات أن الشعب بات يراها ضرورة وحاجة ملحة لحل معاناته ووضع نهاية لمأساته، لأن شعباً يرفض مقاومته يعني أن هناك خللاً في هذه المقاومة وليس في الشعب، فالمقاومة عندما تنتصر في مكان ما ذلك يعني أن الشعب هو من انتصر وليس المقاومة ككيان مجتزأ، فهي جزء من هذا الشعب وهي إرادته الحية وليس العكس⁽¹⁾ .

قد ينجح الاحتلال في مراحل متقدمة كما حصل في تجربة الاحتلال الفرنسي

(1) العميد الركن الدكتور أمين محمد حطيط، الإستراتيجية الدفاعية، دار الهادي، بيروت، سنة 2006، ص: 100 .

لفييتنام في تقسيم البلاد إلى ثلاث مقاطعات، أو كما حصل لاحقاً عندما قسم الاحتلال الأمريكي فييتنام إلى دولتين شمالية وجنوبية وحرص سكان الجبال بعد أن خدعهم بوعود الاستقلال، ضد سكان السهول، ودأب على إثارة الشقاق بين الجماعات القبلية وحتى بين القبائل نفسها، وهكذا تقاتل البوذيون ضد الكاثوليك، ولم يكتف الفرنسيون بذلك بل قاموا بإنشاء ثلاث طوائف جديدة في المجتمع، تناوئ الطوائف الموجودة أصلاً، وتشجيع ومساعدة كل طائفة على تشكيل جيش خاص بها.

استخدم نفس التكتيك في الجزائر حيث قام الفرنسيون بتقسيم البلاد إلى مناطق معزولة (كانتونات)، وإثارة البربر ضد بقية السكان.

في العراق حاول الاحتلال الأمريكي في السنوات الأولى من عمره، بالترغيب أو الترهيب لاسيما بعد أن استشعر خطورة التصدي له في البداية بشكل موحد من تمزيق النسيج الاجتماعي الوطني وتقسيم البلاد على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية إلى ثلاث مناطق، وتحفيز طوائف وأعراف جديدة للظهور تعميقاً للانقسام والتناحر و تأليب بعضها على البعض الآخر، وزراعة المخاوف وإيقاع الشكوك بين شرائح المجتمع العراقي، فأصبح أبناء كل مدينة أو محافظة لا يكثرثون ولا يعرفون ما يجري في المدن أو المحافظات الأخرى .

في المقابل فإن إستراتيجية المقاومة تستدعي في الصفحة الاجتماعية السعي إلى مد الجسور وتقليص الفجوات بين أبناء الشعب الواحد وربط الشمال بالجنوب والوسط عبر فعاليات مدروسة ذات طابع اجتماعي ووطني، فقد ينجح الاحتلال في تجنيد قوات حكومية ومحلية موالية ومتحالفة معه، ولكن ما لا يجب أن تسمح به المقاومة في أي حال من الأحوال، أن يحظى هذا الاحتلال لفترة طويلة بدعم قطاعات معينة من الشعب، بعد خداعها وتخويفها والنفاذ من خلال ذلك لتمزيق النسيج الاجتماعي الوطني وتفجيره لصالح مشروع الاحتلال.

وعلى مستوى أداء الدور الاجتماعي يقع على عاتق شريحة الوجهاء وشيوخ العشائر وأمرأ القبائل مسؤولية التصدي في هذا المضمار، وقيادة الجهود الحثيثة لرأب الصدع

والشرخ الذي يسعى الاحتلال إلى تعميقه والنفاذ من خلاله لإطالة أمد تواجده، وعلى قيادات المقاومة أن تولي هذه الشريحة اهتماماً واحتراماً خاصاً من خلال استمالة أكبر عدد منهم وتحييدهم، ولنا أن نتذكر أن الرسول ﷺ عندما دخل مكة فاتحاً أعطى «أبا سفيان» أرجحية خاصة لمكانته الاجتماعية في قومه رغم أنه كان من أشد أعداء الإسلام «كل من دخل بيت أبو سفيان فهو آمن»، ويجب عدم خسارة هذه الشريحة في كل الأحوال لأن من شأن ذلك ظهور نتائج عكسية وعواقب وخيمة في المجتمعات ذات الأغلبية العشائرية والقبلية، خاصة إذا ما ترك أمر التعامل مع هذه الشريحة والحاضنة الاجتماعية لأفراد وشباب أحداث قليلي الخبرة، يجهلون الأبعاد النفسية وخصوصية العامل الاجتماعي وأبعاده ومدى أهميته .

إن هذه الشريحة في المناطق الريفية إذا ما تم تحصيلها من الممكن أن تلعب دوراً محورياً كصمام أمان للوحدة الوطنية وتماسك نسيجها الاجتماعي، والتخفيف من حدة الاحتقان والشحن الطائفي والعرقي الذي يؤججه بعض السياسيين الطائفيين لأغراض خدمة مشروع الاحتلال، كما يمكن لهذه الشريحة في ظل ظاهرة الاحتلال وغياب سلطة الدولة من تصفية ومحاصرة آثار القتلوات الكثيرة التي تحصل جراء الفتنة والانفلات وحالة الفوضى، وذلك عبر آليات وعادات وأعراف وتقاليد عميقة تعود جذورها لمئات السنين، هذه العادات والتقاليد التي تستقر عادة في الذاكرة الوطنية للشعوب وتعبّر عن الوجدان الشعبي، تمثل خزين لا يمكن الاستغناء عنه في تمكين وتقوية النسيج الاجتماعي ويدخل في هذا الإطار ضرورة إشاعة وتشجيع التراث الشعبي و«الفولكلور»، وتأسيس منظومة قيم وطنية شعبية تحتقر منظومة القيم الطارئة وأدواتها في المجتمع التي يحاول من خلالها الاحتلال مسخ وتشويه هوية الشعوب .

من جهة أخرى يمثل العقاب والتسلف والترهيب مفردات تشكل بمجموعها سلاحاً خطيراً ذو حدين، يحاول كل من طرفي الصراع، المقاومة والاحتلال، توظيفها بالاتجاه المعاكس في معادلة الشد والجذب بينهما لكسب الحاضنة الشعبية أو تحييدها على الأقل، وتعد هذه الآليات من الخطورة والحساسية بمكان بحيث يجب توخي الحذر

الشديد عند استخدامها، وأن لا تترك بيد المبتدئين أو المنفذين من دون الاستناد إلى دراسة معمقة وتحليل، إن قسوة الاحتلال وظلمه وانتهاكات حقوق الإنسان وتشريد المواطنين وقطع أرزاقهم تمثل أعظم محرك لروح الممانعة والمقاومة، حيث نجد مقابل كل ضحية للاحتلال أو معتقل بريء ستكون هناك عائلة مقاومة تكره الاحتلال وترغب في الانتقام منه، وإذا كان الاحتلال يستخدم القوة العسكرية والقهر والقسوة والبطش والاعتقالات كأدوات للسيطرة والهيمنة على الشعوب وهي أدوات كثيراً ما تنتج ردود أفعال تعمل في صالح المقاومة، فإنه في المقابل لا تقل قضية تعامل المقاومة مع هذا الملف خطورة وتأثيراً في مقدار رضا وقبول الحاضنة الشعبية أو نفورها، فهناك فرق كبير بين أن يحب الناس المقاومة فيحترمونها عن قناعة ويرونها حاجة، وبين أن يخافون منها تحت الخوف والقسر.

إن المبالغة في إنزال العقوبات بالآخرين وابتزازهم تحت مختلف الذرائع في المناطق الخاضعة للمقاومة، سيؤدي بما لا يقبل الشك وبالتراكم إلى تنامي الشعور بالكره والرفض وعدم الارتياح في هذه المناطق، ويقلص من حجم التعاطف معها، وقد يحفز مع الزمن على تنامي مشاعر سلبية مكبوتة تهاً فيما بعد لنوع من (الردة المضادة) ضد المقاومة، كما أن ردود أفعال المعاقبين قتلاً أو من خلال إقامة الحد بالجلد أو الإهانة على يد شباب أحداث وصبية ضد وجهاء القوم، سيكون له أسوأ العواقب وكثيراً ما تخلف مثل هذه العقوبات رغبة في الانتقام والثأر، وسيؤدي ذلك حتماً إلى نتائج نفسية سلبية قد يعبر عنها بأقرب فرصة سانحة بالتعاون مع الاحتلال، أو على الأقل تقديم المعلومات له عن تحركات المقاومة وقياداتها ومواقع مخازن سلاحها بهدف الانتقام والثأر مما يشكل خرقاً كبيراً في الحاضنة الشعبية.

وفي التاريخ الإسلامي لنا أن نستفيد من درس مهم وحيوي في هذا السياق، ونرى كيف تصرف الرسول محمد ﷺ في مثل هذه الحالات: (كيف تصرف مع «ابن سلول» الذي أسهب القرآن في ذكر نفاقه وخذلانته للمسلمين في معركة أحد، وغير ذلك مما يستوجب أشد العقوبات على هذه الأفعال وفي مقدمتها القتل، فكان تصرف الرسول ﷺ

إزاء إنزال القصاص فيه الذي كان يلح عليه الكثير من أصحابه، أنه قال: «لا، حتى لا تقول العرب إن محمداً يقتل أصحابه».

كذلك نجد في التجربة الفيتنامية، حرصاً شديداً من قيادتها على تفادي السماح أو التساهل في معاقبة المخالفين بما في ذلك الراضين لنهج المقاومة، بل حتى الجواسيس إلا في الحالات القصوى وفي أضيق الحدود ووفق ضوابط معقدة، فقد يعاقب جاسوساً لإخافة وتحييد مئة جاسوس، وكانت لا تبالغ في العقوبات وتعتبر دماء الناس خطأ أحمر، فالأصل هو كسب ود الناس وقلوبهم من خلال التضحية في سبيلهم وخدمتهم والتسامح معهم، هذه المقاومة التي توجَّعها التحرري بالنصر المؤزر على الاحتلال الأمريكي نتيجة حكمة قيادتها وشدة انضباط أفرادها ووضوح خطها السياسي، أدركت في وقت مبكر أهمية الحفاظ على الحاضنة الشعبية، وكانت تعتبر عمل الإقناع والنصح والتوجيه لا يقل خطورة عن تأثير ونتائج العمل المسلح، إلى الحد الذي كانت تسمح في بادرة جديرة بالاهتمام والدراسة لضباط ومراتب القوات الحكومية الموالية للاحتلال بزيارة عوائلهم داخل المناطق الخاضعة لسيطرة المقاومة عند الإجازات والأعياد كمواطنين، وتمكنت بفضل ذلك كما تشير المصادر الأمريكية من كسب وتحييد ما يقارب (160 ألف) عسكري، ما بين متعاون معها أو هارب من الخدمة، حصل ذلك نتيجة تأمين عوائل هؤلاء العسكريين وعدم الانتقام منهم، ونتيجة هذه المعاملة الحسنة التي تلقفتها هذه العوائل، انعكس الأمر إيجابياً على نفوسهم وأبنائهم وفي طريقة تعاملهم ونظرتهم إلى المقاومة وأهدافها وسلوكياتها النبيلة.

لذا تأتي أهمية التدقيق والتأني في انضمام العديد من الأفراد إلى صفوف المقاومة، وخاصة أولئك الذين يفتقرون إلى الحد الأدنى من الوعي السياسي أو على الأقل الأخلاقي لإدراك أهمية عمل المقاومة وأهدافها السياسية التي تكمن خلفها، فتفقد المقاومة عندئذ أهم ميزة لها وهي ميزة قدرة المناورة بالنوعية القليلة المؤثرة مقابل العدد الكبير المترهل، كما أن هذه الأعداد غير الواعية وأحياناً النماذج السيئة والطاردة لا يمكن ضمان ولائها وعدم انقلابها على طول الخط، وقد تستدعي الحاجة في بعض

المراحل الاستعانة بهذا النوع من الأفراد المقاتلين بمهام محددة على أن تكون حصراً في العمليات العسكرية ضد الاحتلال.

إن حقل التعامل مع الحاضنة الشعبية لا يحتمل أية مجازفات أو تجارب فاشلة، فالعامل في الوسط الشعبي أمراً بالغ الخطورة والحساسية، ويتطلب الاستعانة بخبرة الشخصيات في المجتمع ليكونوا بمثابة سفراء للمقاومة يحظون بالاحترام والتقدير على أن يكونوا ممن يتصفون برقة المشاعر، ونقاء الضمائر، وصفاء القلوب، وبخلق رفيع، وطاقته في تحمل الآخرين، وتواضع جم . تتكامل هذه الشريحة من حيث النتائج مع بقية أنماط المقاومة ومنها العمل العسكري، ولكن لا توجد لها أي علاقة مباشرة بمظاهر العمل العسكري للمقاومة، وكلما كان العمل العسكري غير مرئي ومستتر بعيد عن مظاهر الاستعراض والظهور والتباهي كلما كان أكثر ردياً وتهديداً وهيبه واحتراماً من قبل الحاضنة الشعبية .

إن كسب الحاضنة الشعبية وتحسينها تعد مقدمة لانبثاق مقاومة مدنية وشرطاً لا غنى عنه في التحضير للعمل السياسي وتبلور الخط السياسي الواضح، الذي يعد بدوره شرطاً لانطلاق العمل العسكري للمقاومة والذي يعتبر محصلة ونتيجة، وقد يحصل تداخل ما بين هذه المراحل أو تعاون وتبادل أدوار في بعض المراحل، إلا أن حصول أي خطأ في تسلسلها، قد ينتج عنه عملاً عسكرياً هنا أو عملاً سياسياً هناك، ولكنه حتماً لن يكون عملاً منظماً قائماً على الاستمرارية والمطاولة والنفس الطويل وهي أهم ركائز تحقيق النصر.

وكثيراً ما ينصرف الذهن في الأدبيات السياسية عند ذكر المقاومة إلى المقاومة المسلحة حصراً، في حين لا تتجاوز نسبة الذين يحملون السلاح في كافة تجارب الشعوب العالمية لمقاومة الاحتلال والعدوان عن 2 - 5 %، مما يعني أن أغلبية الشعب ينبغي أن يتم استيعابها في أنماط أخرى من المقاومة، وفي الوقت الذي تكون فيه الصفحة العسكرية من الاحتلال هي ربما الصفحة الأكثر وضوحاً في تبدلات الصراع وتنازع الإرادة ما بين الاحتلال والمقاومة، فتحديد خطر الاحتلال العسكري معروفة من حيث

حجم التهديد وشكله ويمكن بسهولة تحديد مكانه وزمانه، فإن الصراع الحقيقي يجري على مستويات عميقة ذات طبيعة مركبة ونفسية تتعلق بتنازع الإرادات ما بين الاحتلال كمشروع وبين المقاومة كمشروع فنتائج الحروب والصراعات تتحدد على ضوء صراع منظومات القيم فيما بين المجتمعات، من هنا تتبع خطورة الحاضنة الشعبية وضرورة كسبها وتحسينها كأساس للمقاومة والمختبر الحقيقي الذي يترجم أنماطها السياسية والعسكرية والمدنية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تأثير كل نمط من أنماط هذه المقاومة يبقى غير ذات أهمية طالما يبقى منفصلاً وغير متكامل مع بقية الأنماط .

ويمكن تعريف المقاومة المدنية كأسلوب متقدم يعبر عن تعاطف الحاضنة الشعبية على أنها رد فعل شعبي عفوي كثيراً ما يرتبط بمعاناة وحرمان ومشاعر الناس التي يمكن التعبير عنها بعدة أشكال كالمظاهرات والاعتصام والعصيان المدني وتوزيع المنشورات المناهضة للاحتلال ومشروعه، وتصل حدود المقاومة المدنية إلى إشاعة ثقافة احتقار المتعاونين مع الاحتلال والسائرين بمشروعه، ويمكن لهذا النمط من المقاومة أن يستوعب أعداداً كبيرة وشرائع عريضة من المجتمع للانخراط فيها بصورة أو بأخرى ضد مشروع الاحتلال كل حسب قدرته واختصاصه، لأن كافة أشكال رفض الاحتلال التي تنطوي عليها المقاومة المدنية غالباً ما تكون ممكنة وفي حدود ليست بتلك الخطورة التي تشكلها الأنماط الرئيسة الأخرى العسكرية والسياسية .

تصب سلامة النسيج الاجتماعي للمقاومة المدنية في ضمان عملية المطاولة والنفس الطويل في صراع الشعب العراقي ضد مشروع الاحتلال الأمريكي، خاصة وأن انتصار المقاومة العسكرية ضد القوات الأمريكية لم يحسم المعركة بصورة نهائية، رغم أنه يشكل الأساس المتين الذي سيشكل قاعدة الانتصار النهائي والحاسم في المراحل اللاحقة، ومن يراقب مولدات الحراك الشعبي الذي يجتاح المنطقة العربية من مغربها حتى مشرقها، والتي يمكن وضعها كأحد أنماط المقاومة والممانعة الشعبية يجد أن هذه المولدات والمحركات تعمل خارج سقوف التوقعات، فالأحزاب التقليدية نجدتها عاجزة عن تحريك الشارع والسيطرة عليه وتعيش في فضاءات لا علاقة لها بواقع الشعب مما

يرتب عليها مراجعة حساباتها وشعاراتها بجدية أو تتنحى جانباً وتتفرغ لكتابة مذكراتها فتريح وتستريح، أما أحزاب السلطة المليونية فإنها سرعان ما تتبخر عند أول هزة تتعرض لها الأنظمة أو عند أول إشارة لنزول حشود الشعب الغاضبة والهادرة إلى الشارع.

لذا يبدو أننا أمام ظاهرة وثقافة جديدة جديرة بالاهتمام والدراسة والتأمل، طورتها شريحة من الشباب العربي التي تشكل قلب المجتمعات النابض، فتكيفت مع أدوات التواصل الإلكتروني وثورة الاتصالات والمعلومات التي أتاحت بدورها نمطاً جديداً من قدرة التواصل الفريد لم تخاطر في بال ودوائر تخطيط الأنظمة، وعبر هذه الوسائط تتم بلورة وتصميم رأي عام وشعارات بحرية واسعة جداً بعيداً عن القيود والرقابة والمواقف المسبقة، لتتنقل بعد ذلك هذه الحشود من الشباب الثائرين التي سبق لها وأن تعارفت عبر ساحات وفضاءات الإنترنت الافتراضية وتنزل كالسيل الجارف إلى ساحات وشوارع وميادين حقيقية على الأرض، وكأنها نظمت نفسها بنفسها مسبقاً بصورة وسرعة باغت وأرعبت أجهزة وجيوش الأنظمة، وأذهلت الشعوب المقهورة نفسها وزرعت فيها الأمل من جديد.

نحن أمام أجيال جديدة يحركها مثقفون وقادة من الشباب أنفسهم لم ينخرطوا في أحزاب أيديولوجية، وتحركهم مشاعر عميقة بالغضب نتيجة الإحباط واليأس وانعدام الأمل بالمستقبل، سلاحهم صدورهم وشعارات سلمية لا تتجاوز الحرية والأمن ولقمة العيش وهي شعارات تم صياغتها بهذه المعادلة البسيطة:

فكرة واضحة + قيادات ميدانية من الشباب + شعارات بسيطة + إعلام = ثورة شعب.

إن مظاهر وأشكال المقاومة المدنية يمكن أن تحقق بفعالية النتائج التالية:
أولاً - القدرة على ربط أطراف النسيج الاجتماعي التي حاول الاحتلال الأمريكي تمزيقها، وذلك من خلال إعادة الوشائج والعلاقات ما بين شرائح ومكونات المجتمع العراقي.

ثانياً - استعادة المبادء من قبل الحركة الوطنية العراقية في تصميم الفعل وليس

الاكتفاء برد الفعل وذلك على أساس قضايا تمس معاناة الشعب العراقي ومظلوميته على يد الاحتلال الأمريكي.

ثالثاً - إدامة التماس مع الشارع العراقي وتفهم احتياجاته وإعادة اللحمة ما بين الشعب والمقاومة، فاستمرار المظاهرات والاحتجاجات والعصيان المدني كقيلة برص الصفوف وزيادة الثقة بالنفس ومختبر حقيقي لتخريج قادة ميدانيين جدد من شريحة الشباب المتمرسين قادرين على القيادة والسيطرة والتوجيه.

رابعاً - تأجيج الروح الوطنية في أوساط الشعب العراقي من خلال المظاهرات والاحتجاجات، واستعادة الثقة بالنفس والضغط المباشر لتحقيق المطالب المشروعة للشعب.

خامساً - كشف انتهاكات الاحتلال المادية والمعنوية بحق الشعب العراقي، وتبنيه من خلال فعاليات متنوعة مباشرة في وسط الجماهير.

سادساً - كسر حاجز الخوف النفسي للشعب العراقي ضد الاحتلال ومشروعه في العراق، والتأكيد من خلال مظاهر المقاومة المدنية على استمرار رفض الاحتلال. سابعاً - عدم الاعتراف بالأمر الواقع الذي يحاول الاحتلال تكريسه، وذلك لأن تصعيد المقاومة المدنية يشكل أرضية شعبية مناسبة في المراحل اللاحقة لإزالة آثار الاحتلال وتداعياته الاقتصادية والسياسية.

ثامناً - وضع حد لانتشار ظاهرة الدكاكين في ضفة الحركة الوطنية من خلال إرساء قواعد سلوك سياسية جديدة تعتبر العمل وسط الجماهير هو الأساس والمعيار.

10. ظاهرة الصحوات وأثرها على المقاومة العراقية

طبيعة الظاهرة :

عادة ما تشهد الصراعات الطويلة ذات الطبيعة الشاملة متعددة المستويات، توظيف بعض الظواهر السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية بل حتى الدينية وزجها في معترك هذه الصراعات من قبل هذا الطرف أو ذلك لتحقيق مكاسب مؤقتة على حساب الأطراف الأخرى الداخلة معه في الصراع.

وفي الصراع الدائر في العراق وهو صراع شامل محلياً إقليمياً ودولياً، استخدمت الأطراف الداخلة فيه على مدى السنين المنصرمة عدة ظواهر تم توظيفها للحصول على مثل هذه المكاسب، فقد استخدمت (المظلومية) واستخدمت (المرجعيات الطائفية) واستخدمت (المحاصصة الطائفية والعرقية) وجميعها كانت أدوات ووسائل ولم تكن غاية بحد ذاتها.

وظاهرة (الصحوات) التي أخذت حيزاً كبيراً من الساحة السياسية العراقية⁽¹⁾، لا

(1) . بدأت عملية التجنيد في منتصف عام 2006 في محافظة الأنبار ووصلت أعداد المتطوعين في عموم العراق (111) ألف متطوع للمحافظات المشار إليها أعلاه وفق ما يأتي :

أ- من تموز عام 2006 ولغاية 1/1/2007 (36500) متطوع من محافظة الأنبار فقط .

ب- من 1/1/2007 ولغاية 10/1/2007 (77000) متطوع من مختلف المحافظات مع محافظة الأنبار.

ج- من 1/10/2007 ولغاية منتصف 2008 بلغ العدد الإجمالي (111) ألف متطوع .

2. تتألف قوات الصحوة من قيادة عشائرية سميت بالمجالس يبلغ عددها أكثر من 186 مجلساً، يقودها وجه أو شيخ العشيرة المتنفذ في المنطقة مع مساعدين من العشائر القاطنة على وفق تنظيم هرمي على مستوى فصيل، سرية، فوج حيث لا يتعدى ذلك إلى لواء، كما أن هذه القوات قد منعت من اتخاذ مقرات عسكرية لها :

أ. يقود الفوج أمراً من ضباط الجيش السابقين (دون تحديد الرتبة) .

ب. يتقاضى أمر الفوج مبلغاً قدره (1500) دولار أمريكي شهرياً دون المكافآت الأخرى، فيما يتقاضى أمرو السرايا (1000) دولار أمريكي شهرياً، أما أمرو الفصائل فتتراوح رواتبهم بين 500-800 دولار أمريكي .

ج. تصرف هذه المبالغ من قوات الاحتلال مباشرة عن طريق الضباط الأمريكيين المنسحقين معهم والمشرفين عليهم.

د. تصرف أرزاق يومية للجميع بثلاث وجبات (سفرية) بدون مقابل، أما الذين يكلفون بالواجبات فيصرف لهم بدلاً قيمته 300 دولار أمريكي شهرياً . هـ. ليست هناك قيادة أعلى من قيادة الفوج ولهذا فإن الفوج يعتبر مستقلاً في قراراته ومهامه.

تشذ عن هذه القاعدة، فمن وجهة نظر سياسية علمية لا يمكن لنا أن نعد هذه الظاهرة بمثابة ظاهرة سياسية يمكن البناء عليها، وإنما يمكن وصفها بأنها (ظاهرة اجتماعية) يتم توظيفها سياسياً لخدمة مرحلة من قبل طرف ما . وهي معدة وتم تصنيعها للاستخدام لمرة واحدة، وبذلك تكون أقرب إلى الفقاعة المؤقتة إذا ما قورنت بمدى وحجم الصراع الدائر في العراق، وإذا ما حللنا وضع اللاعبين الرئيسيين في هذا الصراع وأهدافهم ومصالحهم سنجد أنها أصغر من أن تشكل على المدى المتوسط والبعيد أي وزن يعتد به، وستتلاشى كوسيلة بعد أن يتم استنفادها وستعرض إلى التصفية من قبل نفس الأطراف التي وظفتها.

وهناك دلالة لا يمكن إغفالها في أن اعتماد الاحتلال على قوات عشائرية لتأمين مناطق ومحافظات، إنما يعتبر إقراراً بفشل وشلل الحكومة الاحتلالية وعجزها عن بسط نفوذها .

ولكن ما هي الأسباب والدوافع الحقيقية التي تقف وراء انتشار ظاهرة الصحوات بهذه السرعة وبهذا الحجم في محافظات الأنبار وديالى والموصل وتكريت إضافة إلى أحياء بغداد الرئيسة كالأعظمية والعامرية والدورة وحي الجامعة والجهاد، ومن هي الجهات التي ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة بظهورها؟

أهداف تشكيل مجالس الصحوة :

يمكن القول أن الهدف الرئيس المتوخى من تشكيل ما يسمى بمجالس الصحوة إنما يصب في صالح قوات الاحتلال الأمريكي بالدرجة الأولى وعلى المدى القصيرة والمتوسطة، فهي تحقق الأهداف التالية:

تحت ذريعة محاربة القاعدة و الإرهاب يتم توجيه مجالس الصحوة للقضاء على المقاومة في المناطق المستعصية على الاحتلال أو الساخنة، ويتم ذلك من خلال تشكيل قوات شبه عسكرية تكون بمواجهة فصائل المقاومة، بغية خلق مناطق عازلة (Buffer zone) تفصل قوات الاحتلال عن ضربات المقاومة وكذلك تقلص من مساحة انتشار

قوات الاحتلال التي تحد بالنتيجة من عدد عمليات المقاومة نتيجة تقلص عدد الأهداف المتاحة.

شكلت مجالس الصحوة وتسليحها بهذا العدد في حينها ورقة ضغط ومناورة بيد إدارة الاحتلال، لإجبار الحكومة من جهة بتقديم المزيد من التنازلات والتبعية السياسية، وذلك من خلال تهديدها بدمج هذه القوة كميليشيات بوزارة الدفاع والداخلية وتهيئة بديل قوي لهم في حالة رفضهم الانصياع للإدارة الأمريكية، وهذا ما لا تريده حكومات الاحتلال المتعاقبة ذات الحس الطائفي، فهي تتفادى تسليح العشائر كونها لا تضمن ولاءها المستقبلي.

على المدى المتوسط فإن الإستراتيجية الأمريكية تهدف إلى تأمين انسحابات مهمة لقواتها وفقاً لإستراتيجية الانسحاب، وبالتالي ستوكل إلى قوات ما يسمى بالصحوة مسؤولية حفظ الأمن وتأمين هذه الانسحابات من المناطق الساخنة وملئ الفراغ . كرسست قوات الاحتلال تقسيم العراق من الناحية السياسية باعتماد قاعدة المحاصصة الطائفية والعرقية وذلك في الدستور والبرلمان والحكومة، وفي الوقت الذي يتحقق ذلك فعلياً على الأرض بإنشاء قوات تحمي هذه التقسيمات فيتم حماية الشمال من خلال ميليشيات البيشمركة، ويتم حماية الجنوب من خلال ميليشيات فيلق بدر وجيش المهدي التي تتخذ الآن صورة الحرس الوطني والشرطة، وتبقى المنطقة الغربية حيث يتم حالياً إكمال الضلع الثالث لتجسيد حالة التقسيم على الأرض بتبني قوات الاحتلال إنشاء مجالس الصحوة .

أسباب نشوئها :

قد يكون تاريخ 2006/9/17 الذي أعلن فيه أحد أهم قطاع الطرق في الرمادي رسمياً تأسيس مجلس صحوة الأنبار، يصلح من الناحية النظرية لكي يكون تاريخاً لانطلاق هذه الظاهرة، إلا أنه من الناحية العلمية لا يمكن لظاهرة أن تنشأ بقرار وإنما هناك عوامل عدة تفاعلت وتضافرت قبل هذا التاريخ أسهمت ليس في نجاح الإعلان

بل وانتشاره بقوة في مناطق كانت حتى وقت قريب قلعة للمقاومة العراقية ومحرمة على قوات الاحتلال بل إن مجرد ذكر اسمها يثير الرعب بين صفوف جنوده .

في اعتقادنا أن عدة أطراف مدعومة كذلك بتنامي عوامل أخرى، ساهمت بمجملها في بروز هذه الظاهرة بقوة إلى سطح التفاعلات السياسية الحالية . ويمكن إجمال هذه الأطراف والعوامل كما يلي :

1. قوات الاحتلال الأمريكي :

أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد معركة الفلوجة الأولى أنها أمام قوة ليست هينة، وأن الأسلوب العسكري لوحده غير كاف لحسم المعركة والتخفيف عن كاهلها، وأن الحكومات الاحتلالية المتعاقبة أعجزت من أن تستطيع حسم الوضع المتفجر في قلعة المقاومة وقلبها النابض المتمثل في الرمادي، لذلك استطاعت ونجحت في استثمار وتوظيف عدة عوامل معاً لاستيلاء هذه الظاهرة لاسيما وأنها مارست أقصى أنواع الحصار الإنساني وتحطيم مقومات الحياة الإنسانية والبنى التحتية بغرض تليين إرادة الناس وخلق اليأس في نفوسهم . هذا العامل الاقتصادي والنفسي تم تحريكه من خلال عدة عوامل هيأت لما يمكن أن يكون قدحة الزناد في انطلاق هذه الظاهرة (1).

أ - تلاقي أهداف بعض قطاع الطرق و شيوخ ووجهاء عشائر في الرمادي، إما لكونهم متضررين من تصرفات بعض الفصائل المسلحة، أو تحركهم دوافع الانتقام والثأر العشائرية والبدوية نتيجة تصفية آبائهم أو أبنائهم، وهذا الصنف شكل الخميرة الأولى لهذه الظاهرة.

أهداف الصنف السابق من الشيوخ التقت مع أهداف صنف آخر من الشيوخ

(1) ضمن التوصيات التي توصلت لها دراسة صادرة عن مؤسسة راند الأمريكية للأبحاث قام بها الباحث سيث جونز موجهة إلى صناع القرار السياسي والأمني في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب حول كيفية القضاء على المجموعات الإرهابية، نصحت بعدم اعتماد النهج العسكري لوحده في القضاء على المجموعات المسلحة، وتوصلت إلى أن 16% فقط من الجماعات الدينية المسلحة التي خضعت للدراسة تم القضاء عليها بالسلح، وأن 73% من فرص النجاح للقضاء على هذه المجموعات يتم من خلال خلق الضد النوعي وبالتعاون مع هيئات محلية إضافة إلى عوامل استخبارية. كما توصلت الدراسة إلى أنه عندما تتورط مجموعة ما في تمرد عسكري تصبح أكثر استعصاء، وأن 50% من هذه الجماعات توقفت عن العمل إثر مفاوضات مع الحكومة، و25% من هذه المجموعات حققت انتصاراً، في حين تم هزيمة 19% من المجموعات أمام القوات العسكرية.

والوجهاء الذين تسري العمالة للاحتلال الأجنبي في منظومة قيمهم المتوارثة، ووجدوا أنفسهم مستعدين بأي ثمن للنيل من المقاومة التي قلصت من مكانتهم .

ب - دخول عملاء الاستخبارات الأمريكية على هذا الخط، حيث تم استخدام المال السياسي بكثافة لتحفيز وتجنيد وشراء ذمم كثير من الأفراد والعسكريين القدماء الذين كانوا حتى وقت قريب من المتفرجين، وهذا الصنف شكل الخميرة الثانية لتأسيس هذه الظاهرة .

ج- نجاح إدارة الاحتلال في استيعاب وتجاوز أخطائها في بداية الاحتلال من خلال رفع شعارات (مكافحة الإرهاب) لخلق البلبلة والانقسام داخل الرأي العام، حيث إن هذا الشعار أصبح رمزاً للصحة في حين يكمن الهدف الحقيقي في تصفية كل من يحمل السلاح ضد الاحتلال وفي مقدمتهم رجال المقاومة العراقية .

2. تنظيم القاعدة وإعلان «دولة العراق الإسلامية»:

لا شك كان لبعض التنظيمات الإسلامية المتطرفة التي شاركت في السنتين الأولى من عمر الاحتلال أثراً كبيراً في خلق الصدمة والترويع في صفوف قوات الاحتلال، وكسر الحاجز النفسي أمام بقية الفصائل العراقية حول تفوق الجندي الأمريكي وقوة الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تقهر، وذلك من خلال العمليات الاستشهادية والنوعية التي وجهت تحديداً ضد قوات الاحتلال ولم تتعداه إلى المواطنين العراقيين الأبرياء. إلا أن مراحل الصراع شهدت لاحقاً تحولاً خطيراً في توجهات هذه التنظيمات مما شكلت دافعاً وسبباً رئيساً في التمهيد لنشوء ما يسمى بظاهرة الصحوات، وكانت ذروة هذا التحول السلبي بإعلان (دولة العراق الإسلامية) ، حيث بات واضحاً من خلال سلوكيات وأهداف وعمليات هذه التنظيمات أن أولويات ما يسمى بهذه الدولة قد انتقلت من مواجهة العدو المتمثل بالاحتلال الأمريكي وعملائه، إلى الانشغال بتصفية ومقارعة ليس بقية فصائل المقاومة الإسلامية والوطنية العاملة وتصفية رموزها على الأرض، بل انتقلت إلى الناس العاديين حيث تم تصفية الضباط و التكنوقراط وشيوخ العشائر واعتمدت على مبدأ كان سبباً رئيساً في نفور الحاضنة الشعبية وهو: (من لم يكن معنا وبياع فهو ضدنا ومرتد)

واستخدمت أحكام وحدود شكلية وقاسية تجاه المواطنين باسم الدولة الإسلامية كما تم تصنيف الشعب العراقي إما إلى كافر أو رافضي أو مرتد، وبالتالي من الناحية الفعلية تكون «هذه الدولة» قد أعلنت الحرب على جميع مكونات الشعب العراقي، والغريب أنه كان في مقدمة المستهدفين المناطق والمحافظات التي أصبحت لاحقاً ساحات لنمو وانبثاق ظاهرة الصحوة بقوة كنوع من رد الفعل. وفي اعتقادنا أن هذه التحولات السلبية جاءت نتيجة اختراقات لهذه التنظيمات بغرض تشويه صورة المقاومة وسلخ المقاومة عن حاضنتها وربط المقاومة بالإرهاب مما يضع أكثر من علامة استفهام عن خلفية ومرجعية هذه التنظيمات الدخيلة والغريبة عن طبيعة المجتمع العراقي .

3. فصائل المقاومة العراقية :

لا شك أن الاختراق الذي أصاب التنظيمات الإسلامية المتطرفة والتي تشكلت أصلاً وفق رؤيا أمريكية في ثمانينات القرن الماضي في إطار الصراع السوفييتي الأمريكي على أفغانستان، لم يصيب بنفس الدرجة فصائل المقاومة الوطنية العراقية وذلك لعدة أسباب لعل أهمها أن قيادة هذه الفصائل عراقية بحثة، وأن عقيدتها وإيديولوجيتها ليست أممية أو مستوردة من الخارج، إلا أن ذلك لا يمنع من القول أن هناك عدم نجاح من قبل فصائل المقاومة العراقية في نشر وتوسيع رقعة المقاومة على أساس وطني كبقعة الزيت وانشغالها بمناطقها، فقد استمرت الصبغة الرئيسة لها محصورة في مذهب ومناطق معينة، ولم تحقق نجاحات في إدامة الصلة بأشكال المقاومة في الجنوب، وكذلك تركيزها على الجانب العسكري الصرف وإهمالها الجوانب الإستراتيجية الأخرى للصراع اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وكذلك عدم الاهتمام الكافي في كيفية كسب و احتواء وديمومة الحاضنة الاجتماعية التي تعمل وتستمد منها المقاومة قوتها البشرية والمادية واللوجستية. فمن المعلوم أن طبيعة العمل العسكري لفصائل المقاومة في المرحلة الأولى من الصراع يمكن تقسيمه على النحو الآتي : هناك 40% من العمليات العسكرية ضد العدو تجري في ظل تنظيمات المقاومة المنظمة والمنضبطة، في حين يساندها في إنجاز هذه العمليات ما نسبته 60% من الداعمين والساندين والعاملين

تطوعاً تحت الوازع الديني أو الوطني بطريقة (الفرقة) أو (العونة) وهذه النسبة (60%) لم تكن من الناحية الفعلية تنتمي إلى ما استقرت عليه حالياً رايات المقاومة، لقد تم إهمال هذه النسبة من قبل الفصائل بمعنى الاهتمام والقدرة على تأطيرها وتحشيدتها أو على الأقل تحييدها، وخاصة من الناحية الاقتصادية والدعم الإنساني، من خلال إعالة عوائل الشهداء منهم أو التكفل بمعالجة الجرحى أو تأمين عمل يعيل عوائلهم بغية إدامة الصلة وتثبيت المطاولة، وهذه النسبة أصبحت لاحقاً مادة سهلة للانضمام إما إلى التنظيمات المتطرفة أو في النهاية إلى ما يسمى بمجالس الصحوات.

4. العامل الاقتصادي:

كما هو معلوم فإن الجيوش تزحف على بطونها، وطيلة السنين الخمس الأولى التي سبقت نشوء ظاهرة الصحوات كانت حقبة قاسية على المقاومة العراقية وحاضنتها وتمثل مرحلة كاملة استنزفت خلالها موارد المقاتلين وصبر عوائلهم وكذلك ذخيرتهم. وفي الوقت الذي تكابد فيه فصائل المقاومة لتمويل متطلبات واحتياجات فصائلهم حصراً، فشلت بقية القوى السياسية وحتى الاجتماعية المناهضة للاحتلال في أداء واجباتها و الارتقاء في عملها إلى مستوى العمل المقاوم المسلح، في الحفاظ على صمود حاضنة المقاومة الشعبية وإدامة تحصينها من الاختراقات، خاصة من الناحية الاقتصادية. ويتحمل المسؤولية في هذا الموضوع الموسرين أو مسؤولي الدولة السابقين الذين سربوا مبالغ طائلة معهم إلى خارج العراق وأثرياء آخرين، وكذلك الفشل الكامل لجميع أطراف المقاومة العسكرية والسياسية في اعتماد إستراتيجية لإدامة التمويل واستمراره دون انقطاع، وذلك بفتح منافذ جديدة ومبتكرة سواء داخلية من خلال مشاريع محلية أو خارجية من خلال أخذ نسبة الفائدة من أموال الأثرياء في المصارف الأجنبية أو حتى فتح منافذ للدعم من دول معادية للولايات المتحدة الأمريكية، وليس بالضرورة أن تكون هذه الدول إسلامية. وفي سياق العامل الاقتصادي كأحد أسباب نشوء ظاهرة الصحوة لا يمكن إهمال دور التجار والمقاولين في تشجيع نهج الصحوات للحصول على مكاسب جراء تأمين الطرق التجارية وكذلك ضمان عقود مقاولات إعادة الإعمار.

5. الحزب الإسلامي؛

أدى الحزب الإسلامي عدة أدوار لصالح الاحتلال الأمريكي وعقد خلال فترة الاحتلال وعبر آلية المساومة عدة صفقات كانت بمجملها على حساب الشعب العراقي، كالاشتراك في مجلس الحكم وتميرير الدستور أو الانتخابات والفيدرالية وتمرير الاتفاقية الأمنية وصفحات أخرى سياسية، ويعود له الفضل في تحقيق أكبر نجاح سياسي للاحتلال الأمريكي متمثلاً في تغيير مسار أولوية (الفرضة والشعيرة) لبعض بنادق فصائل المقاومة، من اتجاه الاحتلال الأمريكي كأولوية أولى باتجاه الأولوية الثانية وهي النفوذ الإيراني، مما هبأ الأرضية النفسية لكثير من الأفراد بإمكانية التعاون مع المحتل والعمل تحت قيادته وإمرته بحجة أن العدو الأساسي ليس الولايات المتحدة الأمريكية .

مستقبل ظاهرة (الصحو) وسبل معالجتها :

على الرغم من أن تشكيل مجالس الصحو بهذا الحجم أتاح لقطعات الاحتلال نسبياً نوع من (التقاط أنفاسه) وكذلك أدى إلى نوع من انتزاع المبادءة من يد فصائل المقاومة، إلا أن هذا الأمر طبيعي في مديات الصراع الطويل، فالأمر الحاسم في صراعات من هذا النوع هو القدرة على المطاولة والبقاء، وقيمة حروب المقاومة أو كما تسمى في أدبيات حركات التحرر الوطني (بحروب العصابات) تكمن في قدرة هذه الفصائل المقاومة على قطع التماس مع العدو وليس في إدامة التماس معه، واحتفاظها بالجهود وبالقدرة على اختيار المكان والزمان والهدف المناسب للاستمرار في استنزاف العدو وخلق الملل لديه وجعل بقائه كمحتمل لفترة طويلة أمراً مستحيلاً .

إن مجالس الصحو وكما تم التطرق إلى طبيعتها (ظاهرة اجتماعية) وليست ظاهرة سياسية، تضافرت عوامل عدة على بروزها لكنها في كل الأحوال ظاهرة مؤقتة، وورقة بيد قوات الاحتلال، تم تجنيد هذا العدد الكبير ضمن صفوفها على أساس نظام (المرتزقة) حيث أن عدداً كبيراً منهم وخاصة في أحياء بغداد يعمل على أساس (عقود أمنية مؤقتة) لمدة بين 3 - 6 أشهر.

إن دراسة دقيقة لهذه الظاهرة والتعمق فيها، نجد أن نسبة كبيرة من أعضائها

وخاصة في بغداد كانت أعداد وهمية ويتم تضخيمها لكي يكسب مقاولو الصحوة بصورة سريعة أكبر مردود مالي ممكن والهرب إلى الخارج، وبالتالي فإن هذه المجموع مأجورة، لا تحمل أي عقيدة سواء سياسية أو قتالية، وإنما جمعتها المصلحة المؤقتة، وكان من الطبيعي لهذه الظاهرة أن تتلاشى تدريجياً وتصبح هدفاً سهلاً لجميع الأطراف بما فيها الحكومية بعد أن تستعيد فصائل المقاومة العراقية المبادئ أولاً، وبعد أن تصل الخلافات على السلطة والثروة بين زعماء هذه الظاهرة (مجالس الصحوة، مجالس الإنقاذ، مجالس العشائر) ذروتها، ومن الجدير بالذكر أنه قد تم تصفية معظمهم لاسيما قتل عبد الستار أبو ريشة في 2007/9/17 بعد أيام من لقائه الرئيس الأمريكي بوش في الرمادي، وفشلت معظم محاولات دمج أفراد الصحوات كما وعدتهم إدارة الاحتلال التي شرعت بانسحابات تدريجية تاركة إياهم يواجهون مصيرهم بين سندان الشعب والمقاومة وبين الحكومة.

إن الصراع ضد إستراتيجية مشروع الاحتلال الأمريكي للعراق بصفحاته العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية يتطلب من القوى المقاومة والمتصدية لهذا المشروع أكثر من مجرد العمل العسكري، رغم أنه يمثل ذروة المقاومة ورأس الرمح في عملية التحرير، فلكل مرحلة من الصراع خصائصها واستحقاقاتها، إلا أن البوصلة الوحيدة التي يمكن من خلالها قياس مستوى الصراع هي القدرة على المطاولة والبقاء، و يمكن أن نتذكر بهذا الصدد مقولة: (إن مجرد بقاء فصائل المقاومة وهي تحتفظ بقوتها فإن ذلك يعني أنها تكسب).

وكمقترحات يمكن إدراج المحاور التالية التي يمكن أن تصلح بمجملها كحزمة الوقاية وكيفية التعامل في معالجة ظاهرة (الصحوات) :

العمل على وحدة فصائل المقاومة بمجلس تنسيقي عسكري موحد لاستعادة التوازن والعباءة بيد المقاومة ويزيد من ثقة المقاتلين بأنفسهم .

تشكيل مجلس سياسي موحد ذو طبيعة وطنية يعلن عنه من شخصيات سياسية وطنية ثابتة ضد الاحتلال، للقيام بمهمتين: الأولى استثمار فشل الاحتلال السياسي

والاقتصادي وكذلك حكوماته الاحتلالية المتعاقبة، و طرح و ترويج مشروع سياسي موحد للمقاومة و القوى الوطنية يشكل بديل مقبول لدى الشعب وذلك لوجود فراغ سياسي كبير في الساحة، و لعدم ثقة الناس بمعظم الحركات و الطبقة السياسية الحاكمة، المهمة الثانية لقيام هذا المجلس هي انتزاع شرعية المقاومة كحركة تحرر وطني (لاسيما بعد توحيدها) في كافة المحافل الإعلامية و المنظمات العربية و الإسلامية و الدولية و الذي يحول دون ذلك حالياً هو تفرق هذه الفصائل في قياداتها وبرامجها.

اعتماد إستراتيجية الإنهاك تجاه الاحتلال و إذنابه من خلال اللجوء إلى المجاميع الصغيرة و الضرب في المناطق الرخوة (خطوط الإمداد النائية) على سبيل المثال لا الحصر، و نقل ساحة القتال إلى الأطراف بدل المراكز و إجبار الاحتلال على الانتشار في أكبر مساحة، بمعنى تجريدهم و عملائهم من نقاط القوة و الإسناد و الإمداد .
الابتعاد في هذه المرحلة عن أسلوب المناطق المحصنة (القلاع المحررة) و سلوك مبدأ الضباية و الغموض و ترسيخ شعور (اللايقين) لدى العدو في عدم توقع شكل و حجم و توقيت أو موقع الضربات .

تكثيف ثقافة المقاومة و تحصين و عي المقاتلين من خلال النشرات و الكراسات، و كذلك زيادة الوعي و التعبئة و نشر و ترويج عمليات المقاومة مهما كان حجمها في أكبر عدد من وسائل الإعلام المرئية و المقروءة أو المسموعة .
تجاوز الخلل السابق في إعطاء فصائل المقاومة صبغة مذهبية و التأكيد على الطابع الوطني لأهداف المقاومة بهدف استثارة أهلنا في الجنوب و الشمال، أولاً: لتخفيف العبء و فتح جبهات للعدو غير متوقعة، وثانياً: لردم الهوة النفسية التي يحاول العدو خلقها بين العراقيين .

استثمار الفترة الحالية لإعادة التنظيم و التجهيز و التدريب و تفادي الانتقام من أفراد الصحوات.

الإعلان بصورة دورية عن البراءة من أية أعمال تستهدف العراقيين، و اعتبار حرمة الدم العراقي خطأً أحمر لا ينبغي تجاوزه تحت أي ذريعة أو حجة أو من قبل أي طرف مهما كان وصفه.

11 - العشائر و السياسة في العراق و دورها المستقبلي

لم يفترق يوماً المشهد السياسي في تاريخ العراق الحديث عن البنية الاجتماعية العشائرية، إن لم تكن على الدوام انعكاساً لها، فموجات الهجرة المستمرة والمتواصلة من الجزيرة والأرياف الواسعة إلى حواضر المدن جعل من الأخيرة وحدودها امتداداً للقبائل المحيطة بها، الأمر الذي جعل من هذه العشائر تشكل على الدوام هاجساً للسياسيين والحكام سواء في المراكز أو في الأطراف .

ويعود السبب إلى أن هذه العشائر كانت ولا تزال بمثابة وحدات اجتماعية متماسكة ذات أنظمة وقوانين وأعراف مستقرة وراسخة تعضدها صلة الدم والقربى وتتمتع ولو بصورة أولية ما يشبه السلطة التشريعية والتنفيذية والمالية المستقلة، مما يجعل منها منظومات اجتماعية شبه مستقلة أو أقرب إلى (دولة القبيلة) وخاصة في العهود السابقة التي كان شيخ القبيلة يتمتع فيها بسلطة وصلاحيات واسعة .

ولقد عبر الأستاذ الدكتور علي الوردي الباحث في علم الاجتماع السياسي عن نمط هذه العلاقة ما بين المدن والعشائر في العراق بمعادلة رياضية عكسية، مفادها أن دور الدولة في المركز كلما كان قوياً ضعف دور العشائر في الأطراف، والعكس صحيح فكلما ضعفت أو انهارت السلطة المركزية نشط دور الأطراف وزاد من تدخل العشائر في السياسة، والحقيقة أن هذا الصراع لا ينحصر في الأدوار وإنما يشمل تأثيراً متبادلاً في منظومات القيم السائدة وهذه المعادلة كثيراً ما تكررت في تاريخ العراق⁽¹⁾.

(1) في محاضرة للدكتور علي الوردي في نيسان 1991 في قاعة المتحف البغدادي حضرها المؤلف، أكد الدكتور الوردي أنه لا يزال متمسك بطروحاته عن تركيبية الشخصية العراقية التي ثبتها في سلسلة كتبه وخاصة كتاب (لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث) وأن دراسته تؤكد أن هناك نسبة 65% من العراقيين لا تزال تحركهم منظومة قيم الريف والبداوة.

العشائر والاحتلال البريطاني

قدم الاحتلال البريطاني إلى العراق مطلع القرن المنصرم وهو يريزح تحت منظومة غاية في التخلف على كافة الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولم تكن المدن حينها سوى واحات صغيرة وسط ريف وبداعة طاغية ولم تكن هناك أية تشكيلات سياسية أو أحزاب، وافترقت البلاد حينها لأية بذور واعدة على المستوى السياسي عدا ثلة من الضباط العراقيين في الجيش العثماني وأقل منهم من الكتبة المتعلمين (الأفندية). إلا أن الوعي الفطري والغريزي الذي تلقح آنذاك بوحي ودور وطني شرعي لبعض المراجع الدينية كان كفيلاً بإشعال فتيل ثورة عارمة سنة 1920، فاجأت البريطانيين الذين حاولوا إطفاءها بكافة الوسائل المادية والمعنوية من خلال اللعب على ورقة التقسيم الطائفي، ثارت عشائر الجنوب بقوة كما ثارت عشائر الوسط والغرب ولم تتخلف العشائر الكردية في الشمال التي قادها الشيخ محمود الحفيد للاشتراك إلى جانب عشائر الجنوب لقتال الإنكليز في البصرة.

جرب البريطانيون بعد الثورة أسلوباً جديداً بعد أن اتضح لهم جلياً من خلال مجريات الثورة استحالة الحكم البريطاني المباشر للعراق، فاستقدموا الأمير فيصل بن الحسين ونادوا به ملكاً على العراق وأعلنوا المملكة الهاشمية العراقية وسنوا لها دستوراً، وربط العراق وتم تقييده بمعاهدة طويلة الأمد سيطر من خلالها الاحتلال البريطاني على كافة مقاليد الحكم، ومن خلال ترسيخ سلطة شيوخ العشائر وإعطائهم صلاحيات مالية وزراعية ووجاهية تمكن البريطانيون من تحييد الكثير من شيوخ العشائر الذين ثاروا سنة 1920 عدا قلة منهم ممن استمر بمناهضة الإنكليز، وكانت ثورة ماي 1941 امتحاناً عسيراً لم ينجح فيه سوى قلة من شيوخ العشائر في الثبات على الموقف الوطني.

العشائر بين احتلالين

بعد عقود من ثورة العشرين التي كان لأبناء العشائر وشيوخها دوراً بارزاً فيها، تنامي دور لاعب جديد بدأ يمتلك تدريجياً مقومات القوة والتأثير ذلك هو طبقة الضباط

في الجيش العراقي، وسط اشتداد الصراع السوفييتي الأمريكي منتصف القرن الماضي لملئ الفراغ في الشرق الأوسط على حساب تراجع الدور البريطاني، هذا الصراع الدولي الذي انعكس بدوره داخل هذه المؤسسة الناشئة اتخذ شكل رياح شيوعية تارة وقومية تارة أخرى، لم تتأخر في الإطاحة بالنظام الملكي ومؤسساته البالية برمتها لصالح ثورة سميت شعبية وأزاحت معها كافة امتيازات وحصانات وهياكل طبقة شيوخ العشائر والإقطاع ودورهم في المجتمع الذي أخذ تدريجياً وبعد عدة عقود بالتقلص لصالح نمو الطبقة الوسطى الفتية، هذه الطبقة الناشئة التي تمكنت من تأسيس ثقافة ومنظومة قيم جديدة في السياسة والفن والاقتصاد ونشأت وتراكت أجيال في العراق من الأطباء والمهندسين والمعلمين والضباط والفنيين والفنانين، إضافة إلى نمو وتزايد تأثير الأحزاب السياسية فضلاً عن طبقة الضباط في مؤسسة الجيش العراقي. وتخللت تلك الحقبة التي سادت عقود منتصف القرن الماضي من تاريخ العراق الكثير من الثورات والانقلابات الدموية قاد معظمها العسكر.

ما إن دخل العراق أتون الحرب مع إيران مطلع عقد الثمانينات والتي استمرت ما يقارب ثمان سنين حتى تعرضت بنية المجتمع العراقي المتماسكة والقوية إلى هزات عنيفة على كافة المستويات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وحتى الدينية، حيث شكلت هذه الحرب مخاضاً عسيراً صاحبه تركيز شديد للسلطة وعسكرة المجتمع طبقاً لشعار (لا صوت يعلو على صوت المعركة)، جرى كل ذلك على حساب الخطة الانفجارية للتنمية البشرية والاقتصادية التي لم تدم أكثر من خطتين خمسية ما لبثت أن وأدت بصورة شبه كاملة مطلع عقد التسعينات الذي شكل انهياراً حاداً نحو الهاوية .

فقد تنامي تناقض حاد بين الخطاب السياسي وهياكل الدولة من جهة وبين الواقع الذي يعيشه المجتمع المثقل بحصار دولي قاس من الخارج، والتركيز الشديد للسلطة التي اتخذت شكلاً عشائرياً وعائلياً فظاً واحتقناً شعبياً عبر عن نفسه بانفجارات على هيئة انتفاضات سواء في الجنوب أو في المناطق الغربية، لاسيما وأن المناطق الشمالية أصلاً لم تعد ضمن نطاق سلطة المركز.

مهّد هذا التدهور القيمي التدريجي لعودة معادلة علم الاجتماع السياسي بخصوص العلاقة بين المركز والأطراف، فما لبثت السلطة حتى عادت لتستعين بشيوخ العشائر للسيطرة على الأطراف من خلال تصنيع هؤلاء الشيوخ وإعادة إنتاجهم كقادة للمجتمع وتصنيفهم على أساس الولاء والتأثير إلى شيوخ (صنف أ، صنف ب، صنف ج)، ودعمهم في مناطقهم وإجراء رواتب مجزية لهم على أساس الوصف والتصنيف السابق.

لقد سادت عقد التسعينات موجة إعادة وترسيخ الثقافة العشائرية الفرعية وهيكلها في انكفاء شديدة إلى الخلف واستعاد شيوخ العشائر دوراً رسمته السلطة، حتى إنّ مهناً وحرفاً قد راجت في تلك الفترة للبحث في الأنساب وجذورها ورسم أشجار العشائر والقبائل وتشكيل مجالس للقبائل وجمعيات للأنساب، وذلك لإذكاء التنافس الشديد بين الشيوخ والوجهاء و منافسيهم في العشيرة والمنطقة الواحدة حتى داخل المدن، وذلك لإثبات هويتهم أو حتى تزييفه إن تطلب الأمر من أجل الحصول على رضا الدولة و الفوز بتصنيف متقدّم يتيح أكبر قدر من الامتيازات المادية المجزية والوجاهة بالتقرّب من رأس السلطة أو المسؤولين الأدنى.

ولم تكتف الحكومة في عقد التسعينات بتنشيط الثقافة العشائرية الفرعية بل غازلت كذلك القوى الدينية النائمة والخائفة منذ عقود وشجعتها ودعمتها بطرف خفي، وأعطتها جرعاً منشطة للعمل ولكن بشكل غير معلن كما هو شأن العشائر.

العشائر والاحتلال الأمريكي

عندما دخلت قوات الغزو الأمريكي-البريطاني العراق في آذار 2003 لم يكن في العراق بنية وطنية متماسكة، فعقود الحروب والعسكريتارية و الحصار الطويل طالت عرى التماسك ما بين الدولة والشعب وأصبحت هناك خيوط واهية ومصطنعة تربط ما بينهما، والحقيقة أن منظومة القيم و الثقافة القومية التي تم التركيز عليها طيلة عقود لاسيما بعد أن استهلكت جراء الهزائم و التناقض مع الإهمال الكامل لبناء ثقافة وطنية وتحطيم مقومات الطبقة الوسطى و تهشيم كافة هيكلها وإفراغها من محتواها، أدّى

إلى تراجع شامل ومباشر من قبل كافة شرائح المجتمع ودفعها إلى التخندق متسلحين بالثقافات الفرعية المتمثلة بالعشائر والقبائل والمذاهب والطوائف، والتي فشلت الحكومات المتعاقبة في صهرها في بوتقة المواطنة و الهوية الوطنية الواحدة.

قدّمت دبابات الاحتلال الأمريكي وهي مدعمة بإستراتيجية متكاملة وخبرة بريطانية متراكمة سابقة للتعامل مع هذه الحقائق وتوظيفها، فدول الشرق الأوسط طبقاً لنظرية الفوضى الخلاقة ومنظرها الرئيس « برنارد لويس » هي دول حديثة تفتقر إلى عنصر المواطنة و بمجرد ضرب الأنظمة الحاكمة فيها سرعان ما ستتحلل مجتمعات هذه الدول وتنفرط إلى طوائف و قبائل ومذاهب متناحرة .

تأسيساً على ذلك حرص الاحتلال الأمريكي فور دخوله بغداد على ضرب كافة مقومات السيادة و تسريح وحل كافة منظومات وصمامات الضبط الاجتماعي كالشرطة والأمن والجيش والمخابرات وسمح و شجع على أوسع عملية للنهب والسرقة و ال(فهود) في تاريخ العراق، حيث لم تسلم المستشفيات والمتاحف والمصارف و دور الدولة والمكتبات من عمليات السرقة والنهب والحرق.

وذاب مئات الألوف من الضباط و الجنود ورجال الأمن و الشرطة و المخابرات في مناطقهم و عشائرهم و اضطر أضعافهم من الأطباء والمهندسين والمعلمين والصيادلة و الفنيين و المثقفين نتيجة انعدام أية حماية حكومية لهم من الاحتماء بالكتل الطائفية والعرقية التي تشكلت وبرزت بقوة بعد الاحتلال، لاسيما وأن الاحتلال ومن جاء معه قد أسسوا قاعدة المعاصرة الطائفية والعرقية كأساس للعبة السياسة والحكم في العراق تحت الاحتلال .

لم يلبث أن شكّل عمق الريف العراقي والتوزيع الديموغرافي بيئة مناسبة لانطلاق العمليات المسلحة ضد قوات الاحتلال، فهذه البيئة أتاحت فوراً إمكانية للتعاون والثقة بين أبناء العشائر الذين خدم معظمهم بالجيش أو الحرس الجمهوري، ففي هذه المرحلة المبكرة شكلت مناطق الريف العراقي وأبناء العشائر حاضنة مثالية لانطلاق عمليات المقاومة ضد الاحتلال الذي تفاجئ بحجمها و كثافتها وتكبد فيها خسائر بشرية ومادية

جسيمة، وكأنها شكلت بقوتها نوع من استعادة المبادئ وإعادة التنظيم ولكن بوسائل أخرى .

ومن الجدير بالذكر هنا الإشارة إلى نمط العلاقة بين الرموز الدينية والعشائر العراقية التي سادت في ظل الاحتلال، ففي الوقت الذي مثل فيه العامل الديني والشعري الشرارة الأولى التي قدحت عمليات المقاومة في مناطق كثيرة في وسط وغرب وشمال العراق وساعد في انبثاق ذلك الخزين الغني للذاكرة العراقية في رفضها الفطري والغريزي للاحتلال والعدوان، فإن عشائر الجنوب وأبناءها لم تتخلف عن المقاومة رغم تفاوت حجمها مقارنة ببقية المناطق بعد تصاعد الوعي لديها وانكشاف زيف ادعاءات بعض المراجع الدينية والسياسية الطائفية التي حاولت إخماد روح المقاومة في الجنوب لصالح الاحتلال تحت ذريعة المظلومية.

لقد أدى قصور النظر وانعدام الخبرة وإهمال عناصر الصراع وغياب الرؤيا الإستراتيجية الشاملة لعمليات المقاومة إلى إغفال الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتم التركيز على البعد العسكري، ولم يتأخر الاحتلال الذي منى على المستوى العسكري بهزيمة مذلة في الاستفادة من هذه الثغرات ومحاولة الالتفاف عليها، فأغرى بعض شيوخ العشائر ووجوهها وبعض من قطاع الطرق بالتعاون معه مستغلة المتضررين منهم أو الطامحين، ورافق ذلك تنامي التذمر الشعبي المتزايد وتوقف الحياة الاقتصادية الذي ساد مناطق وحواضن المقاومة، والحقيقة إن عدة عوامل قد تضافرت وأدت إلى بروز ظاهرة «الصحوات» كما مر ذكره سابقاً لاسيما عام 2007 والذي تمكن من خلالها الاحتلال الأمريكي من التقاط أنفاسه وإنقاذ نفسه وتأجيل هزيمته التاريخية الحتمية في العراق.

دور العشائر المستقبلي

قامت فكرة «الصحوات» وهي براءة اختراع أمريكية تصميماً وتصنيعاً باستغلال صفة ملازمة متأصلة عند بعض شيوخ ووجهاء العشائر تتعلق بمفهوم الوجاهة والمال

والذي يتقدم طبقاتاً لأعراف أيضاً بعض شيوخ العشائر على مفاهيم الوطنية والدولة التي عادة ما تكون متأصلة لدى أبناء العشائر، إضافة إلى قيم الكرم والشجاعة والتسامح المتجذرة فيهم. فمن المتوقع قيام إدارة الاحتلال بملئ الفراغ سياسياً وعسكرياً حيثما استهلكت أوراقه القديمة التي تأكلت وباتت معزولة شعبياً، لذا تم دعم بعض هؤلاء وإسنادهم. بل إن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش وخلفه الرئيس الجديد أوباما اللذين يتهاافت على مقابلتهم رؤساء وملوك ذهبوا إلى العراق للقاء رئيس «صحوة» الأنبار على الرغم من أنه أحد قطاع الطرق، هذه الزيارات لم تكن سوى رسالة مهمة وغير بريئة تعبر بحق عن معرفة عميقة بطبيعة الشخصيات العشائرية، حيث تصاعدت بعدها دعوات قوية وواسعة لإنشاء «صحوات» ليس في شمال ووسط العراق بل في جنوب العراق الهادئ عشائرياً بصورة نسبية، زيارات ودعم تأتي لتأكيد نهجها في التعامل مع الرموز العشائرية يؤكد ملامح الدور المستقبلي الذي ستلعبه العشائر قريباً في الحياة السياسية العراقية، ولم تتأخر رموز الطبقة السياسية للاحتلال بدورها في محاولة منها في توظيف شيوخ العشائر خدمة لمآربهم الانتخابية في سياق التنافس الانتخابي على السلطة، فتشكلت مجالس الإسناد واللجان العشائرية وعقدت المؤتمرات العشائرية في بغداد وبقية المحافظات للترويج لهذا السياسي أو ذاك وخصصت مبالغ ورواتب لهذا الغرض.

على مستوى الدور الوطني الإيجابي المستقبلي الذي قد تلعبه العشائر في العراق علينا أن لا نسقط في أي حال من الأحوال من الحسابات أبناء العشائر، وكذلك وجود شيوخ عشائر حافظوا على الإرث الوطني لأجدادهم الذين كانوا رأس الحربة في مقارعة الاحتلال البريطاني، من المهم تحديد الإطار الذي ينبغي أن ينحصر فيه نشاط شيوخ العشائر وتحديد في الإطار الاجتماعي من خلال العمل على تعميق دور العشائر كصمام أمان للوحدة الوطنية وتماسك وتواصل نسيجها الاجتماعي، الذي نجح مشروع الاحتلال إلى حد ما في تمزيقه وتقطيعه وكذلك والتخفيف من حدة الاحتقان والشحن الطائفي الذي يؤججه ويوظفه بعض الساسة ورجال الدين وكذلك تصفية ومحاصرة آثار القتولات

الكثيرة التي حصلت بين أبناء الشعب العراقي جراء الفتنة ، أما الواجب الأهم والتاريخي لأبناء العشائر أو شيوخها فهو العمل على ضمان مناطقهم كحاضنة للمقاومة العراقية بمعناها الواسع وعدم الانجرار إلى فخ الاحتلال ومخططاته .

12 - المقاومة العراقية وتطوير منظومة القيادة والسيطرة

طبيعة القيادة - المفهوم والتعريف

لا يمكن تصور عملاً ما قابلاً للإنجاز من دون منظومة قيادة، فالقيادة والإنجاز توأمان لا ينفصلان، ولتصوير أهمية منظومة القيادة يمكن تشبيهها بالعقل أو الدينمو، ذلك الجزء الصغير الفائق الأهمية الذي تقع على عاتقه مسؤولية التفكير واختيار البدائل ومساعدة وتحفيز بقية الأطراف على أداء وظائفها ومباشرة واجباتها بتنسيق تام وانتظام، سواء أكان ذلك بصورة جزئية منفردة أو بصورة مترابطة وشمولية .

وبقدر تعلق الأمر بهذه الدراسة، فإن المقترحات النظرية لهذا المبحث ستكون مقترنة بما يخدم فكرة المقاومة، وستكون بشقين، يتناول الشق الأول تعريف القيادة وأهم خصائصها وواجباتها وآليات اختيار القادة فيها، مزاياهم وعيوبهم، وقبل ذلك تمييز مفهوم القيادة عن مفاهيم أخرى مقاربة، كثيراً ما تختلط وتشابك من حيث الاستخدام وفي مقدمتها الإدارة ويتعلق الشق الثاني حصراً بأزمة القيادة في حركة المقاومة العراقية.

يمكن تعريف القيادة على أنها (القدرة على لعب دور رئيس، والقابلية على ممارسة التأثير على الآخرين عبر امتلاك ميزات ذاتية كامنة مدعومة بمؤهلات مكتسبة، لإنجاز أهداف ومهام محددة في إطار منظومة عمل متكاملة)، وهناك من يعرفها على أنها قدرة التأثير على سلوك الآخرين وحثهم على القيام بأنشطة يرغبها القائد.

وللتمييز بين مفهومي القيادة والإدارة حيث يتم الخلط بينهما كثيراً، فإنه يمكن القول أن بإمكان كل قائد أن يكون مديراً ولكن ليس بالضرورة أن يكون كل مدير قائداً، فالمدير يستمد صلاحياته من خارجه، في حين يستمد القائد قوته من صفاته الذاتية الكامنة، كما أن المدير يمارس سلطاته وتعليماته من خلال حزمة من الأنظمة والتعليمات

لا علاقة لها بمدى رضا أو قبول وقناعة المرؤوسين، في حين يحكم الرضا والقبول والقناعة والشعور العالي بالواجب نمط العلاقة بين القائد ومرؤوسيه وبدون هذه العلاقة يفقد القائد قدرته على التأثير .

وفي الوقت الذي تستطيع فيه لوائح وقوانين الإدارة تغيير المدراء، فإن القيادة أمراً آخر لا يمكن حيازته عن طريق الأوامر الإدارية والتعيين وإنما عبر تضافر عدة عوامل ما بين عناصر ذاتية تتعلق بشخصية القائد إضافة إلى ظروف خاصة، فقد يتواجد قائداً ولا تهيأ له الظروف اللازمة لممارسة قدراته القيادية .

كما تعد الرئاسات والزعامات والمرجعيات والرموز أنماطاً أخرى لا علاقة لها بمفهوم القيادة المقصود في سياق هذه الدراسة، حيث تقاس فيها القيادة بدلالة القدرة على التأثير والإنجاز ومدى ارتباطها بفن الإستراتيجية، فقسم من هذه الرئاسات عدا عن مفهوم الإدارة التي تم شرحها آنفاً، إنما يتحقق إما عبر تقليد الوراثة أو بالتعيين أو يتم اختيارها عبر طقوس دينية معينة، وكثيراً ما يرد في هذا السياق سؤالاً محيراً وهو: بماذا يمكن تفسير التأثير الطاغوي والحاسم الذي تمارسه بعض المرجعيات أو الرموز أو الزعامات على ملايين من الكتل البشرية وتحركهم يميناً أو شمالاً، ويحصل ذلك على الرغم من أن خصائص هذا الرمز أو ذلك المرجع لا ترتقي إلى مستوى مقبول أو مقنع من معايير القيادة القائمة على مواصفات شخصية عالية ومؤهلات مكتسبة ؟

للإجابة على هذا السؤال لا يسعنا إطلاق صفة القيادة بدلالة التأثير على نمط هذه العلاقة وإنما هي نوع من العلاقة العاطفية وأحياناً الفوغائية (Demagogue) حيث يتم تحريض الجمهور من قبل زعيم أو شخصية ديماغوجية على القيام بسلوك غير متوازن أو غير قانوني من خلال التفوه والتثقيف والوعود بأقوال غير عقلانية وخطابات تلهب مشاعر الناس وتستفزهم عاطفياً وتثير فيهم عقد وهمية، فعندها يصبح الجمهور مجرد مجموعة من الرعاع الخارجة عن القانون أو تكون أشبه بالقطعان، لا علاقة لها بمفهوم الجماهير الذي يقترن بالوعي، وتكرر هذه الحالة في الشعوب التي تعاني من البؤس والشقاء والتخلف ونقص الوعي، ويمكن تقريب هذا النموذج في العلاقة بين طرفين غير

متكافئين في التأثير والتأثر ببيت من الشعر العربي:

الناس تسجد للأصنام تعيها من حطة الناس لا من رفعة الصنم

تتكون القيادة من ثلاث عناصر: القائد، الإمكانيات، والهدف، وهي بذلك تكون مفهوماً مقارباً ومرتبلاً بالإستراتيجية، التي تعني بدورها «فن تحقيق الأهداف السياسية»، ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الأهداف السياسية العليا للإستراتيجية لا يحددها القادة بل المفكرين والسياسيين، لذلك شهد التاريخ أفكاراً عظيمة ظلت حبيسة الورق إلى أن تسنى لها قائداً وظرفاً مناسباً فتحولت إلى واقع ملموس. وعلى ضوء تصنيف الإستراتيجية إلى إستراتيجية شاملة، تنبثق عنها إستراتيجيات فرعية متخصصة، فإن منظومة القيادة تتوزع بدورها طبقاً لهذا التصنيف، فبنشأ قادة كبار على مستوى الإستراتيجية الشاملة، كما يتوزع قادة على مستوى الإستراتيجيات الفرعية، كل حسب اختصاصه، فهناك إستراتيجية عسكرية تتطلب قادة عسكريين وإستراتيجية سياسية تتطلب قادة سياسيين، وإستراتيجية إعلامية، على أن يعمل الجميع بتناغم وانسجام كل من موقعه في الإستراتيجية الشاملة.

صفات وخصائص القيادة

هناك نظريتان في صفات وخصائص القيادة، الأولى تقول إن القادة يولدون ولا يصنعون، في حين تقول الأخرى إن القادة يصنعون أكثر مما يولدون، وفي اعتقادنا إن القيادة مزيج فريد ما بين الحالتين، فهي هبة ذاتية تولد بالفطرة مع البعض، لكنها تصقل ويتم تمهيتها بالممارسة والاكْتساب، وهذا ما يسمى في فن القيادة بتوفر «الكاريزما» (charisma) أو الهبة الربانية في القدرة على التأثير والتي تولد مع الإنسان ولا يمكن اكتسابها فالبعض بكل بساطة ولدوا للقيام بدور القيادة⁽¹⁾.

(1) ترجع أصول كلمة كاريزما (charisma) إلى اللغة اليونانية وتعني «هبة الله»، وتعني كذلك الهبة، والتفضيل الإلهي والمؤثر، والسحر الشخصي، والشخصية التي تثير الحماسة والولاء، ويعتقد علماء النفس أن الكاريزما هي سمة فطرية تولد مع الإنسان، ويتميز الأفراد الذين يحملون هذه الصفة بدرجة عالية من الثقة بالنفس، والقدرة على التأثير والتواصل مع الآخرين فكرياً وعاطفياً.

في نفس الوقت هناك أفراداً أكفاء ولكنهم لا يصلحون للعب الدور الأول بل تجدهم فعالين وأكثر كفاءة عندما يلعبون دور الشخص الثاني أو الثالث في منظومة القيادة. وهنا تأتي الظروف والفرص لتشكل عاملاً حاسماً في بروز القيادات، فقد يمتلك شخص ما مؤهلات قيادية عالية ولكنها تضيع وسط الظروف العادية التي تتساوى فيها الفرص وتضيع الفروقات، في حين تشكل الظروف والمواقف الاستثنائية والطارئة والتحديات وأحياناً الصدف مناخاً خصباً لتجلي صفات القيادة وتألقها ما بين الأقران، ويشكل الإطار وطبيعة الهيكل الذي يتم فيه التفاعل بين القيادة والأطراف أمراً لا بد منه لضمان كفاءة عمل منظومة القيادة.

كما أن هناك خصائص قيادية كلما تكاملت وتجسدت في شخصية القائد كلما أصبح أكثر تأهيلاً واستعداداً وقدرة على تحمل المهام الإستراتيجية الكبيرة في ظل الانعطافات المهمة والحاسمة في تاريخ شعوبهم:

أولاً: معايير عالية من جودة المواصفات الشخصية المتميزة، كالتمتع بمستوى من الذكاء لا يقل عن مستوى ذكاء الجماعة التي يقودها، إضافة إلى حزمة من مكارم الأخلاق كالاستقامة والعفة والكرم والتسامح والتواضع، وفي نفس الوقت الشجاعة وعلو الهمة وشدة المطاولة والإرادة الصلبة والحزم والصدق، كذلك التمتع بالانزان العاطفي والنضج العقلي، إضافة إلى قوة المنطق وطلاقة اللسان وحسن التعبير والمظهر.

ثانياً: الإيمان بمبدأ الشورى من خلال آليات مؤسسية تعمل بنظام وليست تلقائية وعفوية لضمان تبادل الآراء صعوداً ونزولاً، وذلك من خلال تحديد وتوضيح وتوزيع الصلاحيات والواجبات لضمان عدم تداخلها ولتفادي حصر دائرة صنع القرار بالخاصية المقربة التي غالباً ما تتحول بعد حين نتيجة تراكم المنافع والمصالح الذاتية إلى فاصلاً وحاجزاً سميكا، فينظر القائد بعيونهم ويسمع بأذانهم، وعلى القائد أن يتحلى بالصبر في تحمل الانتقادات برحابة صدر والإجابة على أية أسئلة أو علامات استفهام قد تنشأ لدى الآخرين بين الحين والآخر. في تجربة المقاومة الفيتنامية ضد الاحتلال الأمريكي كانت القرارات تنفذ حسب السياقات الديمقراطية ويشترك فيها المقاتلين

فإذا كانت القرارات خاطئة فالمسؤولية تكون جماعية، أما إذا أخطأ القائد في التطبيق فإنه يستبدل بغيره .

ثالثاً : امتلاك القابلية والقدرة من خلال الإيمان الصادق بعدالة القضية التي يقاتل من أجلها وباحتمية النصر، على تحويل الهزيمة واليأس والإحباط في نفوس الآخرين نتيجة الفشل، إلى حافز للعمل وإصرار على استعادة الثقة بالنفس تمهيداً لإنجاز وتحقيق النصر، وهنا يبرز نموذج من تاريخنا الإسلامي يتمثل في معركة أحد التي هزم فيها المسلمون، وكان من أسباب الهزيمة عدم طاعتهم لأوامر الرسول ﷺ ومخالفتهم لتعليماته في أشد مراحل المعركة، ورغم أن الخطأ كان فادحاً وآثاره كانت كبيرة، فقد نزلت آية قرآنية تعد فصل رائع في علم النفس والقيادة ودرس بليغ وإستراتيجي في كيفية استعادة القادة للمعنويات، ففي هذه الآية طلب من الرسول ﷺ أن يعضو وأن يسامح المسلمين الذين أخطأوا، بل ويطلب منه رغم كل العصيان الذي جرى أن يشفع لهم من خلال الاستغفار لهم، والغريب بالأمر يطلب منه أن يعود ليشاورهم في الأمر:

﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنَّفُضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ (آل عمران: ١٥٩).

رابعاً: القائد الجيد هو الذي يكون بعيداً جداً عن التهور، ويمتلك مستوى عالٍ من ضبط النفس، ولا يبدأ الحرب ولا يتخذ قراراته فيها بناء على العاطفة والمزاج الشخصي وآلية الفعل ورد الفعل أو نتيجة استشارة بطانة فاسدة ومتخلفة، ويتوجب عليه أن يتعامل مع شأن الحرب بحذر كبير، لأن المعارك لا تخاض ببساطة، فالقائد الغاضب قد يستعيد هدوءه ومزاجه، أما البلدان التي تفتنى وتموت وتدمر نتيجة الحروب فلا يمكن استرجاعها⁽¹⁾.

خامساً : القائد الإستراتيجي ينظر إلى ما هو أبعد من تحقيق النصر العسكري، فيؤسس للنصر السياسي ويخطط لكيفية تصفية الآثار الناجمة عن الحرب، ويتميز

(1) صن تزو، فن الحرب، دار الأولى للنشر والتوزيع ترجمة العماد حسن توركماني، دمشق، سوريا، سنة 2003، ص:62 نفس المصدر، ص:29.

بنظرة شمولية تتعدى اللحظة والتفاصيل التي عادة ما ينشغل فيها التنفيذيون وتتعلق بالمشهد الكامل الذي تترابط فيه كافة الخيوط والجهود المادية والنفسية وتكامل فيه الخطط والاختصاصات الفرعية .

سادساً: امتلاك الرؤيا الثاقبة القائمة على التقدير الجيد والتنبؤ بما يؤهله على تقدير النتائج مسبقاً مع تمتعه بهامش من الإقدام وعدم التردد في المجازفة والمخاطرة المحسوبة التي لا بد منها أحياناً لعبور المواقف الصعبة التي تستلزم اتخاذ قرارات صعبة في وقت قياسي، عندما يستكمل القائد جميع مقومات ومستلزمات وعناصر اتخاذ القرار الصائب والصحيح، عليه أن يندفع «كالسهم المتحرر من القوس» منطلقاً باستقامة إلى الأمام وعندما يريد القيام بخطوة حاسمة ونهائية يتوقف عليها مصير المعركة يجب أن يحرق جميع قواربه.

سابعاً: يذكر «صن تزو» وهو مفكر إستراتيجي صيني، مواصفات القائد الإستراتيجي من خلال المعادلة والقاعدة الذهبية التالية التي لم تسقط رغم مرور أكثر من 2500 سنة:

(اعرف عدوك واعرف نفسك تستطيع أن تخوض مائة معركة دون أن تتعرض للخطر، أما إذا كنت تجهل عدوك وتعرف نفسك فقط عندها ستكون أمامك فرص متساوية للنصر والهزيمة على حد سواء، وإذا كنت جاهلاً بعدوك ولا تعرف نفسك ف خسارتك في كل معركة ستكون حتمية لا مفر منها).

ثامناً: العيش وسط الجماهير والالتحام بهم واكتساب ثقتهم وتنفس هوائهم، ولا يمكن إطلاق صفة قائد على شخصية يتقدم عليه أفرادها في إرادة التضحية.

تاسعاً: يكتسب القائد هذه الصفة والمنزلة جراء ثقة الآخرين به، وينتخب فعلاً ويتقدم الصفوف ويثبت بالتجربة كفاءته، وفي اللحظة التي يفقد فيها ثقة رجاله يعزل من القيادة، ويجب استبدال القادة الذين تعرضوا لهزيمة، بقيادة جدد وذلك حفاظاً على المعنويات.

تعد المزايا أعلاه خصائص رئيسة للقيادة وهناك عشرات من الحلقات الثانوية

المكاملة لها لا مجال لتفصيلها والتي على أساسها تتفوق منظومة قيادة ما لإنجاز مشروع على منظومة قيادة أخرى، ومن الخصائص المكاملة على سبيل المثال المساواة في المعيشة والامتيازات لأنها تعزز من مصداقية القائد، وكذلك حب القائد لمعيته ومعاملتهم كأخوة له وأبناء، وفي الحقيقة هناك إضافة لسلاحي الإرادة والمطاولة والإيمان بعدالة القضية والنصر الأكيد، معياراً إضافياً للتمييز وللمقارنة في أداء القيادات لإنجاز خططها أو إستراتيجياتها الفرعية يتمثل في معيار الإنتاجية القائم على أساس التفرد في عملية الموازنة ما بين عناصر الوقت والكلفة ونوعية الأداء.

تتفاوت العيوب الشائعة للقيادات ما بين الاستبداد في الرأي، السعي لإرضاء الجميع، الخوف والإحجام في المواقف الصعبة، التقليل من شأن العدو، الفرور وحب المال والشهرة، الابتعاد عن روح الجماعة في العمل، التحيز وتقريب حاشية من الانتهازيين وغير الكفوئين، منح الامتيازات والمكافئات لمن لا يستحقها، القيادة الرخوة والمتقلبة والمتردة، انعدام القدرة على تقدير الموقف والنظرة المستقبلية الثاقبة.

المقاومة العراقية وأزمة القيادة

يمكن تشبيه حال أطراف الحركة الوطنية العراقية وهي تقف على أعتاب المرحلة الثالثة من الصراع - مرحلة الإنجاز النهائي - بالفرقة الموسيقية التي تمتلك كافة عناصر ومقومات النجاح لأداء سمفونية وطنية رائعة، ولكنها تقتقر فيما بينها إلى التناغم والانسجام، لذا تجد نفسها عاجزة عن إسماع هذه السمفونية للآخرين بصورة واضحة، لأن كل عضو فيها ينشد لوحده وفي التوقيت الذي يخدمه، وبطبقة الصوت التي يعتقد أنها صحيحة دون سواها.

ويكمن السبب في اعتقادنا إلى وجود عوامل قصور ذاتية على مستوى التخطيط الإستراتيجي، سواء أكان هيكلياً كمؤسسات لم تكتمل بعد، أو فكرياً على مستوى القناعة أصلاً بجدوى مثل هذا التخطيط، كما أن هناك خللاً وفجوة كبيرة على مستوى النخب التي تتحمل مسؤولية إحداث الانتقالات الكبرى والنوعية في منحى الصراع، ويختلط كثيراً

على البعض مفهوم النخبة فالمقصود بها هنا قطعاً ليس «أصحاب الياقات البيضاء» بل يقصد بها منظومة متكاملة ومرتجة لإنجاز فعل التخطيط الشامل والسيطرة والتنظيم والتوجيه، وتنقسم هذه المنظومة عادة إلى ثلاث مستويات حسب التدرج والاختصاص، يمثل المستوى الأول (الرموز) والمستوى الثاني (القادة) والمستوى الثالث هو (التنفيذيين).

وفي الوقت الذي تكون فيه الرموز نتاج للحظات تاريخية تعطي هذه الشخصية أو تلك في منعطفات حساسة من تاريخ الشعوب⁽¹⁾ أرجحية رمزية سواء أكانت وطنية أو دينية تستقر عاطفياً في الوجدان، فإن الصنف الثاني من القادة هو الذي يعول عليه في إحداث التغييرات والانتقالات النوعية في الصراعات، فهم المستوى القادر كل حسب اختصاصه على ترجمة الأفكار والخطط إلى فعل عملياتي على الأرض، وهذا الصنف إنما يمتلك هذه القدرة بسبب النظرة الواقعية والموضوعية القائمة على أساس تكامل الاختصاصات في دراسة وتحليل متغيرات الصراع والتفاعل معها بشكل مرن ومفتوح، بما يتيح بناء الخطط الإستراتيجية وتنفيذها وفق أسس صحيحة ومدروسة، تبدأ بتحديد الهدف السياسي إلى رسم السياسات الثابتة والمتغيرة، ولديهم القدرة والمرونة دائماً على التقاط اللحظة المناسبة والفرصة السانحة وتحويلها إلى فعل وإنجاز ملموس .

يبقى الصنف الثالث وهم التنفيذيون والإداريون الملتصقون في الأرض، واختصاص هذا الصنف يتلخص في تلقي التوجيهات وتنفيذها بوعي وإدراك .

وفي تجربة المقاومة العراقية تختلط حالياً هذه المستويات الثلاثة في منظومة السيطرة والتوجيه مع بعضها بعضاً، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى التخبط

(1) ينبغي التمييز في هذا السياق بين نوعين من الرموز طبقاً للموقف من الاحتلال، فهناك الكثير من الرموز الطائفية والعنصرية والمثابرة التي كانت لها مواقف تسجّم مع الاحتلال وتصب في خدمة مشروعه، وقامت بتعطيل وتخدير شرائح كبيرة من الشعب العراقي عن أداء دورها وواجبها في الدفاع عن العراق ومقاومة الاحتلال، المقصود بالرموز الوطنية هنا هي تلك الرموز التي لديها موقف ثابت وصادق وبناء باتجاه استقلال العراق وتدعم مقاومته علنياً، وهي رموز جامعة لكافة العراقيين وصمام أمان الوحدة الوطنية، وليست مختصة بطائفة أو مذهب أو قومية معينة .

والفوضى وضياح الفرصة في إمكانية تقصير عمر الاحتلال، فإطالة عمر الاحتلال أو تقصيره مناطة طبقاً لدراسة تجارب الشعوب في المقاومة بالقادة وليس مناطاً بالشعوب التي تعطي و تضحي على طول الخط، إن استقلال العراق وتحريره وإدارة صفحات صراع مرير طويل الأمد، من الأهمية والخطورة والتعقيد بحيث لا يجب أن يترك بيد السياسيين لوحدهم أو العسكريين أو ينفرد به رجال الدين بل بتكاملهم كل حسب اختصاصه واحترام واعتراف الجميع بالجميع.

ولعل غياب طبقة القادة يفسر تلك الفجوة الحاصلة بين ضخامة الإنجاز العسكري للمقاومة العراقية وضآلة توظيفه سياسياً أو ما يطلق عليه في القاموس والفقہ العسكري « باستثمار الفوز» وإمكانية تقصير عمر الاحتلال، فقد أدى عدم الوعي بقيمة الفعل العسكري في حدود تأثيره السياسي في الفترة الممتدة ما بين عامي 2006 – 2007، عندما كان الفعل العسكري المقاوم في ذروته وفي أعلى مستوياته، إلى ضياع فرصة ذهبية من النوع الإستراتيجي والتاريخي، عندما كان العدو يترنح وعلى وشك أن يفقد صوابه وفي أسوأ حالاته مستعد للمساومة وتقديم التنازلات على الأقل جزئياً، نتيجة للضغط العسكري الهائل الذي مارسته فصائل المقاومة حينذاك.

ولعل عدم الإلمام بعناصر الصراع الإستراتيجية الأخرى والتنبؤ بمساراته كانت أحد أهم الأسباب غير المباشرة التي وقفت خلف ظاهرة الصحوات عام 2007، وهي ظاهرة اجتماعية – اقتصادية، تم توظيفها بنجاح من قبل العدو لأغراض سياسية وعسكرية، أتاحت للاحتلال بعد عجزه عسكرياً الالتفاف من خلالها لينجح في عزل هذه الفصائل عن حاضنتها الاجتماعية حيث تمكن الاحتلال بالتعاون مع بعض الانتهازيين من وجهاء العشائر وبعض قطاع الطرق من تحييد وعزل أكثر من 100 ألف مقاتل ممن كانوا سيؤلفون الاحتياط المضموم للفصائل المنظمة، ولينخرطوا مقابل مبالغ هزيلة في الصحوات وليشكلوا ساتراً بشرياً لحماية القوات الأمريكية من خلال تقليص مساحة الاحتكاك والتماس معه، بل والتجسس لصالحه وملاحقة وتصفية واعتقال عناصر وقيادات المقاومة .

لقد أدى انعدام الحد الأدنى من التنسيق في منظومات السيطرة والقيادة والتوجيه بين ركائز الحركة الوطنية العراقية بشقيها السياسي والعسكري، إلى استمرار حالة التشرذم والاكتفاء بالمشاريع المجتزأة ورواج المشاريع الوهمية ذات الحمل الكاذب من خلال مئات الدكاكين والأكشاك السياسية والعسكرية، والأهم من ذلك نجاح الاحتلال في تأخير ولادة المرحلة الثالثة المتمثلة في المشروع الشامل والمتكامل والذي تشير معظم تجارب الشعوب التحررية إلى أنه شرط لا غنى عنه للإنجاز النهائي في تطور هذه التجارب، وضرورة حتمية لتحقيق الانتصار .

ومن الواضح أن استمرار حالة التشرذم سيلقي بظلال قاتمة من الشك على حقيقة نوايا هذا الطرف أو ذاك والذرائع التي يسوقها لتبرير استمرار هذه الحالة، ومدى ارتباط هذه النوايا بالعجز أو الطمع بالسلطة أو الارتهان لمشاريع خارجية وفي أحسن الأحوال عدم القدرة على الوعي بخطورة اللحظة التاريخية وربما يقف خلف ذلك الهواجس والخوف من نوايا الآخرين .

13. المقاومة العراقية وإعادة تعريف المخاطر في العراق

لاشك أن انسحاب معظم القوات القتالية الأمريكية من العراق طبقاً لتوقيتاتها المعلنة سيترك أثراً بالغاً ليس على خارطة توازن القوى المحلية في العراق بل سيتعداها إقليمياً من لبنان إلى أفغانستان، ومن الواضح أيضاً في ظل جدية هذا الانسحاب أن الكثير من الأطراف الرئيسة والثانوية السياسية والعسكرية اللاعبة على الساحة العراقية، ستسعى إلى إعادة ترتيب أوراقها وتحالفاتها على وفق حجم الاختلال الحاصل في موازين القوى وتقييم الفراغ الذي سيتركه هذا الانسحاب، وخاصة في شقه العسكري وما سيجره من انزلاق تدريجي نحو الفوضى والاضطراب في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية .

وفي أدبيات التخطيط الإستراتيجي لا يمكن خلط التهديدات وإنما تفكيكها وإعادة تصنيف حسابها والتعامل معها وفقاً للقدرات والإمكانات المتاحة وكذلك ليسهل ترتيبها حسب الخطورة والأولوية، فالشعوب كثيراً ما تتعرض إلى ثلاث أنماط معروفة من المخاطر: مخاطر محلية داخلية ومخاطر خارجية ومخاطر مركبة ما بين الصنفين.

إن معظم أشكال هذه التهديدات سواء الخارجية والداخلية أو المركبة قد يمكن تصنيفها من الناحية النظرية وعزلها عن بعضها بعضاً، إلا أنها في حقيقة الأمر متداخلة مع بعضها بعضاً من حيث التأثير.

التهديدات الخارجية

تتخذ المخاطر الخارجية في العراق نمطين، أحدها ذا مظهر دولي والآخر إقليمي، على المستوى الأول يتقدم الاحتلال الأمريكي في المرتبة الأولى كتهديد رئيس

للشعب العراقي من خلال استمرار التواجد الفعلي للقوات الأجنبية على الأرض العراقية، وبغض النظر عما يجري من انسحابات جزئية للقوات القتالية فإن بقاء قوات أمريكية من النخبة مدعومة بقوة جوية ضاربة في قواعد داخل الأراضي العراقية ومعززة بمئة ألف مرتزق حسب المصادر الأمريكية لتعويض القوات المنسحبة، كافية لتبديد أية أوهام بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستتخلى في المدى القريب أو حتى المتوسط عن العراق وعن مصالحتها الإستراتيجية فيه، خاصة إذا ما قارنا عدد هذه القوات مع القوات الأمريكية المتواجدة منذ أكثر من نصف قرن في اليابان أو في كوريا الشمالية وبموجب اتفاقيات مشابهة لتلك التي عقدها الحكومة العراقية مع القوات الأمريكية.

ومن الواضح أن سحب هذه القوات سوف لن يمس الأهداف والمصالح الإستراتيجية الأمريكية الثابتة في العراق، وإنما يأتي فقط في سياق المناورة على مستوى الوسائل والآليات وفق معادلة تقليص الكلفة، فهذا الانسحاب إنما يأتي على خلفية جملة عوامل يأتي في مقدمتها حجم الخسائر المادية والبشرية الباهظة التي تكبدتها قوات الاحتلال في العراق وانهايار معنويات الجندي الأمريكي في العراق الذي لم تعد لديه قضية يقاتل من أجلها فقد إرادة القتال لديه، والأمر الثاني هو الحاجة والاضطرار للمناورة بالقوة القتالية لتفادي الهزيمة الوشيكة لقوات الناتو في أفغانستان، كما يأتي الاستحقاق الانتخابي ليعزز الالتزام بتوقعيات الانسحاب التي أعلنها الرئيس أوباما واستثمارها من قبل الديمقراطيين لضمان ولاية انتخابية ثانية.

على مستوى المخاطر الإقليمية فإن النفوذ الإسرائيلي في العراق يأتي في مقدمة هذه التهديدات، فإخراج العراق من معادلة القوة في الصراع العربي الإسرائيلي يعد من أهم الأهداف التي وقفت وراء غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، وعلى الرغم من تكبدها خسائر مادية وبشرية باهظة على الأقل في الشق العسكري اضطرتها في نهاية المطاف إلى جدولة انسحاب قواتها، إلا أن الولايات المتحدة لم تهزم كلياً بعد في العراق فهي كدولة عظمى لا تزال سياسياً وإقليمياً واقتصادياً قادرة على إدارة وإدامة الصراع بوسائل أخرى، فإسرائيل المقيدة لأول مرة في تاريخها على مسارح العمليات العسكرية

في الجبهات العربية التقليدية للقتال تقف عاجزة اليوم وعليها أن تفكر أكثر من مرة قبل المغامرة في شن أي حرب على جبهة لبنان أو غزة وذلك بسبب توازن الرعب الذي حققته المقاومة الفلسطينية واللبنانية، لكن إسرائيل وانطلاقاً من مبدأ أن مسارح العمليات في الصراعات ذات الطبيعة الإستراتيجية مترابطة وغير منفصلة تمكنت في الحقيقة من فتح جبهة أشد خطورة وفتكاً خلف خطوط المواجهة تلك هي جبهة العراق، حيث تعكف منذ ثماني سنين ومن خلال التغلغل السياسي والأمني والاستخباري والعسكري والتجاري على عملية تفتيت ناعم للعراق بغرض تقسيمه انطلاقاً لتفجير المنطقة برمتها وإشغال وإنهاك الأنظمة بحماية وصيانة وحدتها الوطنية وتدعيم جبهاتها الداخلية، وفق هذا المخطط يمكن اعتبار العراق اليوم من الناحية الإستراتيجية للصراع العربي-الصهيوني خط الجبهة الأول.

لقد اتخذ الوجود الإسرائيلي منذ بداية الاحتلال في العراق عدة أنماط تفاوتت بين الوجود الاستخباري أو العسكري الفعلي ضمن غطاء القوات الأميركية، وكذلك الوجود الاستخباري حيث يخدم أكثر من مئة وثمانين خبيراً إسرائيلياً ضمن مستشاري السفارة الأميركية في العراق وأخيراً الحضور والنفوذ تجارياً واقتصادياً. على المستوى الاستخباري والعسكري تقوم إسرائيل بتدريب وتجهيز ميليشيات محلية ذات نزعة انفصالية وفي معسكرات معزولة بعيداً عن الأنظار، كما أن قطع الغيار لكثير من المطارات وتجهيزات القوات الحكومية العراقية مصنعة في إسرائيل، إضافة إلى الكثير من المنتجات الكهربائية والإلكترونية التي تغزو الأسواق العراقية المفتوحة بأسعار رخيصة جداً مقارنة بأسعارها الحقيقية، ويجري ترويجها من الشركات ذات الأصول الإسرائيلية التي تتخذ أغطية ومسميات محلية.

يشكل العراق اليوم ساحة مفتوحة للاستخبارات الأميركية والموساد وتقوم هذه الأجهزة حالياً بأخطر صفحة من صفحات استهداف العراق والأمن القومي العربي وهي صفحة تقسيم وتفتيت العراق إلى دويلات وكيانات هزيلة تقوم على أساس طائفي وعرقي ومتناحرة على السلطة والثروة.

كذلك يأتي النفوذ والمشروع الإيراني والدور التركي للهيمنة على العراق واستغلال ضعفه في ضمن التهديدات على المستوى الإقليمي، ولدى العراقيين الكثير من الأسباب الواقعية للتشكيك في النوايا الإيرانية، فمن الواضح أن موقف وسلوك إيران في فلسطين ولبنان ليس نفس الموقف والسلوك في العراق بل يتناقض معه جملة وتفصيلاً، فأيران تدعم منذ ثمان سنوات حكومات الاحتلال المتعاقبة وفق مبدأ المحاصصة، وتحاول بكافة الوسائل أن يبقى الحكم في العراق من حصة الأحزاب الموالية لها، كما أنها تدعم مباشرة الكثير من الميليشيات العسكرية في العراق، وهي أيضاً من يتحكم بالهدنة التي يتم تجديدها دورياً كل ستة أشهر بين ميلشيا جيش «المهدي» من جهة وبين القوات الأمريكية والحكومية من جهة أخرى، وإيران إذ تمسك بهذه الأوراق بقوة منذ ثمان سنوات وتتاور بها داخل العملية السياسية وخارجها، إنما تعد نفسها فعلياً في ظل الغياب العربي لملئ الفراغ في حال انسحاب القوات الأمريكية وانحسار دورها تدريجياً في العراق .

كما يضع انسحاب هذه الأعداد الكبيرة من القوات الأمريكية جنوباً نحو قواعدها في الكويت بهدوء من العراق دون معوقات إيرانية، الكثير من علامات الاستفهام ودوائر الشك في احتمال حصول تفاهمات أمريكية إيرانية تحت الطاولة لغرض تأمين ظهر هذه القوات، والاتفاق على حكومة في بغداد تقبل القسمة على الطرفين من حيث الولاء المزدوج وتقاسم النفوذ وتأمين المصالح المشتركة .

تمخض عن تورط الولايات المتحدة الأمريكية في كل من العراق وأفغانستان، وفي سياق القرار الاستراتيجي لإدارتها الجديدة بضرورة تخفيض الكلف المادية والبشرية الباهظة وإيقاف الاستنزاف والتدهور الاقتصادي الكارثي الذي تتعرض له، إلى أن وجدت نفسها مضطرة في هذه المرحلة من الصراع إلى اعتماد مبدأ إدارة الأمن عن بعد أو بالنيابة وذلك لتخفيف أعبائها ومسؤولياتها الدولية، وإحالة ملفات المنطقة الساخنة وفي مقدمتها العراق إلى وكيل إقليمي حصري، ونقصد بذلك تركيا المؤهلة بامتياز نتيجة تضافر عوامل كثيرة للعب دور محوري وفعال في المرحلة القادمة سواء على صعيد

العراق أو القضية الفلسطينية وبقية مشاكل الشرق الأوسط، لاسيما أن كل من إيران وإسرائيل وهما اللاعبين الإقليميين الرئيسيين لا يشكلون نماذج مقبولة أو مغرية للعب مثل هذا الدور في المنطقة، ويمكن وصف أهداف وملامح الدور التركي في العراق على النحو التالي :

- تأمين انسحاب أمريكي هادئ ومدبر من العراق، من خلال استدراج فصائل المقاومة إلى فخ العملية السياسية .
- الإشراف بتفويض أمريكي على عقد صفقة إقليمية كبرى بشأن العراق .
- احتواء وتحديد وليس مواجهة النفوذ الإيراني في المرحلة الراهنة على الأقل.
- تأمين المصالح الإستراتيجية للأمن القومي التركي المتعلقة بتقليص طموحات الأحزاب الكردية الانفصالية وقضية كركوك والتركمان والمصالح الاقتصادية.

التحديات الداخلية

لا تقل العملية السياسية الجارية في العراق خطورة وتهديداً عن الوجود الفعلي للاحتلال العسكري الأمريكي، فهي بمثابة الصفحة السياسية المكتملة للاحتلال والهدف النهائي له، ويأتي الدستور كتهديد رئيس لوحدية البلاد من خلال ترسيخ مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية في كافة مفاصله ليشكل وصفاً جاهزة لتقسيم وتفكيك العراق وتحويله مع مرور الزمن فيما لو بقي هذا الدستور إلى كيانات هزيلة متناحرة فيما بينها على السلطة والثروة، فالفيدرالية والطائفية والعنصرية وهي مقومات الدستور الحالي تعد اليوم أشد مخلفات الاحتلال الأمريكي خطورة وفتكاً بمستقبل العراق وأجياله القادمة .

كما تأتي طبيعة القوات الحكومية الحالية التي تشكلت بإشراف الاحتلال بعد قرار حل الجيش العراقي الوطني لتضع تهديداً إضافياً على المستوى الداخلي، فعوضاً عن أن تكون هذه القوات صماماً لأمان الوحدة الوطنية، حرص الاحتلال منذ اللحظة الأولى على أن يتم تشكيل نواة هذه القوات من ميليشيات الأحزاب التي تعاونت وتواطأت معه .

فهذه القوات التي تجاوزت المليون جندي تفتقر إلى عقيدة عسكرية وطنية جامعة

بما يكفي لصيانة الوحدة الوطنية ومواجهة الأطماع والعدوان الخارجي، وتم تصميمها أصلاً وفق مقاسات المحاصصة الطائفية والعرقية وتم حرمانها على الرغم من مرور ثمان سنوات من أية فرصة للتسليح أو التدريب أو استكمال بقية صنوفها القتالية، والغرض من كل ذلك إبقاء هذه القوات ضعيفة هزيلة مقارنة بتسليح الميليشيات و بحاجة دائمة لإشراف إدارة الاحتلال، بالنتيجة أصبحت هذه القوات أقرب في الوصف إلى قوات مكافحة الشغب وقمع القوى الوطنية منها إلى وصف جيش وطني وفق المعايير الدولية، الأمر الذي قد يجعل منها برميل بارود وقنبلة موقوتة لتفجير البلاد بدلاً من أن تكون ضماناً لوحدها وخاصة في ظروف انزلاق البلاد إلى الفوضى حيثما خفت قبضة الاحتلال أو زالت، لاسيما أن معظم قيادات هذه القوات تدين بولائها لأحزاب السلطة الطائفية والعنصرية ذات النزعة الانفصالية.

وقد تبدو الميليشيات والتنظيمات الإرهابية المتطرفة والمجاميع الخاصة القادمة من خارج الحدود غير ظاهرة للعيان في المرحلة الراهنة، وهي تعمل تحت الأرض إما على هيئة خلايا نائمة أو ترتبط بهدنة مع الاحتلال إلا أنها في الواقع تشكل دول وحكومات مستقلة تمويلاً وتوجيهاً وتسليحاً داخل الدولة، وفي حالة الفوضى والاضطراب الأمني وهو المناخ المناسب لظهورها فإنها لن تستغرق وقتاً طويلاً لكي تطفو على السطح لاستعادة مسك الأرض وملئ الفراغ من جديد، خاصة وأن القوات الحكومية العراقية الحالية والتي لا تتجاوز أهليتها وجاهزيتها القتالية 10% غير قادرة على إدارة الملف الأمني في عموم العراق من جهة ومختربة من قبل هذه الميليشيات من جهة أخرى.

كما تأتي مشاكل الوحدة الوطنية والأقليات في مقدمة المخاطر والتهديدات الداخلية التي تواجه المقاومة وحركات التحرر الوطني فغالباً ما يعتمد الاحتلال إلى النفاذ من خلال ثغرة التناقضات الداخلية والعزف المنفرد لكل طائفة وقومية على نعمة الفوارق الإثنية والدينية، وفي العراق تعد المحاصصة الطائفية والعرقية وهي قانون استعماري قديم (فرق تسد) تم إعادة إنتاجه بعد الاحتلال، من أخطر مخلفات الاحتلال وتكمن خطورته في تربيته من قبل أحزاب محلية، وكذلك من خلال تكريسه في فلسفة الحكم

كأساس للنظام السياسي وتحديداً في الدستور العراقي النافذ بعد الاحتلال وانسحاب ذلك على كافة مفاصل الحكومة والبرلمان⁽¹⁾.

واليوم يعد كل من الطائفية وهي انحراف سرطاني عن فكرة الدين المحببة، والعنصرية وهي كذلك انحراف سرطاني عن فكرة القومية الإنسانية في مقدمة المخاطر المحلية التي تهدد وحدة العراق أرضاً وشعباً وتشكل تحدياً لهويته ومستقبل أجياله.

ثمة أنماط أخرى من التهديدات المحلية غير ظاهرة للعيان تأتي في مقدمتها ذلك الكم الهائل من الجواسيس الذين تم تجنيدهم لصالح قوات الاحتلال، أو من قبل أجهزة السلطة أو عشرات الأجهزة التابعة لاستخبارات دول أجنبية وفي مقدمتها الموساد الإسرائيلي، وكذلك التدمير الهائل الذي طال البنية التحتية للمجتمع العراقي والمتمثلة بتهديم الطبقة الوسطى وانتشار منظومة جديدة من قيم الاحتلال الفاسدة وملايين المشردين والمهجرين داخل وخارج العراق، إضافة إلى ما خلفته الحروب من ملايين الأيتام والأرامل وتفشي البطالة في وسط الشباب العراقي.

التهديدات المركبة

وهي من أعقد أنواع المخاطر على الإطلاق وأشدّها فتكاً حيث تتلاقى وتتلاقح مصالح جهات داخلية ومحلية مع مصالح جهات خارجية، ففي الوقت الذي قد يرحل فيه الاحتلال سواء برفض الشعب العراقي أو تحت استنزاف ضربات المقاومة المستمرة، وفي الوقت الذي قد تجد بعض أنماط التهديدات الداخلية طريقها إلى الحل من خلال المصالحة الوطنية أو الاتفاق على عقد سياسي وطني جديد يضمن إعادة الثقة

(1) سبق للاحتلال الفرنسي والأمريكي في فييتنام أن مارس لعبة (فرق تسد) فقد قام الفرنسيون بتحريض فييتناميو السهول ضد الأقليات في الهضاب العالية، وأثاروا الشقاق بين القبائل وفي داخل القبيلة نفسها. ولتعقيد الأمر قام الفرنسيون بخلق ثلاث طوائف جديدة لتناوئ الطوائف الموجودة أصلاً. بعد ذلك خططت القوات المحتلة الأمريكية في فييتنام على جعل الهضاب العالية في فييتنام القاعدة الإستراتيجية الأساسية لها في جنوب شرق آسيا حيث كانت هناك بعض الطوائف المتعاونة والذين وعدتهم بالاستقلال عن فييتنام ولكنها سرعان ما تخلت عن عملائها المحليين وتركهم يواجهون مصيرهم لوحدهم بعد أن اكتشفوا أن مصالحهم مع حكومة مركزية قوية في فييتنام.

والاطمئنان بين كافة الأطراف والفرقاء، فإن بعض الأحزاب والجهات المحلية تلتقي أصلاً في أفكارها ومصالحها وعقائدها مع مصالح دول وجهات خارجية وتتفق معها في ضرورة تفتيت العراق وإزالته كقوة وحجر زاوية سواء في معادلة توازن القوة في المنطقة أو من معادلة الصراع العربي الصهيوني.

ومثل هذا الخطر المركب ينطبق اليوم في الساحة السياسية العراقية تحديداً على بعض الأحزاب العنصرية ذات النزعة الانفصالية في شمال العراق والمتحالفة إستراتيجياً ومصيرياً مع إسرائيل ومع الاحتلال الأجنبي والتي تعتبر تقسيم العراق هدفاً إستراتيجياً بالنسبة لها، وكذلك الأحزاب الدينية الطائفية التي تم تصميمها وتصنيعها خارج الحدود وتعتبر نفسها جزءاً من المشروع التوسعي الإيراني القومي على حساب العراق.

إن مظاهر التهديد والمخاطر التي تحيق بالعراق لا تقتصر فقط في أنماطها على ضفة الاحتلال ومن يتعاون معه، بل تكمن كذلك في بعض جوانبها في ضفة القوى الوطنية العراقية المقاومة والمناهضة للاحتلال من خلال عدم تبلور قيادة موحدة لغاية الآن في إطار جبهة عمل واحدة، الأمر الذي عطل لغاية الآن رغم توفر الظروف الموضوعية إلى إنتاج المكافئ السياسي الوطني والبديل الواضح لمشروع الاحتلال وهو الطريق السليم والخيار الإستراتيجي الوحيد المتبقي أمام الشعب العراقي لملئ الفراغ وتقصير عمر الاحتلال وتحقيق الاستقلال الناجز.

14 - المقاومة العراقية وإشكالية الإنجاز النهائي

لا تعدو كثير من الوقائع في مجرى الصراعات العميقة والأحداث الكبرى التي تتعرض لها الشعوب سوى إشارات ونقاط تعبر بمجموعها عن مستوى آخر أكثر عمقاً وغير ظاهر للعيان ويمثل جوهر الصراع وحقيقة مساراته، وعلى الرغم من تكرار النماذج والمشاهد عبر المنهج التاريخي في تشابه طبيعة ظاهرة الاحتلال والعدوان، إلا أن الفارق بين هذه التجارب يبقى في قدرة هذا الشعب أو ذاك وقواه الحية على تقليص واختزال حقبة الاحتلال أو إطالة أمده، وهذا أمر كثير ما تتحمل مسؤوليته النخب والقيادات وليست الشعوب المقهورة التي تتشد التغيير وتتعرض يومياً للاضطهاد وتتحمل جراء ذلك التضحيات الجسام⁽¹⁾.

وفي هذا السياق فإن المقاومة العراقية ليست بمنأى عن قانون المراحل الذي خضعت له كافة تجارب الشعوب في سعيها لانتزاع حريتها واستقلالها، من حيث التدرج من مرحلة رد الفعل والعفوية إلى اجتماعية واقتصادية ونفسية يمكن أن نطلق عليها بالمرحلة الانتقالية والتي شابها الكثير من الفوضى والعنف الطائفي واختلطت فيها الأوراق، وعادة ما تتسم المراحل الانتقالية بالغموض وحالة اللاتيقين وتداخل الخنادق. يمكن بوضوح تأشير مرحلة جديدة من الصراع في العراق بفوز مرشح الديمقراطيين أوباما الذي مثل رغبة الشعب الأمريكي في إنهاء ملف الحرب في العراق وهزيمة نهج الجمهوريين. وهذه المرحلة دشنها أوباما في شباط 2009 في إعلانه الرسمي لإستراتيجية الانسحاب من العراق وأهم ملامحها أن العراق لم يعد أولوية أولى في

(1) إذا جاز لنا من الناحية النظرية تصنيف الصراع الدائر في العراق إلى ثلاث مراحل زمنية تبدو وكأنها منفصلة، فإن ذلك سيعتمد بصورة أساسية على محصلة الخصائص المشتركة التي تطبع فترة زمنية مهما طالت أو قصرت مما يعطيها وصف المرحلة، وإن تداخلت هذه المراحل قد تبدو وكأنها منفصلة إلا أنها من الناحية الواقعية والعملية متداخلة فيما بينها.

السياسة الخارجية الأمريكية هذا الإعلان الذي يمكن وصفه من زاوية نظر المقاومة العراقية إقراراً بالهزيمة والانسحاب ونصراً لها.

المرحلة الثالثة في عمر المقاومة العراقية هي مرحلة النضج والتنظيم وصولاً إلى تنويع نضالها بمرحلة الإنجاز النهائي، وهي إذ تدشن المرحلة الثالثة من الصراع الذي بات يتخذ أشكالاً أخرى ليست فقط عسكرية كما حكمت المراحل السابقة، بل اختلطت فيها العناصر السياسية بشدة بالعناصر النفسية، فإن هذه المقاومة وخاصة في شقها العسكري ورغم الإنجاز الحقيقي على الأرض، تجد نفسها اليوم على أعتاب مرحلة شديدة الغموض يشوبها الشك والحيرة في ما أنجز وفيما هي مقبلة عليه وما هي وظيفتها المستقبلية.

إن الحاجة إلى رصد وتحليل الحجم الهائل من المتغيرات والمستجدات الحاصلة على المستوى المحلي والإقليمي للصراع الدائر في العراق، ثم إعادة تصنيفها لبناء رؤية واضحة في عبور عنق الزجاجة وولوج المرحلة القادمة أصبحت ماسة وتتطلب جهداً فكرياً ونظرياً استثنائياً للإجابة على عشرات الأسئلة بقصد المساعدة على امتلاك قضية عادلة واضحة المعالم، وتستجيب للمتغيرات بحيث يمكن من خلالها إقناع أجيال جديدة بحمل مهامها داخلياً وإمكانية تسويقها دولياً، وبدون امتلاك هذه الرؤيا الواضحة لا يمكن ضمان استمرارية الإيمان بقضية، الذي يشكل الأساس في توفر الإرادة القوية واستمرارية المطاولة في الصراعات الكبرى وهي مفاتيح لا بد منها لتحقيق أي انتصار.

الوضع الراهن للمقاومة العراقية

جاء تطور الفعل المقاوم للاحتلال على عدة مناح لعل أهمها استقرار مسميات جبهات فصائل المقاومة المسلحة والسياسية بعد مرحلة من النضج والتنظيم وتجمعها على شكل جبهات، لكنها اليوم تجد نفسها في عنق الزجاجة في كيفية التعاطي سياسياً مع مرحلة الإنجاز النهائي وخطط ما بعد الانسحاب الأمريكي وتصفية آثار الاحتلال، وعلى الرغم من أن هذا التطور لم يرق بعد إلى ما يمكن أن نطلق عليه بحركة وطنية عراقية

موحدة، تشكل بمجموع ركائزها بديلاً ومكافئاً سياسياً واضحاً للاحتلال ومشروعه في العراق، إلا أنه في نفس الوقت فإن هذا التطور يمتلك مقومات ومفاعيل وشروط هذه الحركة وركائزها وهي متوفرة وحقيقية، وجاءت كنتيجة طبيعية لتطور وتراكم المواقف والسلوك طيلة حقبة الاحتلال⁽¹⁾.

في المراحل المبكرة من الاحتلال كان من الصعب الإمام بعدد وتوجهات الفصائل المسلحة والتي تجاوزت أعدادها آنذاك المئات من الأسماء والرايات، في حين نجد اليوم هذه الفصائل وقد انتظمت في جهات معروفة واضحة المعالم والقيادات لا تتجاوز عدد أصابع الكف، ولديها برامج سياسية معلنة وخاصة بها .

ومن ملامح المرحلة الحالية أن الجميع يكاد يتفق بما فيهم أقطاب الصراع في العراق بأن تغييراً قد طرأ على طبيعة هذا الصراع، فبعد أن كانت اللعبة صفيرية (Zero-game) وتم اعتماد الإستراتيجية المباشرة التي كان فيها البعد العسكري هو الطاغى ويحظى بالأولوية وتسانده كافة العناصر الأخرى السياسية والإعلامية والنفسية، فإن المرحلة الأخيرة قد شهدت تغييراً في إعادة ترتيب أولويات هذه العناصر، نتيجة لإخفاق أقطاب الصراع في حسم نتائجه عسكرياً لصالحها فاستقرت معادلة الصراع حالياً على قانون اللعبة غير الصفيرية (Non-zero game) وأصبحت الإستراتيجية تميل إلى إستراتيجية غير مباشرة، فالولايات المتحدة الأمريكية ورغم الثقل العسكري الهائل والمتطور الذي زجته في الميدان لم تتمكن من تحقيق الانتصار بل إنها كدولة عظمى قد منيت على المستوى العسكري بهزيمة قاسية على يد الفصائل المسلحة العراقية التي

(1) المقصود بالحركة الوطنية العراقية كافة الفصائل والأحزاب والقوى والهيئات والشخصيات العراقية المقاومة والمناهضة لمشروع الاحتلال وتعمل عبر برامجها على تحرير العراق وانتزاع سيادته واستقلاله من الاحتلال الأجنبي، وتوصيف ركائز هذه الحركة يمكن اعتماد بعض المعايير منها على سبيل المثال: 1- الوجود المادي والفعلي على الأرض . 2- امتلاك مقومات القوة بدلالة التأثير سياسياً أو إعلامياً أو عسكرياً داخل العراق وخارجه . 3- لا يمكن الاستغناء عنها في أية ترتيبات سياسية مستقبلية ولا يمكن تجاوز دورها . 4- امتلاكها موقف وسلوك سياسي ثابت منذ بداية الاحتلال . وهناك قوى ثانوية أخرى لكنها لا ترقى إلى وصف ركيزة رئيسة في العمل الوطني لامتلاكها جزءاً من هذه المعايير.

كبدتها خسائر مادية وبشرية هائلة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر⁽¹⁾. من جانبها لم تتمكن المقاومة العراقية من إنجاز أهدافها السياسية وحسم الصراع عسكرياً لصالحها، وفي الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة جاهدة الالتفاف على هزيمتها العسكرية في العراق من خلال تسخير قدراتها كدولة عظمى لديها مؤسسات على المناورة سياسياً واجتماعياً وإقليمياً للحصول على نتائج لم تكن لتحلم بها عبر العامل العسكري، فإن المقاومة العراقية لم تتمكن نتيجة انحسار مساحة الاحتكاك والتماس الميداني مع العدو⁽²⁾ من تعويض الفراغ الإستراتيجي الذي أصابها جراء انخفاض عدد عملياتها العسكرية وتحقيق انتقالات نوعية في ميادين أخرى للصراع، واكتفى كثير من أطرافها بوضعية «المراوحة» التي أفقدتها روح المبادرة والإمساك بالمبادرة والقدرة على الاستجابة لتحديات واستحقاقات ولوج مرحلة الإنجاز النهائي على ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية .

تبدل طبيعة الصراع والتهديدات

على مستوى التهديدات والمخاطر الخارجية، فالحقيقة أن تغييراً قد طرأ على

(1) تنقسم نظرية المباراة أو اللعبة (game theory) في الصراع الدولي إلى عدة احتمالات أهمها اللعبة بين طرفين وتتضمن أسلوبين في الصراع، لعبة صفرية (zero game) وفيها يربح أحد اللاعبين 100% ويخسر اللاعب الثاني كل شيء، والأسلوب الثاني، اللعبة غير الصفرية (non - zero game) وفيها يحاول كل طرف تحقيق أكبر قدر من المكاسب على حساب الطرف الثاني وذلك من خلال تحسين شروط منافسته وانتقاء أفضل الخيارات الإستراتيجية لجعل الطرف الثاني يخسر أقصى ما يمكن أن يخسره . انظر : د . كاظم هاشم نعمة، كتاب العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، سنة 1987، ص: 84 .

(2) مرت تجربة المقاومة الجزائرية بمرحلة مشابهة تجاوزت السنتين من انحسار عملياتها العسكرية، فقد عين «جي موليه» سنة 1956 رئيساً لوزراء فرنسا وقام بزيادة عدد القوات الفرنسية في الجزائر إلى 400 ألف جندي، وقسم البلاد وقطعها إلى كانتونات (مربعات)، وتم تأمين الأمن في البلاد والعاصمة الجزائر بنسبة 95%. فما الذي عملته فصائل المقاومة التي أدركت الأهمية الدولية لتضيتها : أولاً توحدت في جبهة التحرير الوطني التي ضمت معظم الفصائل، ثم شنت حرباً إعلامية ودعائية حول الانتهاكات والتعذيب لتحقيق الانقسام داخل الرأي العام الفرنسي وكسب تعاطف الرأي العام العالمي، وأخيراً توجهت إلى المنظمات الإقليمية والدولية للحصول على اعتراف وانتزاع شرعيتها كحركة تحرر وطني، ولأن استمرار تواجد قوات فرنسية بهذا العدد إلى ما لانهاية أمر لا يمكن لميزانية فرنسا تحمله، طلب ديفول التفاوض عام 1958 مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية لإنهاء الاحتلال الفرنسي للجزائر التي اعتبرتها فرنسا جزءاً لا يتجزأ منها في يوم من الأيام . انظر : أندريه بوفر، كتاب الحرب الثورية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، سنة 1972، ص: 292 - ص: 300.

طبيعة هذه التهديدات، فعلى المستوى الدولي والإقليمي حصلت مؤخراً أحداثاً عميقة ومؤثرة تصب مباشرة في صالح قضية العراق، لعل أخطرها اعتراف صانع القرار الأمريكي بهزيمته العسكرية وإعلانه الرسمي للانسحاب من العراق، من جانب آخر جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لتلقي بثقلها على كاهل عصب الطاقة العسكرية، كما أن الولايات المتحدة والناو وهم يخوضون في مغطس أفغانستان، فإن الدبابة التي تحترق في أودية أفغانستان كأنها تحرق اليوم في شوارع بغداد لأن النتائج على المستوى النهائي والإستراتيجي في صالح المقاومة العراقية ضد العدو الأول وهو الاحتلال وقوته وألته العسكرية.

برزت على المستوى المحلي مستجدات مهمة لعل أهمها تحول المزاج والوعي الشعبي بصورة كبيرة ضد طبقة الاحتلال السياسية، التي باتت تقريباً معزولة ويجري الصراع بحدة فيما بينها على السلطة والثروة، هذا المتغير بحاجة إلى دراسة واستثمار، فالشعب العراقي الذي قال كلمته بصورة موحدة ولأول مرة منذ ثمان سنوات ضد حكومة الاحتلال وخرج بتظاهرات في ستة عشر محافظة عراقية وضحى بشهداء، ينتظر بالمقابل من قبل قيادات الحركة الوطنية العراقية على الأقل على مستوى «إعلان المكافئ السياسي وإن لم يستوف كافة الشروط»، وذلك لزيادة مساحة الأمل أمام الشعب الذي بات ينتظر التغيير بفارغ الصبر، وإعطاء رسالة لا تلبث أن تلتقط من قبل الأعداء والأصدقاء على حد سواء.

إن الحديث عن تحول في مستوى وترتيب المخاطر والتهديدات لا يعني مطلقاً عدم وجودها، فبروز طبقة جديدة من المستفيدين من ظرف الاحتلال والذين أصبحت لديهم مكاسب ومصالح ليس من المتوقع أن يتخلوا عنها بسهولة، كما إن غياب المشروع السياسي الوطني قد دفع بالكثير إلى انتهاج هذا الخط والادعاء به نتيجة الفراغ السياسي واليأس الذي قد يؤدي إلى أن يتعامل الناس في الداخل مع المناطق الرمادية الناشئة حديثاً في المعادلة السياسية، والتطبيع مع الأمر الواقع .

لا يمكن اعتبار العملية السياسية الجارية في العراق في أي حال من الأحوال سوى

امتداداً طبيعياً للاحتلال وجزءاً لا يتجزأ من مشروعه، ولكن في سياق إعادة النظر في ترتيب أولويات المخاطر والتهديدات المحلية، يمكن تصنيف الطبقة السياسية الحالية في العراق إلى ثلاثة أصناف:

أولاً - شريحة اليمين : وهي القوى التي مهدت وتعاونت وقدمت من الخارج مع الاحتلال منذ المحطات المبكرة التي سبقت الاحتلال أو أعقبته، وهذه القوى والأحزاب والشخصيات تعمل على تقويت وتدمير العراق، تحركها دوافع الحقد والثأر والانتقام ولديها في الأساس مشكلة مع العراق كدولة وليس فقط كنظام سياسي، ويمكن اعتبار هذا الصنف جزءاً لا يتجزأ من الاحتلال ويتحمل من الناحية القانونية والأخلاقية كامل المسؤولية عما أصاب الشعب العراقي من مأس وحوادث مادية واعتبارية، أسوة بالاحتلال الأجنبي.

ثانياً - شريحة الوسط : وهي القوى التي التحقت بالعملية السياسية من داخل العراق بعد الاحتلال، وتختلف عن الصنف الأول بأن لديها خلافات بعضها مشروع مع النظام السياسي الوطني السابق، إما على أسس مذهبية أو شخصية أو حتى سياسية نتيجة احتكار السلطة والإقصاء والتهميش ووجدت فرصة في ظرف الاحتلال لكي تنشط ضمن العملية السياسية الجارية ولديها قناعات نسبية رافضة للتقسيم والفيدرالية، ونشأت بعد الاحتلال ولكنها ضد مشروع التقسيم في العراق، وهذا الصنف يحتاج على الأقل في المرحلة الحالية والقادمة إلى تحييده وعدم التصادم معه.

ثالثاً - شريحة اليسار : وهي شريحة من القوى والشخصيات وشيوخ العشائر وضباط من الجيش التي بدلت مواقفها بعد الاحتلال، ويمكن وصفها بالقوى الانتهازية التي تحاول التماشي مع الوضع السائد تحت حجة التغيير من داخل العملية السياسية، وتقف وراء تبديلها دوافع الثروة والمناصب والجاه وهي تسعى دائماً لوضع قدم داخل العملية السياسية وأخرى خارجها وعملياً فإنهم يقومون بتنظيف أدران الاحتلال من داخل العملية السياسية التي لا يمكن لأطراف الحركة الوطنية التلوث بها، ولكن في نفس الوقت من المفيد تفهم أدوار بعض اللاعبين في أقصى شريحة اليسار، ممن يخوضون معارك

ذات طبيعة إيجابية واضحة قولاً وسلوكاً، كتلك التي تدور للحفاظ على عروبة الموصل أو عراقية كركوك أو الوقوف بوجه النفوذ الإيراني في جنوب العراق⁽¹⁾.

تبقى القضية الكردية وهي قضية شائكة، فالأحزاب الكردية المهيمنة في شمال العراق على شكل إمارتين إقطاعية، تحالفت بشكل إستراتيجي مع الاحتلال وربطت مصيرها بمصيره، ولكن من الواضح أن هذين الحزبين قد افتضحا بنفس طريقة الأحزاب الطائفية في جنوب العراق حيث سقط زيف شعار «المظلومية» لدى الشعب الكردي الذي اتخذته هذه الأحزاب ستاراً لها في العقود السابقة، وحالياً تعاني من التآكل والتدحرج لصالح قوى كردية أخرى صاعدة جديدة، من الضروري تشجيعها وفتح قنوات الحوار البناء معها لإقناعها بأن الضمانة الوحيدة لحقوق الشعب الكردي هي الشعب العراقي نفسه بكافة شرائحه، وليس المراهنة على الاحتلال والعامل الأجنبي كما فعلت الأحزاب العنصرية ذات النزعة الانفصالية واستغلال محنة الشعب العراقي والمتاجرة بكافة هذه الحقوق، والتي أثبتت التجارب التاريخية بأن الوضع الإقليمي والمصالح الأجنبية لا يمكن ضمانها وقد تتبدل لصالح هذا الطرف أو ذاك. وإن الحكم الذاتي الذي سبق للأكراد الاعتراف به في وقت مبكر هو الأساس الذي يمكن الانطلاق منه كخط شروع مقبول من كافة الأطراف قانونياً وتاريخياً ونفسياً.

مخارج الأزمة وامكانية الحل

لن تحظى أية حلول نظرية بفرصة التنفيذ أو تفي بالغرض ما لم تستند إلى ثلاث

حقائق :

أولاً : اعتمادها على أسس التخطيط الإستراتيجي السليم الذي ينسجم ومستوى

وحجم الصراع الدائر في العراق .

(1) حيثما وردت التصنيفات والمعايير في هذه الدراسة فإنها في الواقع غير منفصلة ومتداخلة على المستوى الفعلي والواقعي، وإنما يتم تصنيفها لأغراض منهجية ونظرية ، كما أن المقصود بتصنيفات اليمين واليسار ليس بالمعنى الفكري التقليدي الدارج لهذين المصطلحين في الأدبيات السياسية وإنما اعتمدت هذه التصنيفات لأغراض فرز المنخرطين في داخل العملية السياسية ومدى قربهم وبعدهم من ضفة الحركة الوطنية العراقية.

ثانياً: التحديث والاستيعاب والتفاعل المستمر مع المتغيرات على الأرض.

ثالثاً: الإرادة السياسية الحقيقية التي يجب أن تؤمن بمنهج العمل الجمعي والتنسيقي.

يحتاج البناء الإستراتيجي ابتداءً وعلى مستوى التخطيط إلى هدف سياسي (امتلاك قضية واضحة المعالم) ثم بعد ذلك ترتيب التهديدات والمخاطر حسب الأولويات محلياً وإقليمياً ودولياً، ومقارنة هذه المخاطر بالإمكانات والقدرات بغرض الخروج بإستراتيجية عقلانية وواقعية تنسجم وطبيعة المرحلة الثالثة من الصراع وتفي بمتطلباتها بما يضمن استمرار الصراع والتحكم بمسارته.

إن القدرة والقابلية على المقارنة بين طرفي المعادلة، كفة المخاطر من جهة وكفة الإمكانيات المتاحة من جهة أخرى وكيفية تعويض النقص والالتفاف على تفوق الخصم من خلال المناورة بالعناصر العسكرية والسياسية والإعلامية واستغلال المتغيرات الايجابية كفيل باستعادة المبادء والأرجحية، خاصة وأن الجميع بات يدرك بأن أي فصيل أو حزب مهما بلغت إمكانياته غير قادر لوحده على إنجاز هدف الاستقلال الناجز، مما يؤكد وجود حاجة ماسة وملحة لمغادرة حالة التخندق والانغلاق، ويمكن لهذا الغرض ترتيب عناصر الإستراتيجية المطلوبة للمرحلة القادمة وكما يلي (انظر الشكل التوضيحي المرفق).

أولاً - وحدة الهدف والمشروع: تحظى المقاومة العراقية ومن خلفها الحركة الوطنية العراقية بقضية عادلة لا يمتلكها الخصوم، وهي استقلال العراق الناجز العسكري والسياسي والاقتصادي والحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً وصيانة هويته العربية والإسلامية، شرعية هذا الحق وعدالة القضية التي تحملها الحركة الوطنية العراقية يشكل بحد ذاته امتيازاً ودافعاً وعنصراً مضافاً من عناصر القوة المعنوية والقانونية والشرعية يجب توظيفه وتسويقه بطريقة مبتكرة وبناءة من خلال توضيح معالم هذه القضية بصياغة خطاب وبرنامج سياسي خلاق لا يتضمن الوقوف فقط عند الثوابت التي أصبحت معروفة فحسب بل يتعداها ويستجيب إلى المتغيرات وطرح مشروع

سياسي لبناء الدولة والمجتمع والنظر بقوة للمستقبل .

ثانياً - وحدة القيادة أو تنسيقها : يؤدي تأخير ولادة وحدة القيادة أو على الأقل صيغة تنسيقية (المكافئ السياسي وإن لم يستوف الشروط) في هذه المرحلة إلى ضياع فرصة حقيقية من النوع الإستراتيجي في تقصير عمر الاحتلال في ظل ظروف محلية وخارجية مواتية، فهناك ضرورة حاکمة لمثل هذه الولادة، ويمكن لتسريع مثل هذه الخطوة قيام أحد الرموز الوطنية الصادقة والثابتة، التي تمتلك تأثيراً حقيقياً في ساحة القوى المناهضة للاحتلال وتحظى باحترام فصائل المقاومة، بتبني ورعاية مثل هذه الدعوة روحياً ومعنوياً دون الانخراط فيها تفصيلاً لتحفيز وتشجيع قيادات الحركة الوطنية بكافة اختصاصاتها للتواصل والتنسيق والالتزام، إن من شأن مثل هذه الخطوة أن تحدث انتقالاً نوعياً لاستعادة المبادءة من يد الاحتلال وكفيلة باستعادة الحاضنة . لأنه من المتوقع التفاف الشعب العراقي بكافة شرائحه وكثير من القوى الوطنية المعروفة وغير المعروفة داخل وخارج العراق حول هذا (البديل أو المكافئ وإن لم يستوف الشروط) لأنه أصبح ضرورة تاريخية وولادة لا بد منها.

ثالثاً - المقاومة المسلحة : تعتمد فصائل المقاومة العراقية المسلحة قواعد «اللعبة الصفرية» كمنهج في إدارة الصراع ضد الاحتلال الأمريكي كخيار إستراتيجي لا غنى عنه للشعب العراقي لاستعادة حريته واستقلاله، بمعنى وجوب القتال حتى جلاء آخر جندي أجنبي عن الأرض العراقية، ورغم انخفاض عدد العمليات العسكرية وهو أمر طبيعي بسبب تقلص مساحة الاحتكاك والتماس مع العدو وتبدل طبيعة الصراع، إلا أن العمليات النوعية لهذه الفصائل ستفي بجوهر عمل هذه المقاومة القائم على أساس إطالة أمد الصراع والمطالبة لتحقيق مبدأ الاستنزاف وهو أمر كفيل بإيقاع الملل والإنهاك في صفوف المحتل لاسيما مع الانغماس الشديد الذي يقترب من الهزيمة للقوات الأمريكية في أفغانستان الذي قد يعجل من انسحابات كبيرة مما سيخل بميزان القوى على الساحة العراقية .

إن المرحلة القادمة تستلزم لغرض النهوض بالفعل العسكري بعض الشروط

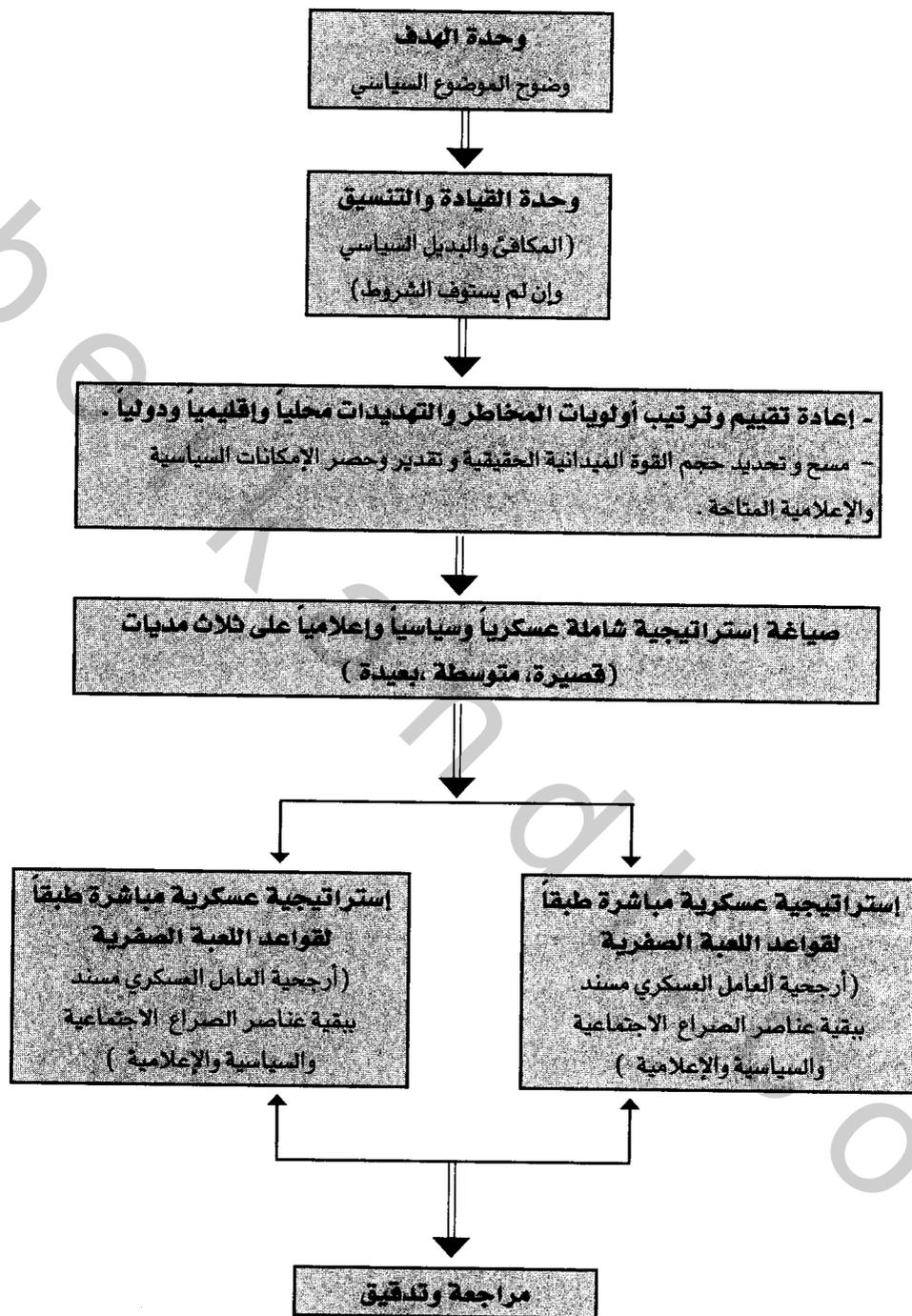
الحاكمة في مقدمتها أن يصمم الفعل العسكري وفق حدود تأثيره السياسي والإعلامي وضرورة أن يجري في إطار التنسيق ما بين الفصائل المتعددة لاختصار الجهد والقوى وزيادة شدة التأثير في الميدان بعيداً عن الخلافات السياسية والعقائدية لضمان المطاولة والقدرة على المناورة بالإمكانات المحدودة والمتاحة . ومن الثوابت التي ينبغي الحرص عليها وإعلانها من قبل الفصائل حرمة الدم العراقي وتفاذي الاشتباك مع القوات العراقية، إلا من يضع نفسه في خدمة قوات الاحتلال الأمريكي .

رابعاً- المقاومة السياسية : تتيح طبيعة النشاط السياسي للمقاومة مرونة و حدوداً أوسع لمدى الحركة من تلك التي يتيحها العمل المسلح، مما يعطيها المساحة الكافية لاعتماد منهج «اللعبة غير الصفيرية» بمعنى إمكانية المناورة بالعناصر الاجتماعية والنفسية والإعلامية والسياسية حسب تبدل طبيعة الصراع وبما لا يخل بثوابت القضية العراقية المتمثلة في الاستقلال الناجز والوحدة والهوية، وتأتي هذه الخصوصية نتيجة لطبيعة «الأهداف» التي تتصدى لها المقاومة السياسية، فتصفي آثار الاحتلال السياسية والاجتماعية تحتاج إلى طاقات وقدرات طويلة الأمد وتختلف عن طبيعة الأهداف العسكرية حيث تتوفر لها عادة بداية ونهاية واضحة للهدف وكيفية معالجته.

إن تشخيص خطوة المرحلة وتحقيق وحدة القيادة أو تنسيقها على الأقل ووحدة ووضوح الهدف والمشروع السياسي يضمن بما لا يقبل الشك استعادة المبادئ وتحديد البوصلة ويوصل ما انقطع مع الحاضنة الشعبية للمقاومة، وكفيل بتنشيط المقاومة السياسية داخل العراق وليس خارجها، لأن مسك الأرض أحد أهم مفاتيح حركات التحرر الوطني لإدامة زخم الصراع ضد الاحتلال ومشروعه .

إن الباحث لا يدعي في هذه الدراسة المتواضعة بسهولة الحلول المعروضة، ولكنه اجتهد في وضع بعض الإشارات على الطريق وهي تحتاج لكثير من الجهد والإضافة والتعديل وأكثر من ذلك إلى النوايا الصادقة، ومن شأن استمرار وضع فصائل المقاومة والقوى السياسية بوضعية المراوحة وإبقاء الوضع على ما هو عليه، تقديم خدمة مجانية للاحتلال الذي يعاني من التدهور العسكري وتفكك وانهيار في عملياته السياسية، ولكنه

يحرص كل الحرص وبكافة السبل على حرمان وتأخير أطراف الحركة الوطنية العراقية من ولوج أخطر مرحلة في الصراع وهي مرحلة الإنجاز النهائي وضمان استمرار تفكك أطراف هذه الحركة وتمير الفرصة عليها في أشد مرحلة من مراحل الفراغ السياسي، وتشير التقارير الأمريكية على أن الاحتلال وأدواته في العراق يراهنون بشدة على عنصر الزمن في تآكل جرف هذه الفصائل واضمحلالها تدريجياً، والحيلولة دون إمساكها باللحظة التاريخية وإفلاتها زمام المبادرة واستمرار مشاغلها كقوى منفردة تكتفي بمشاريع وخنادق مجتزأة.



مخطط من تصميم الباحث يوضح العناصر الممكنة لبناء الإستراتيجية المناسبة في المرحلة الحالية